ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «57»

الخميس
11 يونيو 2026م

https://decembernews.com

مصادر تكشف لـ(ديسمبر) التفاصيل الكاملة لمحاولات (بن شمباس) إفشال لقاء أديس أبابا

مشروع قانون أمريكي يتجه لنزع شرعية البرهان وفرض عقوبات على قيادات الجيش والدعم السريع

(صمود) تتمسك بإبعاد الحزب المحلول من العملية السياسية وتجيز خطط عملها السياسية والتنظيمية

تقارير 05 — حين تنقسم النقود قبل الحدود كيف أصبح الجنيه السوداني مرآة للحرب؟

قضايا 07 — مجزرة القيادة العامة في السودان بين التقادم والإفلات من العقاب .. العدالة العالقة
شيماء تاج السر

رأي 08 — عيد تحت دخان الحرب السودان بين وجع الحاضر وأسئلة المصير
صفاء الزين

رأي 09 — لا يا عبد القادر.. ما هكذا تُورد الإبل
عاطف عبدالله

كتابات 12 — الإعلام في عهد الإسلاميين: كيف سُطِح الوعي وصُنعت الكراهية؟
محمد شورة

كتابات 13 — حرية الرأي والتعبير كيف نبني ثقافة للتسامح؟
د.العبيد أحمد العبيد

ثقافة 14 — سفروق سيرة العنف.. من الإذلال إلى السلطة
د.أحمد الطيب بدرالدين

وقـائع تكشـف ممـارسة بـن شمبـاس «الغـش» على ممثلي القـوى المدنيـة بـأديس أبـابـا

الموقعون على وثيقة القوي المدنية التي سلمت للآلية الخماسية فجر الخميس 4 يونيو 2026م
والتي تضم ممثلين عن (صمود) و(الكتلة الديمقراطية) و(الشعبي) و(البعث الأصل) ومجموعات نسائية وشبابية

عواصم: خاص (ديسمبر)

كشفت مصادر سياسية التفاصيل الكاملة لمحاولات رئيس الآلية الخماسية الغاني محمد بن شمباس إفشال اللقاء السياسي الذي نظمته الآلية الخماسية التي تحدد لانعقادها خلال الفترة من الثالث وحتى الخامس من يونيو الجاري، وسردوا وقائع اعتبروها تكشف بجلاء ممارسته «الغش والخداع».

وأبلغت ثلاثة مصادر سياسية مطلعة ومشاركة في اجتماعات أديس أبابا (ديسمبر) بتفاصيل ما حدث في لقاء أديس أبابا الأخير، واشترطت تلك المصادر حجب أسمائها، أن الآلية الخماسية التي يترأسها محمد بن شمباس أبلغت المشاركين من القوى المدنية بتراجعها عن دعوة تنسيقية القوى الوطنية التي يقودها محمد سيد أحمد «الجكومي» للمشاركة في الاجتماعات، مشيرين لدعوته منفرداً بغرض تنويره بمخرجات الاجتماع بعد انتهائه في السادس من يونيو الحالي، لكنهم اكتشفوا أن «الجكومي» سيكون ضمن الموجودين خلال الأيام المحددة للمشاورات في الخامس من يونيو «وهو ما كان يعني أن وجوده سيكون ضمن جدول أعمال المشاورات الرسمية مما يعني مشاركته واعتماده رسمياً، وهو ما رفضته القوى المدنية المشاركة في الاجتماع».

وأشاروا في ذات الوقت إلى أن رفض مشاركة كتلة الجكومي لم يقتصر فقط على ممثلي التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) ولكن شمل حتى الكتلة الديمقراطية التي رفضت مشاركة «الجكومي»، وقاموا بإبلاغ الآلية رسمياً بموقفهم ورفضهم لهذه المشاركة.

القوائم المغشوشة

إلا أن أحد تلك المصادر الثلاثة أوضح لـ(ديسمبر) أن «غش» الآلية الخماسية الذي يقف من خلفه بن شمباس بدأ في مرحلة سابقة حينما تم إجراء تعديلات دون علم المشاركين، على رأسها مشاركة ممثلين لحزب المؤتمر الشعبي المنقسم الداعم للجيش والذي مثله تاج الدين بانقا وآخرون في المباحثات ضمن مجموعة الحراك الوطني التي يقودها التجاني السيسي، وحذف أسمائهم من قائمة المدعوين التي سلمت لحزب المؤتمر الشعبي الأصل.

وأضاف ذات المصدر قائلاً: «اكتشفنا في المطار أن القوائم الخاصة بالمدعوين التي سلمت إلينا تختلف عن القائمة الرسمية الحقيقية، فتسلسل الأرقام فيها لتسهيل إجراءات الفيزا لموظفي الجوازات كشف اختلافاً فيها بوجود مدعوين خلاف العدد المتفق عليه، وهو ما ظهر بوضوح في حالة المؤتمر الشعبي الأصل الذي فوجئ بوجود المنقسمين عنه ضمن حضور الاجتماع، رغم عدم وجود أسمائهم ضمن قائمة الحضور التي أرسلتها الآلية الخماسية للشعبي»، وهو ما دفع ممثل حزب المؤتمر الشعبي الأصل محمد بدرالدين للاعتراض على دعوة الجناح المنقسم باسم الحزب، مهدداً بمقاطعة الاجتماع «في حال حدوث تلك المشاركة بانتحال اسم وصفة الحزب»، وهو الأمر الذي دعمته القوى الرافضة للحرب وأعلنت اتخاذها موقفاً مشتركاً مساندا للشعبي الأصل في حال «تمسُّك الخماسية بهذا الإجراء».

«مشغول ولا امتلك وقتاً لكم»

أشارت ذات المصادر في حديثها لـ(ديسمبر) إلى أن المجموعة المدنية الرافضة للحرب التقت رئيس الآلية الخماسية بن شمباس، صباح يوم الأربعاء الثالث من يونيو قبل انطلاق الجلسة الافتتاحية الرسمية، وأبلغوه احتجاجهم ورفضهم للخداع الذي تعرضوا له عقب إصرار الخماسية على إلحاق مجموعة الجكومي بالمشاورات وقضية ممثلي الشعبي المساندين للجيش.

وقال أحد المصادر لـ(ديسمبر) إن الرجل رد عليهم قائلاً بأن الاتحاد الإفريقي «بات بعد تجميد عضوية السودان هو المسؤول عن الأوضاع فيه.. وأنتم ترفضون مشاركة أي مجموعة أخرى، ومن حقنا توجيه الدعوة لمن نشاء وعليكم أن تقبلوا بهذا الأمر أو ترفضوه»، وأضاف وسط دهشة الموجودين بأنه «لا يمتلك أي وقت لهم وهو مشغول بأشياء أخرى»، وهو ما دفع عدداً من الموجودين للرد عليه بالقول إنهم «يمتلكون الوقت الوفير لحل مشكلة وطنهم السودان وسيفعلون هذا الأمر دون أي حاجة لوساطته أو مشاركته».

محاولات إنتاج (روتانا)

وكشفت ذات المصادر عن قيام بن شمباس بالتواصل مع الكتلة الديمقراطية عقب انتهاء اجتماعه مع ممثلي القوى المدنية الرافضة للحرب، وطلب منهم حضور الجلسة الافتتاحية التي سيغيب عنها ممثلو تحالف (صمود) والآخرون، إلا أنهم رفضوا هذا الأمر وقالوا إنهم «لن يكرروا تجربة حوار فندق السلام روتانا في العام 2022م، فإما أن يشاركوا في الجلسة بحضور كل الأطراف أو يمتنعون عن المشاركة فيها على الإطلاق».

محاولات بورتسودان للتخريب

طبقاً لتلك المصادر فإن النقاشات والحوارات بين القوى الرافضة للحرب والكتلة الديمقراطية أسفرت عن التوصل لاتفاق بينهما تقرر تسليمه للآلية الخماسية عند الساعة الثانية صباحاً، مشيرين في ذات الوقت لقيام تاج الدين بانقا وآخرين المرتبطين بسلطة قائد الجيش ببورتسودان بتعطيل إجراءات ومراسم التسليم، وهو ما استوجب تعديل مكان تسليم الوثيقة لقاعة أخرى.

وكشفوا أن بانقا والمجموعة التي معه أصروا على اقتحام القاعة البديلة التي تم فيها تسليم الوثيقة لبن شمباس، وهو ما نتج عنه تدخل عناصر الأمن والتأمين بالمبنى حينما حاولوا اقتحام القاعة بالقوة، الأمر الذي ترتب عليه نشوب اشتباك بالأيدي مع عناصر التأمين، وانتهى الأمر بإبعادهم بالقوة من القاعة».

وقال أحد المصادر إن بانقا ومجموعته وبعد فشل محاولة تخريبهم تسليم الوثيقة المشتركة شرعوا في تعطيل أخذ الصورة التذكارية للموقعين بالمطالبة بضمهم في الصورة باعتبارهم «مشاركين في الاجتماع»، موضحاً «أن مساعاهم التخريبي ذاك فشل أيضاً».

وأضاف بأنه بعد تلك الوقائع المؤسفة وجّه بعض المشاركين انتقادات عنيفة لبن شمباس باعتباره المسؤول والمصر على دعوة «مجموعات معروفة بممارسة العنف السياسي والصمت تجاه محاولتهم تخريب اللقاء بالعنف وعدم الأخذ في الاعتبار بالتحذيرات المسبقة، وعوضاً عن ذلك مارس الخداع على المشاركين وحاول إجبارهم على اعتماد مشاركتهم في اللقاء أو دفعهم لمغادرته والانسحاب منه لصالح الحوار السياسي الذي دعا له قائد الجيش وشرع في الترتيب له» طبقاً لقولهم.

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

ضـــوء في نهايـــة النفق

تحرك أمريكي للطعن في شرعية ممثلي السودان بالأمم المتحدة والمؤسسات الدولية

واشنطن: (ديسمبر)

طالبت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي (الكونغرس) إدارة الرئيس دونالد ترمب بوضع رؤية متكاملة للتعامل مع الأزمة السودانية، تشمل دعم جهود السلام، حماية المدنيين، ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، تعزيز المساءلة عن الانتهاكات، ودعم عملية انتقال سياسي تقود إلى حكم مدني.

وأجازت اللجنة مشروع قانون جديد بشأن السودان في يوم 9 يونيو 2026 يتضمن حزمة واسعة من الإجراءات السياسية والعقابية، أبرزها دعوة الإدارة الأمريكية إلى الطعن في شرعية تمثيل الحكومة السودانية الحالية داخل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، إلى جانب فرض عقوبات موسعة على أطراف النزاع والمتورطين في الانتهاكات الجسيمة وعرقلة المساعدات الإنسانية.

وينص مشروع القانون على مطالبة وزير الخارجية الأمريكي والمندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة باتخاذ خطوات فورية مع «لجنة اعتماد المندوبين» التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتفعيل القاعدة 29، بهدف الطعن في شرعية استمرار الممثلين السودانيين الحاليين في شغل مقعد السودان داخل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية إلى حين تأكد الإدارة الأمريكية من انتقال السودان إلى حكومة مدنية أو حكومة منتخبة ديمقراطياً.

ويلزم المشروع وزيري الخارجية والخزانة بإجراء مراجعة شاملة خلال مدة لا تتجاوز 90 يوماً لتحديد ما إذا كان أيٌّ من أطراف الحرب في السودان يستوفي المعايير القانونية للإدراج ضمن قائمة «الإرهابيين العالميين المصنفين بشكل خاص» (SDGT)، وهي إحدى أبرز أدوات العقوبات الأمريكية المستخدمة ضد الأفراد والكيانات المتهمة بدعم الإرهاب أو تمويله، مع رفع نتائج هذه المراجعة إلى الكونغرس الأمريكي، بما يتيح للمشرعين متابعة الإجراءات التي ستتخذها الإدارة الأمريكية بشأن الأطراف المتورطة في النزاع.

ويدعو مشروع القانون إلى ضرورة أن تنظر وزارة الخارجية الأمريكية في فرض عقوبات على قيادات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التي تتحمل مسؤولية اتخاذ قرارات إستراتيجية أسهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ارتكاب انتهاكات جسيمة، تشمل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويتضمن المشروع كذلك أحكاماً تلزم الرئيس الأمريكي بتقديم تقارير دورية إلى الكونغرس تتضمن تحديد الأشخاص والكيانات الأجنبية المتورطة في ارتكاب أو دعم أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى الجهات التي تعرقل أو تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين من الحرب.

ويحتاج مشروع القانون إلى موافقة مجلس النواب الأمريكي بكامل هيئته، ثم مجلس الشيوخ، قبل إحالته إلى الرئيس الأمريكي للتوقيع عليه ودخوله حيز التنفيذ.

400 حالة إصابة بجدري القردة والحصبة في «سوني»

جبل مرة: (ديسمبر)

تواجه دائرة ديرا بمنطقة سوني ودربات والقرى المحيطة بها بجبل مرة أزمة صحية وإنسانية غير مسبوقة وتصنف بأنها (شديدة الخطورة) بعد تفشي عدة أوبئة بصورة متزامنة وباتت تهدد حياة الآلاف من المواطنين، في ظل خروج المؤسسة العلاجية الوحيدة عن الخدمة والغياب التام للخدمات الطبية الأساسية في المنطقة التي تقع تحت سيطرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد أحمد نور.

وذكر ربّاني حسين سعيد، عضو غرفة طوارئ ديرا - دربات، أن غرف الطوارئ رصدت طفرة مقلقة في معدلات الإصابة بأمراض وبائية قاتلة وسريعة الانتشار. وكشف، في تصريح خاص لـ(ديسمبر)، عن تسجيل أكثر من (400) حالة مؤكدة حتى الآن بأمراض جدري القردة والحصبة والسعال الديكي، مع ملاحظة التزايد المستمر والمتسارع يومياً في أعداد المصابين، مبيناً أن مرض جدري القردة ينتشر بشكل مقلق ويتطلب عملاً وعناية خاصة لمنع انتقال العدوى. وأضاف أن الحصبة مرض شديد العدوى يهدد حياة الأطفال بشكل مباشر في ظل غياب حملات التطعيم، بينما ينتشر مرض السعال الديكي بين الرضع والأطفال ويسبب مضاعفات تنفسية خطيرة.

وأشار رباني إلى أن دائرة ديرا تعيش في عزلة صحية تامة نتيجة خروج مستشفى دربات الريفي عن الخدمة وتوقف المستشفى الوحيد في الدائرة عن العمل تماماً، مضيفاً أن منطقة سوني والقرى المجاورة لها تفتقر لأبسط مقومات الرعاية الصحية الأولية، حيث لا توجد مراكز صحية، ولا نقاط إسعاف، ولا تتوفر بها أدوية الطوارئ أو المحاليل الوريدية، وقال إنهم في غرفة طوارئ ديرا - دربات قاموا رغم الإمكانيات الشحيحة بالتحرك الفوري عبر إطلاق حملات توعية وإرشاد صحي في منطقة (سوني) والقرى المجاورة لمحاصرة الوباء مجتمعياً، وتثقيف المواطنين حول طرق الوقاية، وعزل المصابين بجدري القردة، والتعامل الأولي مع حالات الحصبة والسعال الديكي.

وقال رباني إن غرف الطوارئ أطلقت نداء استغاثة لتوفير الاحتياجات العاجلة والمطلوبة لمواجهة الموقف، ومن بين هذه الاحتياجات إعادة تشغيل مستشفى دربات الريفي بالإمدادات الطبية والوقود وتوفير حوافز لعودة الكادر الطبي، وكذلك توفير مضادات حيوية ومسكنات ومحلول جفاف وعلاجات السعال الديكي ومضادات الفيروسات والمطهرات، وإرسال حملة تطعيم طارئة لمرض الحصبة والسعال الديكي لحماية الأطفال غير المصابين، وتوفير كمامات، قفازات، وملابس واقية للكوادر المتطوعة وغرف الطوارئ لمنع إصابتهم بجدري القردة أثناء تقديم الرعاية، وتسيير عيادات ميدانية عاجلة لمنطقة (سوني) والقرى المعزولة لتقديم العلاج المباشر.

(صمود) تعلن تأييدها لوثيقتي أديس أبابا وتعمل على تطويرهما مستقبلاً

نيروبي: خاص (ديسمبر)

أنهى اجتماع المكتب التنفيذي الحضوري الثاني للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، برئاسة رئيس التحالف عبدالله آدم حمدوك وحضور أعضاء وعضوات المكتب التنفيذي والمنعقد بالعاصمة الكينية نيروبي، أعماله مساء أمس الأول الثلاثاء.

وأكد البيان الختامي، الصادر عن الاجتماع، تمسك تحالف (صمود) بموقفه الداعي والمتمسك بإبعاد الحركة الإسلامية الإرهابية وحزب المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته وتفكيك تمكينه في المؤسسات العسكرية والأمنية والخدمة المدنية وتقديم قادته الهاربين للعدالة المحلية والدولية، مبيناً أن هذا الأمر هو جزء من التزام السودان الديمقراطي «بتحقيق السلم والأمن الإقليمي ومحاربة الإرهاب وعلاقات حسن الجوار وخدمة مصالح شعوب ودول المنطقة».

ورحب الاجتماع بالتحركات المبذولة من أجل بناء أوسع جبهة سياسية ومدنية داعمة لوقف الحرب وتحقيق السلام، وعلى رأسها إعلان المبادئ الموقّع بالعاصمة الكينية نيروبي في مايو 2026م وميثاق القاهرة الموقع في يناير 2026م، كما أعلن الاجتماع عن دعمه وتأييده للوثيقتين اللتين تم التوافق عليهما بين القوى المدنية والسياسية خلال اجتماعات أديس أبابا، في الفترة من 3-4 يونيو 2026م، مع العمل على تطويرهما مستقبلاً بما يتوافق مع رؤية التحالف السياسية.

وجددت (صمود) دعمها لبيان الرباعية والقرار الأمريكي الخاص بتصنيف الحركة الإسلامية وميليشيا البراء بن مالك مجموعات إرهابية، والبيان الدولي الصادر في 8 يونيو الجاري لدفع مسار العملية السياسية وإيقاف الحرب، وما صدر عن مؤتمرات باريس والقاهرة ولندن وبرلين، ودعت القوات المسلحة والدعم السريع لقبول مقترح الهدنة الإنسانية المطروح عليهما من قِبل الرباعية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والبدء الفوري في تنفيذ إجراءات تهيئة المناخ.

وقرر الاجتماع دعم وإسناد التحركات المطلبية والمدنية الهادفة لتوفير سبل حياة كريمة، وعلى رأسها المطالب الشعبية الداعية لتحسين الخدمات والإضرابات المهنية لأساتذة الجامعات والمعلّمين، كما أبدى قلقه العميق من المخاطر التي تجابه النشاط الزراعي والإنتاجي، مؤكداً أن إنهاء المعاناة الإنسانية واستعادة الحقوق النقابية والمهنية واستعادة الحيوية للنشاط الإنتاجي الزراعي والحيواني والصناعي يرتبط بشكل وثيق بوقف الحرب وتحقيق السلام والاستقرار والبدء في إعادة بناء الدولة السودانية على أسس جديدة.

ووجه البيان دعوة للمجموعات السكانية السودانية المنخرطة في القتال الداخلي الأهلي المسلّح «بتفويت الفرصة على عناصر النظام البائد التي تصنع هذه الصراعات وتغذيها، فهذا الاقتتال سيقود لا محالة إلى تمزيق السودان ونسيجه الاجتماعي»، كما أعلن تضامنه مع الأهل بشرق البلاد، وحيا نضالاتهم المشروعة من اجل إزالة التهميش التاريخي الذي تعرض له الإقليم، محذراً في ذات الوقت من محاولات فلول نظام المؤتمر الوطني المحلول الرامية إلى إثارة الانقسامات الإثنية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي، خدمة لأجندات سياسية.

السودانيون يواجهون الحملات الأمنية ونقابة الصحفيين تطالب بإجلاء الصحفيين من ليبيا وتوفير الحماية لهم

طرابلس/الخرطوم: (ديسمبر)

يتعرض السودانيون في ليبيا لحملات أمنية واسعة، في إطار حملات مكثفة تستهدف الوجود الأجنبي في البلاد. وشهدت العديد من المدن الليبية احتجاجات على تزايد الوجود الأجنبي في البلاد، فيما قام محتجون ليبيون بالاعتصام أمام مبنى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ونصبوا خياماً وأعلنوا عن إغلاق المقر الأممي.

وتنفذ قوى الأمن الليبية حملات واسعة شملت مداهمات للمنازل ومناطق التجمعات تستهدف القبض على الأجانب تمهيداً لترحيلهم خارج البلاد، في ظل انتشار لخطاب الكراهية والأخبار الكاذبة بشأن اتفاق بين السلطات الليبية والاتحاد الأوروبي لتوطين هؤلاء اللاجئين في ليبيا والحيلولة دون عبورهم إلى أوروبا.

وكشفت نقابة الصحفيين السودانيين عن تلقيها بلاغات من 8 صحفيين وصحفيات سودانيين في ليبيا، تعرضوا خلال أسبوع واحد لانتهاكات شملت الإهانة والتهديد والتحريض، وذلك في ظل موجة عدائية متصاعدة ضد الأجانب والمهاجرين. وتشمل الانتهاكات التهديد بالعنف، ومحاولات اعتداء، والتمييز في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الشراء من المتاجر.

من جانبها، أعلنت السفارة السودانية في طرابلس والقنصلية في بنغازي تعليق أعمالهما خلال الأيام القادمة تحسبًا لتطورات الأوضاع، ودعت السودانيين لالتزام منازلهم وعدم الخروج لحين إخطار آخر. وينتظر الآلاف من السودانيين أن تتحرك الحكومة السودانية لترحيلهم بعد أن تقطعت بهم السبل واستحالة عودتهم عبر طرق التهريب التي سلكوها للوصول إلى ليبيا.

على ذات الصعيد، أصدرت نقابة الصحفيين السودانيين بياناً بتاريخ 4 يونيو عبرت فيه عن قلقها البالغ حيال التطورات الأخيرة التي تمس أوضاع الصحفيين السودانيين المقيمين والعالقين في ليبيا، في ظل تزايد المخاطر الأمنية والإنسانية التي يواجهونها هم وأسرهم.

ونوهت النقابة إلى تلقيها مناشدات وشهادات مباشرة من عدد من الصحفيين السودانيين المقيمين في ليبيا، كشفت عن تعرضهم لمضايقات متزايدة وممارسات تمييزية وتهديدات تمس أمنهم الشخصي وسلامة أسرهم، ما قاد إلى تنامي حالة الخوف وانعدام الاستقرار وسط الصحفيين السودانيين الذين وجدوا أنفسهم عالقين بين ظروف الحرب المستمرة في السودان والتحديات المتفاقمة التي تواجه الأجانب في ليبيا.

مركز لاحتجاز الأجانب في ليبيا

وعبرت نقابة الصحفيين السودانيين عن تضامنها الكامل مع الزملاء الصحفيين العالقين في ليبيا وأسرهم، وأكدت أن الصحفيين الذين اضطروا إلى مغادرة السودان بسبب الحرب أو بسبب ممارستهم المهنية يجب ألا يواجهوا مزيداً من المخاطر أو الانتهاكات في أماكن لجوئهم أو إقامتهم.

ودعا البيان المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحرية الصحافة وحماية الصحفيين وحقوق الإنسان إلى التحرك العاجل من أجل إجراء تقييم مستقل وشامل لأوضاع الصحفيين السودانيين العالقين في ليبيا وتوفير آليات حماية عاجلة للصحفيين وأسرهم، خاصة الحالات الأكثر عرضة للمخاطر وتقديم الدعم القانوني والإنساني والنفسي للمتضررين مع النظر في خيارات الإجلاء الإنساني أو إعادة التوطين أو الانتقال الآمن للحالات الحرجة. وأضاف البيان أن هذه الأوضاع تتطلب استجابة سريعة وفعالة من المجتمع الدولي والمؤسسات المختصة بحماية الصحفيين والدفاع عن حرية التعبير.

وناشدت نقابة الصحفيين السودانيين السلطات الليبية المختصة، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الصحفيين السودانيين المقيمين في ليبيا وأفراد أسرهم، والعمل على تطبيق القانون بما يكفل صون كرامة جميع المقيمين وحماية حقوقهم الأساسية، والتعامل مع أوضاع السودانيين المقيمين في ليبيا، بمن فيهم الصحفيون، وفق المبادئ الإنسانية والالتزامات القانونية ذات الصلة، وضمان عدم تعرضهم للعنف أو المضايقات أو الإكراه، وتيسير حصولهم على الحماية اللازمة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان.

مناطق بغرب كردفان تعاني من العطش وبرميل مياه الشرب يتجاوز الـ(40) ألف جنيه

النهود: (ديسمبر)

تعيش كل من مدينة النهود وإدارية عيال بخيت بمحلية الخوي بولاية غرب كردفان أزمة إنسانية وصحية كارثية، تمثلت في انقطاع تام لمياه الشرب عن المدينتين والمناطق المحيطة بها. وكشف بيان صادر عن غرفة طوارئ دار حمر، تلقت (ديسمبر) نسخة منه، عن ارتفاع سعر برميل المياه في إدارية عيال بخيت إلى أكثر من (40) ألف جنيه، في الوقت الذي يواجه فيه مواطنو المنطقة أوضاعاً مأساوية بالغة الصعوبة، مع تفشي بعض الأمراض مثل الكوليرا، مما يهدد حياة آلاف المواطنين في المحليتين.

وحمَّلت غرفة طوارئ دار حمر في بيانها قوات الدعم السريع مسؤولية الأزمة الإنسانية التي يعيشها المواطنون في مناطق دار حمر، واتهمت الدعم السريع بسرقة منظومات الطاقة الشمسية المشغِّلة لمحطات المياه في المنطقة، وكذلك سرقة الوابورات والمولدات الكهربائية الخاصة بضخ المياه، فضلاً عن تدمير وتخريب البنية التحتية لمحطات المياه الرئيسية بشكل وصفه البيان بـ«التعسفي». وأشار البيان إلى أن المواطنين أُجبروا على اللجوء إلى مصادر مياه ملوثة وغير صالحة للاستخدام البشري لإنقاذ حياتهم، وأضاف أن هذه الخطوة الإجبارية تأتي في وقت بالغ الحرج، حيث لم تتعافَ المنطقة بعد من موجة وباء الكوليرا الفتاك، والذي انتشر أساساً بسبب المياه الملوثة التي يستخدمها المواطنون مضطرين، فضلاً عن نقص الرعاية الصحية، محذراً من أن استهلاك المياه غير الآمنة حالياً يمثل وقوداً جديداً لانتشار الوباء بشكل أوسع وأكثر فتكاً، مما ينذر بكارثة صحية قد تخرج عن السيطرة وتودي بحياة المئات من الأطفال والنساء وكبار السن.

وأشار بيان غرفة طوارئ دار حمر إلى أن إدارية عيال بخيت، التابعة لمحلية الخوي بولاية غرب كردفان، تواجه كارثة إنسانية طاحنة، حيث يحاصر العطش القاتل آلاف المواطنين الأبرياء، في ظل ارتفاع جنوني وغير مسبوق لأسعار مياه الشرب، حيث تخطى سعر برميل المياه حاجز الـ40 ألف جنيه، مما جعل الحصول على جرعة ماء عبئاً يفوق قدرة الأسر على البقاء، وقال إنه في الوقت الذي يعاني فيه المواطن سكرات العطش، تستمر الإدارات المدنية التابعة لقوات الدعم السريع بقيادة منعم اللورد في محلية النهود بممارسة أبشع صور الابتزاز والنهب الممنهج - على حد وصف البيان-.

وأضاف أن هذه الإدارات التي نعتها بالصورية لم تكتفِ بالتخلي عن مسؤولياتها، بل تفرغت تماماً لفرض الجبايات الإجبارية الباهظة وتحصيل الأموال من جيوب المواطنين العزل بقوة السلاح، دون أن تحرك ساكناً أو توجه درهماً واحداً لصيانة الآبار المعطلة أو توفير الوقود اللازم لتشغيل محطات المياه.

وأعلنت الغرفة عن إدانتها بأشد العبارات استخدام سلاح العطش والتجويع كوسيلة لتركيع المواطنين، وقالت: «نعتبر فرض الجبايات تحت تهديد السلاح في ظل هذه الظروف جريمة حرب مكتملة الأركان تضاف إلى سجل قوات الدعم السريع الحافل بالانتهاكات».

أوكرانيا تفرض عقوبات على 7 سودانيين

كييف: (ديسمبر)

أعلنت الرئاسة الأوكرانية أن الرئيس فلاديمير زيلينسكي وقّع في 30 مايو على مرسومين من مجلس الأمن القومي والدفاع لمواءمة العقوبات الأوكرانية مع قرارات الاتحاد الأوروبي، وشملت الإجراءات 19 إيرانياً و7 سودانيين و11 شركة إيرانية مرتبطة ببرامج الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية.

والسودانيون السبعة المعنيين بهذا القرار، بحسب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 254/2026 الصادر في 29 يناير 2026، هم:

القوني حمدان دقلو موسى (ضابط برتبة رائد في قوات الدعم السريع وشقيق قائدها محمد حمدان دقلو)،

الفاتح عبد الله إدريس آدم المعروف باسم أبو لولو (قائد في قوات الدعم السريع برتبة عميد، وتتهمه العقوبات الأوروبية بالمسؤولية عن انتهاكات خطيرة في الفاشر في أكتوبر 2025)،

إدريس كافوتي (قائد ميداني في قوات الدعم السريع يتهمه الاتحاد الأوروبي بأنه من الفاعلين الرئيسيين في الانتهاكات التي وقعت في الفاشر)،

التيجاني إبراهيم موسى محمد (قائد ميداني في قوات الدعم السريع وتتهمه بروكسل بالمشاركة في انتهاكات ضد محتجزين ومدنيين خلال أحداث الفاشر)،

جدو حمدان (قائد إقليمي لقوات الدعم السريع في شمال دارفور، وتقول العقوبات الأوروبية إنه كان من المتورطين الرئيسيين في انتهاكات الفاشر)،

المصباح أبو زيد طلحة (قائد كتيبة البراء بن مالك المتحالفة مع الجيش السوداني، ويتهمه الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية القيادية عن انتهاكات شملت إعدامات ميدانية لمدنيين)،

الطيب الإمام جودة (زعيم محلي من عشيرة النفيدية بقبيلة الكواهلة في غرب الجزيرة، وتتهمه العقوبات الأوروبية بالمساعدة في التجنيد والتحريض وتنظيم حملات استهداف ضد مجتمعات زراعية في ولايتي الجزيرة وسنار).

الرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي

وبحسب مكتب الرئيس الأوكراني، فإن المرسومين رقم 2026/447 ورقم 2026/448 ينسّقان العقوبات الأوكرانية مع الحزمة العشرين من عقوبات الاتحاد الأوروبي، والتي تشمل ما مجموعه مائة وعشرين فرداً وكياناً وتستهدف قطاعات رئيسية من الاقتصاد الروسي، وتشمل العقوبات رؤساء المؤسسات الإستراتيجية وممثلي الهياكل العسكرية، وكذلك الشركات التي تزوّد المجمع الصناعي العسكري الروسي بشكل مباشر أو غير مباشر، وتصنّع المعدات للطائرات المسيّرة وأنظمة الاتصالات والبرمجيات وتعمل في قطاعات النفط والغاز والذهب. كما تشمل العقوبات كبار المسؤولين التنفيذيين في مؤسسات الدولة الروسية الكبرى والمؤسسات الممولة من الميزانية والوحدات العسكرية والأفراد المشاركين في دعم إدارة الاحتلال الروسي في الأراضي الأوكرانية.

وتشمل التدابير الأخيرة ستة عشر مواطناً روسياً إضافياً وواحدة وثلاثين شركة من روسيا وبيلاروسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وقيرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان، ومن الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً. وقد كانت بعض الكيانات المستهدفة قد فُرضت عليها العقوبات من قبل أوكرانيا سابقاً بينما أُضيفت كيانات أخرى ضمن إطار التوافق الأخير مع القيود الأوروبية.

كما استهدفت العقوبات الشركات المرتبطة بالمجمع الصناعي الدفاعي الروسي، بما في ذلك مصنعا أنظمة الحرب الإلكترونية ومكونات الطائرات المسيرة والبرمجيات المتخصصة. ومن بين هذه الشركات «أتلانت آيرو»، وهي شركة روسية لصناعة الطيران تشارك في تصنيع مكونات الطائرات المسيرة، و«إيرز-سفياس»، وهي شركة روسية لإنتاج أنظمة الاتصالات تزود مكونات للطائرات المسيرة والصواريخ.

إنجاز جديد للصحفيات السودانيات

واشنطن: (ديسمبر)

آية الباز

توجت الزميلتان رشا إبراهيم وآية الباز، بجائزتين برونزيتين ضمن جوائز «تيلي» العالمية في دورتها السابعة والأربعين لعام 2026، عن أعمالهما المصوّرة التي أنتجتها قناة «الحرة»، والتي جاءت لتسلط الضوء على قضايا السودان المصيرية.

وتعد جوائز «تيلي» من أرفع الجوائز العالمية في مجال الإنتاج الإعلامي والرقمي. وشهدت المسابقة هذا العام منافسة واسعة بين نحو 14 ألف عمل من 55 دولة، بمشاركة مؤسسات إعلامية وإنتاجية كبرى.

رشا إبراهيم

وتمنح جوائز «تيلي» سنوياً منذ عام 1979، تكريماً لأبرز الإنتاجات في مجالات التلفزيون والفيديو والإعلام الرقمي.

وقد نالت آية الباز الجائزة عن تقريرها «إحياء جامعة الخرطوم في السودان»، بينما حصدت رشا إبراهيم الجائزة عن تقريرها «دارفور المنسية: عدالة مجزأة وجرائم واسعة النطاق».

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بالتهاني القلبية للزميلتين آية ورشا بهذا التتويج المستحق والذي يضاف إلى سجل الإنجازات التي حققها الصحفيون والصحفيات والمؤسسات الصحفية السودانية في الآونة الأخيرة.

انطلاق امتحانات الشهادة «الموازية» وسط حالة من الارتباك

عواصم: (ديسمبر)

في ظل حالة من الارتباك، بدأت في يوم الأحد 7 يونيو 2026 امتحانات الشهادة السودانية «الموازية» التي تنظمها حكومة نيالا كرد فعل على إعاقة حكومة بورتسودان لجلوس الطلاب في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع لامتحانات الشهادة السودانية التي نظمت في شهر أبريل الماضي.

واضطرت حكومة «تأسيس» لتأجيل الامتحانات لمدة 3 أيام بعد ما ذكرته عن مطالبة أولياء الأمور بذلك، لكن العديد من المؤشرات تؤكد أن مصاعب كبيرة واجهت التحضير للامتحانات وفي مقدمتها عدم قدرة الطلاب على التحرك إلى مراكز الامتحانات بسبب الأوضاع الأمنية في الإقليم. وانتظمت الامتحانات في 82 مركزاً، وبلغ عدد الطلاب الجالسين للامتحانات حوالي 10 آلاف طالب، وفق ما أعلنته حكومة نيالا، وهو رقم ضئيل بالمقارنة مع عدد الطلاب الذين حرمتهم حكومة بورتسودان من الجلوس للامتحانات والذين يفوق عددهم 200 ألف طالب.

حميدتي يقرع جرس بداية الامتحانات في نيالا

واعتبر مراقبون هذه الخطوة دفعة جديدة في اتجاه تكريس الانقسام كأمر واقع، خصوصاً أنها جاءت بعد أيام من طرح سلطات نيالا لعملة سودانية جديدة ولكن بتاريخ يسبق اندلاع الحرب.

وفي بيان صادر بتاريخ 7 يونيو 2026، أكدت لجنة المعلمين السودانيين موقفها الثابت المنحاز لحق الطلاب والطالبات في التعليم ومواصلة مسيرتهم الدراسية، بعيداً عن الاستقطاب السياسي والعسكري الذي فرضته الحرب على البلاد.

ونبهت اللجنة إلى أن موقفها هذا لا ينبغي أن يُحسب لصالح أي طرف من أطراف النزاع، ولا أن يُفسَّر باعتباره تأييداً لأي مشروع سياسي أو عسكري. لأن هذا الموقف ينطلق حصراً من الانحياز لمصلحة الطلاب ومستقبلهم وحقهم في التعليم، بوصفه حقاً أصيلاً لا تجوز مصادرته أو تعطيله بسبب الحرب.

وشدد البيان على أن التعليم يجب أن يبقى جسراً لوحدة المجتمع السوداني وبناء السلام، لا أداةً للصراع أو وسيلةً لإقرار نتائج الحرب وتكريس الانقسام بين السودانيين.

وأضافت لجنة المعلمين أن المسؤولية التاريخية والأخلاقية تقع على عاتق أي جهة تعرقل قيام امتحانات الشهادة الثانوية السودانية الموحدة، أو تحول دون الوصول إلى حلول تضمن حق جميع الطلاب في الجلوس لامتحان وطني موحد يحفظ وحدة النظام التعليمي ويصون مستقبل الأجيال.

ودعا البيان إلى أن يتم التعامل مع التعليم باعتباره قضية وطنية تستوجب التوافق لا التنازع، حتى يصبح التعليم مدخلاً للسلام وإعادة بناء الوطن، لا ساحةً إضافيةً من ساحات الحرب.

على ذات الصعيد، أصدرت هيئة محامي دارفور والمنظمة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بياناً بتاريخ 6 يونيو 2026 اعتبرت فيه امتحانات الشهادة السودانية التي تجريها سلطة تأسيس ونتائجها بلا قيمة، ورسائل سياسية خاطئة، وعبثاً بمستقبل الطلاب، وإهداراً للجهود والموارد العامة والخاصة.

ووصف البيان امتحانات الشهادة السودانية بأنها مؤهل أكاديمي معترف به للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة السودانية، والالتحاق ببرامج التأهيل الدراسي الفني والمهني، والقبول بالكليات النظرية والتطبيقية، وللالتحاق بالكليات العسكرية، وللدراسة بالخارج.

ونوه البيان إلى أن تنظيم امتحانات الشهادة السودانية بواسطة سلطة تأسيس دون حصولها على أي اعتراف دولي، يجعلها بلا أي قيمة، وعبارة عن عبث وإلهاء سياسي، وإضاعة لمستقبل الطلاب وتبديد للجهود والامكانيات العامة والخاصة.

رحيل الفنان عبدالوهاب الصادق

الخرطوم: (ديسمبر)

نعت أخبار السودان الفنان عبدالوهاب الصادق الذي انتقل إلى جوار ربه يوم السبت 6 يونيو 2026 بعد صراع طويل مع المرض.

ويعد الفنان عبد الوهاب الصادق أحد رواد التحديث في الغناء الشعبي، حيث كان من أوائل من استخدموا الآلات الموسيقية الحديثة مع الإبقاء على الكورس التقليدي. كما تميز بقدرته على اختيار الكلمات العذبة والتي رسم من خلالها أغنيات خالدة في ذاكرة الفن السوداني.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بأصدق التعازي لأسرته وأصدقائه ومحبي فنه، داعين الله أن يرحمه ويغفر له بقدر ما قدم لمسيرة الغناء السوداني، وأن يسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً.

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

مراقبون: تصاعد وتيرة التحركات الإقليمية والدولية تجاه وقف الحرب مؤشر لخطوات قادمة

عواصم: (ديسمبر)

تسارعت وتيرة التحركات الإقليمية والدولية لوقف الحرب بالسودان خلال الأسبوع الماضي، بصدور العديد من المواقف والتحركات من قبل العديد من الأطراف المعزِّزة لهذا المسار. واعتبر مراقبون أن أهم وأبرز الخطوات والتحركات التي تمت مؤخراً هي المتصلة بصدور البيان الدولي الصادر في الثامن من يونيو الجاري عن (13) جهة، شملت دول (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، النرويج، بلجيكا، إيطاليا واليونان) بجانب الآلية الخماسية التي تضم كلاً من (الامم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، منظمة الإيقاد وجامعة الدول العربية)، من خلال تأكيد المُوقعين على الالتزام المشترك والثابت تجاه الشعب السوداني ودعم حقه في مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والاستقرار بالسودان، والالتزام الكامل بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه.

ورحب البيان بنتائج المشاورات التي أجرتها الخماسية والوثيقة المشتركة الصادرة عن المكونات المدنية التي سلمتها للآلية الخماسية، وشدد على أن التسوية المستدامة تستند إلى عملية سياسية شاملة يقودها المدنيون وتعكس تطلعات السودانيين والتي يجب أن تفضي لسلطة مدنية مستقلة، بعيدة عن هيمنة أو تأثير أي طرف منفرد، ومستقلة عن الجماعات المتطرفة.

ولوح البيان بإمكانية اتخاذ تدابير مناسبة من قبل المجتمع الدولي بحق الأطراف التي تسعى لتقويض عملية الانتقال المدني، وأعلن استعداد الدول الموقعة لدعم جهود الآلية الخماسية لضمان تصميم هذا الحوار بصورة

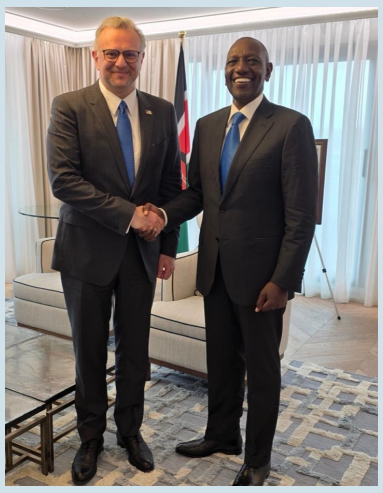

روتو وبولس في أوسلوا يوم امس الأول الثلاثاء

تمكّن من إنجازه بشكل عملي ومعقول وفي إطار زمني محدد، ويفضل ألا يتجاوز ستة أشهر.

والتقى مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الأفريقية والشرق الأوسط مسعد بولس يوم أمس الأول الثلاثاء بالرئيس الكيني وليام روتو خلال فعاليات ملتقى أوسلو بالنرويج، وتطرق اللقاء لعدد من الملفات المتصلة بالمنطقة من بينها الأوضاع في السودان، حيث اتفق بولس وروتو على أهمية التزام طرفي الحرب بهدنة إنسانية ووقف دائم لإطلاق النار وتأكيد الالتزام الدولي بمستقبل سلمي وديمقراطي للسودان، فضلاً عن سيادته ووحدته وسلامة أراضيه.

على صعيد متصل أجرى بولس يوم أمس الأول الثلاثاء اتصالاً هاتفياً مع كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد ومكالمة ثانية مع وزير الخارجية المصري بدر عبدالعاطي، في ما أجرى الوزيرتن الإماراتي والمصري مكالمة مشتركة بينهما. وأشار بولس إلى تطرق المكالمة التي جمعته مع كل من بن زايد وعبدالعاطي لعدد من الملفات على رأسها وقف الحرب في السودان. كما تطرقت المكالمة التي جمعت الوزيرين لملفات إقليمية متعددة من بينها وقف الحرب في السودان وتحقيق السلام، وفقاً لتطلعات الشعب السوداني.

من جانبه قام المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الخاص للسودان بيكا هافيستو بزيارة للخرطوم يوم الأحد السابع من يونيو الجاري التقى خلالها كلاً من قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ومساعده للشؤون الإستراتيجية الفريق أول ركن شمس الدين كباشي. وخلال تلك المقابلات طلب هافيستو من البرهان دعم الجهود والتحركات التي تقوم بها الآلية الخماسية في عملية الحوار السياسي، في ما جاء الخبر الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سونا) حول لقائه بكباشي مقتضباً للغاية بالإشارة لعقد اللقاء دون إيراد أي تفاصيل.

وقال مراقبون لـ(ديسمبر) إن التحركات المتسارعة التي يشهدها ملف الحرب بالسودان منذ اجتماع أديس أبابا أوائل هذا الشهر - مروراً ببيان الـ(13) وتحركات هافيستو بالخرطوم وبولس بالإقليم بالاتصال مع أبوظبي والقاهرة ولقاء روتو مع استصحاب التحركات التشريعية

سلطة البرهان توظف الرياضة لتحقيق أجندة «السياسة»

الخرطوم: (ديسمبر)

شهد الأسبوع الجاري تزايداً في مساعي سلطة قائد الجيش في توظيف الرياضة لصالح الأجندة السياسية، والتي كان آخرها عصر أمس الأربعاء بحضور رئيس وزراء سلطة قائد الجيش كامل إدريس لمباراة القمة التي جمعت فريقي الهلال والمريخ بملعب إستاد الخرطوم، والتي انتهت بفوز الهلال بهدف دون رد على نده المريخ وإحرازه كأس بطولة النخبة.

والتقى قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان يوم أمس الأول الثلاثاء بقيادة الاتحاد العام لكرة القدم بالسودان، برئاسة معتصم جعفر وعدد من قادة الاتحاد، وتعهد البرهان خلال ذلك اللقاء بإكمال إعادة تأهيل ستة ملاعب رئيسية بالبلاد، وقام عصر نفس اليوم بزيارة ملعب إستاد الخرطوم للوقوف على الملعب بعد إعادة تأهيله ومشاهدة مباراة فريقي الأهلي مدني وهلال بورتسودان.

واعتبر مراقبون تنظيم بطولة النخبة في هذا التوقيت تم بمعطيات سياسية للإيحاء باستقرار الأوضاع وانتظام الحياة وتشجيع السودانيين

البرهان ومعتصم جعفر بمعلب استاذ الخرطوم يوم أمس الأول الثلاثاء

على العودة للبلاد، منبهين إلى الأدوار السياسية التي ظل يقوم بها قادة الاتحاد العام لكرة القدم وعلى رأسهم معتصم جعفر، مستدلين بما ورد على لسانه في لقائه مع البرهان بإشارته لدور الاتحاد في دعم الموقف السياسي للسلطة في عدد من القضايا، وعلى رأسها ما يعرف باسم «برامج العودة الطوعية».

ونبهوا في ذات الوقت لتكرر ظاهرة الاستغلال السياسي للرياضة من قبل قائد الجيش وسلطته من خلال مشاركته وحضوره لعدد من الفعاليات الرياضية، كمباريات كرة القدم أو حتى الرياضات الشعبية كالمصارعة، وتوظيفها ضمن حملة «صناعة بعد شعبي لنفسه»، بجانب توظيفه في الجوانب الدعائية التي تظهره كزعيم محبوب من شعبه واستقرار الحياة وانتظامها، مشيرين في ذات الوقت إلى أن ما يقوم به قائد الجيش وسلطته «مسار مرسوم لتأكيد وتعزيز مشروعيته وسلطته، إلا أن الأزمة الأساسية أن النصف الأكبر من الكوب يُظهر فشلاً مريعاً في ملفات الخدمات ومعاش الناس والاقتصاد، وهو ما سيترتب عليه فشل هذه الحملة في خاتمة المطاف»، طبقاً لقولهم.

71 % من أطفال السودان في خطر كبير بسبب الحرب

الخرطوم: (ديسمبر)

أعلن الأمين العام للمجلس القومي لرعاية الطفولة التابع لسلطة قائد الجيش عبدالقادر عبدالله أبّوه أن 71% من أطفال السودان في حالة خطر كبير جراء الحرب التي تشهدها البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن أبّوه قوله إن عمالة الأطفال بلغت نسبة 14% فيما بلغت نسبة تجنيد الأطفال 19% وفاقدو الرعاية الوالدية نسبة 2%، بجانب الفاقد التربوي الذي يمثل الجانب الأخطر في منظومة التماسك الأسري ويحتاج إلى دفعة قوية وإعادة نظر.

وكشف عن زيارة قام بها المجلس إلى دولة أوغندا منتصف مايو المنصرم، تم الوقوف خلالها على أطر الحماية هناك من خلال زيارة 12 موقعًا، مشيرًا إلى ضرورة نقل التجربة في الرعاية المتكاملة للأطفال، وتوجيه وزير التنمية الاجتماعية معتصم أحمد صالح لأمانة ديوان الزكاة لاستخراج البطاقات الصحية للأطفال.

لـ(ديسمبر) كلمة

ضوء في نهاية النفق

عندما عنونّا افتتاحية (ديسمبر)، في عددها رقم 50 بتاريخ 16 أبريل 2026، بـ«المدنيون يستعيدون زمام المبادرة» لم نكن نرجم بالغيب أو نستنطق بلورة سحرية، بل كنا نستقرئ بوضوح الواقع السياسي والعسكري في البلاد، وتطورات الفعل المدني على الساحتين الداخلية والخارجية.

حيث لم تألُ القوى المدنية جهداً في الأشهر الأخيرة في العمل على توحيد صفوفها، وظهر ذلك في التوافق الذي حدث في أديس أبابا وقاد إلى صدور بيان موحد عن القوى المدنية المشارِكة في مؤتمر برلين في 15 أبريل الماضي.

وتلا ذلك الاجتماع الثاني لقوى إعلان المبادئ في نيروبي، الذي نجح في استيعاب قوى مؤثرة مثل حركة تحرير السودان-عبدالواحد وحزب البعث الأصل وقوى مدنية أخرى إلى جانب تحالف «صمود»، لصالح المشروع الموحد لوقف الحرب واستعادة الانتقال المدني الديمقراطي.

ومن ثم جاءت مشاورات «الخماسية» في أديس أبابا، والتي أعلنت فيها بعض مكونات «الكتلة الديمقراطية»، المؤيدة للجيش، انخراطها في أي عمل جديٍّ يقود لوقف الحرب، مُحدِثة بذلك شرخاً كبيراً في صفوف معسكر استمرار الحرب، خصوصاً بعد أن شارك وفد من «تأسيس» في مشاورات أديس أبابا التي شملت بدورها الحزب الشيوعي.

ورغم الدور السلبي الذي لعبته بعض أطراف الخماسية في هذه المشاورات، إلا أن المشاركين نجحوا في التوافق على 3 نقاط أساسية: وقف الحرب ومعالجة الأزمة الإنسانية، الحوار السوداني المفضي إلى حكم انتقال مدني، وأخيراً، وهي النقطة المحورية، توسيع المشاركة في هذا الحوار مع استثناء فلول النظام السابق والحركة الإسلامية.

لذلك لم يكن مستغرَباً أن يعقب هذا التوافق الواسع في الأهداف والأطراف من قبل القوى المدنية صدور بيان دولي مشترك بتاريخ 8 يونيو 2026 بشأن المسار السياسي في السودان.

حيث أصدرت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ودول ومنظمات بلجيكا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيقاد) وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة بياناً بمناسبة اختتام المشاورات الخماسية مع الأطراف السياسية السودانية الفاعلة في أديس أبابا.

وأكد البيان الالتزام المشترك والراسخ تجاه شعب السودان، وبمستقبل سلمي وديمقراطي ومستقر للبلاد، فضلاً عن سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، والحاجة المُلحة لهدنة إنسانية تُفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

واعتبر البيان أن المبادئ التي تمخضت عنها مشاورات الخماسية تمثل خطوةً مهمة نحو تعزيز التنسيق الدولي ودعم مسار يقوده المدنيون نحو تسوية سلمية دائمة، في ظل القناعة بأن لا حل عسكرياً لهذه الأزمة، وأن الحل المستدام لا بد أن يرتكز على عملية سياسية شاملة بقيادة مدنية تعكس تطلعات الشعب السوداني.

لكن ما يميز هذا البيان عن غيره من البيانات السابقة تركيزه على أهمية تعزيز المسار المدني كركيزة أساسية في الجهود المبذولة لإنهاء الحرب، ووضع الأسس لعملية انتقال مدني ديمقراطية وشاملة، خالية من سيطرة أو تأثير أي طرف، ومستقلة عن الجماعات المتطرفة.

وأكد الموقعون دعمهم الكامل لمسار مدني سريع ومحدد زمنياً يفضي إلى انتقال مدني، مع نية مواصلة مراجعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المتفق عليها، مع ضمان هيكلة هذا الحوار بما يُمكّن من إنجازه بشكل عملي ومعقول وفي الوقت المناسب - في غضون ستة أشهر إن أمكن - وأن يُكمّل جهود السلام والانتقال الأوسع.

وشدد على أن المجتمع الدولي سينظر في اتخاذ التدابير المناسبة ضد من يسعون لتقويض عملية الانتقال لحكومة مدنية مستقلة، تقوم على الشرعية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

العقبات تنزاح الواحدة تلو الأخرى عن طريق الحل السلمي للأزمة في السودان، والظروف أضحت أكثر من مواتية للقوى المدنية لتعبئة أوسع قطاعات من الشعب السوداني حول خطوات وقف الحرب واستعادة الانتقال المدني الديمقراطي وعزل من يعملون على عرقلة هذا المسار.

لا للحرب.

الإعيسر يعلن مداومة 2 % من العاملين بوزارته ومنح تأشيرات لمندوبي قناة إيرانية

الخرطوم: (ديسمبر)

أقر وزير الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بسلطة قائد الجيش خالد الإعيسر بفشله الإداري في إدارة الوزارة باعترافه أن نسبة المداومين في العمل بوزارته هو أقل من 2% من العاملين فيها، وكشف عن إصدار تأشيرات لفريق قناة العالم الإيرانية لزيارة البلاد وتغطية الأحداث فيها.

وقال الإعيسر في ورشة مراجعة وتقييم الأداء المؤسسي لوزارة الثقافة والإعلام والآثار والسياحة، خلال الفترة من يناير 2025م وحتى مايو 2026م والتي عقدت صباح الأربعاء الماضي بمشاركة قيادات الوزارة ومديري الإدارات والوحدات المتخصصة، إن عدد العاملين بالوزارة خلال هذه الفترة طبقاً لما نشرته وكالة السودان للأنباء الرسمية «لا يتجاوز (13) بالإضافة إلى وكيلي الوزارة، مقارنة بإجمالي القوة العاملة البالغ عددهم 780 موظفاً».

ورغم أن هذه النسبة التي تظهر مداومة (15) موظفاً فقط بالوزارة من جملة 780 والتي تمثل نسبة 1,9% من العدد الكلي للعاملين، إلا أن الإعيسر اعتبر هذا الخلل والفشل الإداري أمراً يستحق الاحتفاء، لكون هذه النسبة المتدنية من مداومة العاملين بالوزارة «تعكس حجم الجهود المبذولة والإنجازات المتحققة في ظل هذه الظروف الاستثنائية».

وأوضح التقرير الخاص بقطاع الإعلام أن الوزارة نظمت (53) زيارة لوفود وصحفيين أجانب لمختلف المؤسسات والولايات، ووجهت الدعوة لـ(41) من وسائل الإعلام الأجنبية للمشاركة في المؤتمرات والفعاليات، كما أصدرت (71) إذن سفر للولايات بالتنسيق مع الجهات المختصة، و(143) تأشيرة خاصة لمؤسسات إعلامية دولية منها (سكاي نيوز الإنجليزية، بي بي سي، التلفزيون السويدي، تي آر تي التركية، راديو فرنسا الدولي، التلفزيون الإيطالي، اذاعة إن بي آر الأمريكية)، كما شملت الجهات الإعلامية التي صدرت لطاقمها تأشيرات دخول بالتنسيق مع وزارة الخارجية وجهاز المخابرات قناة العالم الإيرانية.

مشروع جديد لدعم الزراعة بسنار والنيل الأزرق يستهدف أكثر من 230 ألف أسرة

عواصم: (ديسمبر)

في خطوة تهدف إلى دعم الأمن الغذائي وتعزيز صمود القطاع الزراعي في السودان أعلن البنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إطلاق مشروع جديد بقيمة 87 مليون دولار تحت اسم «تعزيز مرونة النظم الغذائية والزراعية في السودان» (BOOST)، وذلك في إطار جهود مواجهة أزمة الجوع المتفاقمة التي تضرب البلاد بسبب الحرب المستمرة، و»في وقت يواجه فيه أكثر من 19 مليون سوداني مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً للمنظمات الدولية».

وجرى توقيع المشروع الذي يمتد لأربع سنوات خلال مراسم أقيمت في المكتب الإقليمي للبنك الأفريقي للتنمية في العاصمة الكينية نيروبي في 22 مايو الماضي.

ويهدف المشروع إلى مساعدة المجتمعات الزراعية على استعادة قدراتها الإنتاجية والحد من الفاقد بعد الحصاد وتحسين دخول المزارعين وربطهم بالأسواق المحلية بما يسهم في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي في المناطق الريفية.

وسيركز المشروع على أربع مناطق تقع ضمن القطاع المطري في ولايتي سنار والنيل الأزرق اللتين ظلتا لعقود من أهم مناطق إنتاج المحاصيل في السودان. غير أن النزاعات المسلحة وتراجع الخدمات الزراعية والاعتماد على أساليب تقليدية في الزراعة أدت إلى انخفاض الإنتاجية ودفع أعداد كبيرة من المزارعين إلى الاكتفاء بإنتاج محدود لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

ومن المتوقع أن يستفيد من المشروع أكثر من 230 ألف أسرة زراعية، مع توقعات بإنتاج ما يقارب المليون طن من الحبوب والبقوليات خلال فترة التنفيذ. وتشير التقديرات إلى أن هذه الكميات ستكون كافية لتغطية الاحتياجات السنوية من الحبوب لنحو تسعة ملايين شخص، إضافة إلى توفير البقوليات لأكثر من خمسة عشر مليون شخص.

وسيتم تنفيذ المشروع عبر برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع مؤسسات أممية وهيئات بحثية متخصصة في القطاع الزراعي. كما يتضمن المشروع برامج لتدريب المزارعين وتنظيمهم في جمعيات إنتاجية ودعم الأنشطة المرتبطة بالأعمال الزراعية بهدف رفع الكفاءة وتحسين فرص التسويق. ويستند مشروع BOOST إلى النجاحات التي حققها مشروع الطوارئ لإنتاج القمح في السودان والذي يشرف على تنفيذه أيضاً برنامج الأغذية العالمي.

حراك المعلمين وإضرابهم.. ناقوس أول

تقارير: (ديسمبر)

رسالة محتشدة بالمرارة، بليغة التعبير، كاتبها أستاذ معلم، مفادها أنه ترك مهنة التعليم «إبراءً للذمة»، على حد قوله، لأنه لا يقوى على تعليم أولاد الناس وراتبه لا يكفي لشيء، ولا يعينه على الحياة ولا يساوي شيئاً يسيراً مما يبذله من جهد. صاحب الرسالة المتداولة؛ المعلم شيخ إدريس الريح، معلم في الدرجة الرابعة، سلخ في مهنة التدريس عشرين عاماً. غير أن الرسالة البليغة كشفت عن حال تجاوز أوضاع المعلم الاقتصادية المتردية، إلى حال الطالب نفسه الذي لم يعد يجد علماً من معلم يعجز عن إطعام أولاده. وأكثر من ذلك نبَّه صاحب الرسالة إلى مسألة أكثر عمقاً، هي تخبط وزارة التربية والتعليم وإداراتها المختلفة التي تدور في الفراغ ومعنية فقط باستهلاك الوقت والوعد، غير آبهة بمستقبل الطلاب والمعلم والتعليم. وختم شيخ إدريس الريح رسالته بعبرة أسيفة ومخيفة، حين قال: «المعلم إن لم يُنصَف، فاعلموا أن الوطن يخسر أغلى استثماراته».

وإن سألت عن راتب المعلم اليوم وفي إجابة مختصرة فعليك أن تعلم أن راتب «ناظر» مدرسة وهو في الدرجة الأولى لا يبلغ (50) دولاراً أمريكياً، وهو تحديداً - بحسب كشف الرواتب الذي وفرته لجنة المعلمين السودانيين - (49.91) دولاراً، وقطعاً يقل عن ذلك كلما تراجعت قيمة الجنيه، كما هي الحال اليوم. لجنة المعلمين وعبر ناطقها الرسمي سامي الباقر، الذي تحدث لـ(ديسمبر) أكد أنهم ماضون في معركتهم حتى تعديل الحد الأدنى للأجور وحصول المعلمين على استحقاقاتهم المتأخرة، وقال «معركة الأجور ليست معركة المعلمين وحدهم لكنها معركة كل العاملين في الدولة».

تجاهل مناقشة أزمة الأجور والمعيشة إلا لماماً فاقم من الأزمة، إذ عده المعلمون واللجنة تجاهلاً لا ينبغي في أزمة باتت تتعلق بحياتهم وحياة من يعولون

يكشف الجدول بوضوح أن أدنى راتب للمعلم في الدرجة التاسعة في مدخل الخدمة (17.83) دولاراً، فهل يتوقع وزير التربية والتعليم أن يرغب أحد أبناء وبنات السودان في مهنة التدريس؟

استدعى جهاز الأمن معلمين في كسلا وفي الولاية الشمالية من مدرسة القولد والحماداب (3) إلى جانب مدارس في الدبة والقولد.. وفي النيل الأبيض أصدر مدير المنطقة التعليمية قرارات نقل تعسفية في حق معلمات ومعلمين بالولاية

مجلس الوزراء.. القفز فوق الأزمة

التصعيد الذي تشهده قضية المعلمين ليس مفاجئاً. فمنذ عامين ظلوا يطالبون عبر لجنة المعلمين بصرف استحقاقاتهم ورواتبهم وتحسين معاشهم وفقاً لما أفرزته الحرب من تضخم وغلاء معيشة وتدهور اقتصادي عام، إلا أن مطالبتهم قوبلت بتجاهل وعدم اهتمام في معظم الأحيان، وبالوعود في أحيان أخرى. ومع استمرار الحرب واستمرار التدهور الاقتصادي لوَّح المعلمون بالإضراب عن العمل، ثم شرعوا فعلياً في تنفيذ الإضراب، وهذا ما سنتناول تفاصيله في هذا التقرير.

غير أن وزارة التربية والتعليم وحكومة رئيس الوزراء المعين كامل إدريس لم تتعامل مع الأزمة بالقدر المطلوب من الاهتمام والمسؤولية، باعتبار أنها الجهة المناط بها حل الأزمة، والأكثر فداحة أنها وفي اجتماع بخصوص التعليم في 2 يونيو الحالي حاولوا التعامي عن أزمة المعلمين المتعلقة بالرواتب والمتأخرات ورفع الحد الأدنى للأجور، وطفقوا يبحثون في أزمات أخرى مع أهميتها لكنها أقل تأثيراً على العملية التعليمية من أزمة إضراب المعلمين. وخرج الاجتماع - بحسب تصريح وزير التعليم - بضرورة معالجة أزمة الإجلاس وتوطين صناعة الأثاث المدرسي، متجاهلاً مناقشة أزمة الأجور والمعيشة إلا لماماً. هذا الأمر فاقم من الأزمة إذ عده المعلمون واللجنة تجاهلاً لا ينبغي في أزمة باتت تتعلق بحياتهم وحياة من يعولون، وتتعلق باستمرار العملية التعليمية في حد ذاتها.

المطالب: استحقاقات وأجور

سألنا لجنة المعلمين عن المطالب التي من أجلها انخرطوا في الإضراب عن العمل، فقالت «هي مطالب تتعلق مباشرة بصرف الاستحقاقات والمتأخرات، وكذلك نطالب برفع الأجور حتى تتماشى مع التضخم وارتفاع المعيشة الذي خلَّفته الحرب». وبحسب المذكرة التي رفعها المعلمون تتلخص المطالب في الآتي:

أولاً: تعديل الهيكل الراتبي ورفع الحد الأدنى للأجور من 12 ألف جنيه إلى 216 ألف جنيه سوداني.

ثانياً: تسديد كافة المتأخرات من مرتبات وعلاوات وبدلات ومنح لجميع الولايات دون استثناء.

ثالثاً: التزام الدولة بالإنفاق على التعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق المواطنين.

رابعاً: تنفيذ الترقيات المستحقة للمعلمين.

خامساً: الالتزام بصرف المرتبات في موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر.

وأضاف الإضراب وموقف السلطات منه مطالب جديدة تتمثل في وقف جميع الإجراءات الإدارية والأمنية ضد المعلمين بسبب الإضراب أو بسبب مواقفهم الرافضة للحرب، وإعادة جميع المعلمين المفصولين في ولايات دارفور وكردفان والنيل الأبيض وسائر ولايات السودان، بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع أو بسبب مشاركتهم في الإضراب، لذلك تنحصر مطالب المعلمين في حقوقهم المباشرة.

والمفارقة أن السلطات المتحكمة في إدارة البلاد معترفة بالتضخم الكبير الذي نشأ جراء الحرب والانهيار الاقتصادي وتآكل العملة الوطنية، ويعد قطاع المعلمين القطاع الأكبر في الدولة، وهذا يتسق مع تصريح وزير الرعاية الإجتماعية معتصم أحمد صالح الذي قال أمس إن نسبة الفقر وسط السودانيين ارتفعت إلى (73%) بين المواطنين.

لهذا أضرب المعلمون

ما سيأتي في هذه الفقرة يعبر عن حال يصعب وصفه من التدني والانهيار. دعونا نستعرض رواتب المعلمين حسب الدرجة الوظيفية، ولا نريد أن نفسد عليكم المفاجأة والتي هي قطعاً غير سعيدة. لكن هل يعقل أن يتقاضى معلم راتباً قدره (18) دولاراً في شهر كامل من العمل وسط التلاميذ يغدو ويروح؟ إليك الرواتب حتى قبل التدهور الأخير الذي يشهده الجنيه السوداني أمس وأمس الأول، وهي كالآتي:

الدرجة	الراتب بالجنيه	ما يعادله بالدولار
الأولى	225,000 جنيه	48.91 دولاراً
الثانية	172,000 جنيه	37.39 دولاراً
الثالثة	151000 جنيه	32.83 دولاراً
الرابعة	128,000 جنيه	27.83 دولاراً
الخامسة	121,000 جنيه	26.30 دولاراً
السابعة	98,000 جنيه	21.30 دولاراً
الثامنة	88,000 جنيه	19.13 دولاراً
التاسعة	82,000 جنيه	17.83 دولاراً

ويكشف هذا الجدول بوضوح أن أدنى راتب للمعلم في الدرجة التاسعة، أي مدخل الخدمة، يبلغ (17,83) دولاراً، فهل يتوقع وزير التربية والتعليم أن يرغب أحد أبناء وبنات السودان في مهنة التدريس؟. لكن الجدول يوضح أيضاً أن المشكلة لا تتعلق بمن هم في مدخل الخدمة، فحتى مَن هم على بعد سنوات قليلة من التقاعد لا يتجاوز الراتب (50) دولاراً في أفضل الأحوال، وإن ذهبنا إلى العملة الوطنية الجنيه سنجد رواتب المعلمين من أعلى الهرم الوظيفي إلى أدناه تتراوح بين (225 ألف جنيه - 82 ألف جنيه).

وخيراً فعلت لجنة المعلمين السودانين عندما عقدت مقارنة بين قيمة الأجور في عام 2022 أي قبل الحرب وما هي عليه اليوم بعد ثلاث سنوات من الحرب، واختارت لها عنوان «المقارنة الصادمة» جاء فيها: في عام 2022م كانت مرتبات هذه الدرجات تعادل ما بين 181 و498 دولارًا شهريًا، بينما أصبحت اليوم تتراوح بين 49 و18 دولارًا فقط، أي أن المعلم فقد أكثر من 90% من القوة الشرائية الحقيقية لراتبه.

المرتب الذي كان يعادل نحو 498 دولاراً للدرجة الأولى أصبح اليوم أقل من 49 دولاراً، بينما انخفض راتب الدرجة التاسعة من نحو 181 دولاراً إلى أقل من 18 دولاراً شهريًا.

هزال المرتبات وتأخيرها

الأزمة لا تنتهي بضعف الرواتب وتدني قيمتها، ولكنها تتعلق أيضاً بالتأخير في صرفها وضياع استحقاقات في كثير من الأحوال. وبحسب معلمين تحدثوا لـ(ديمسبر) فإن المعلمين هم آخر الفئات التي يصرف لها الراتب، وقال أحد المعلمين في ولاية كسلا إنهم استقبلوا العيد بلا رواتب، وأنهم لم يصرفوا راتب شهر أبريل حتى نهاية شهر مايو، وأشاروا إلى وعود متكررة بصرف منحة العيد والراتب، لكن الأمر تحول إلى كذبة آخر النهار. وفي ولاية الجزيرة لم تصرف استحقاقات أعمال الشهادة السودانية 2026 لأكثر من شهر، فضلاً عن تراكم متأخرات المرتبات في سنوات الحرب الأولى والتي بلغت (14) شهراً كاملة. وينطبق هذا الحال على ولايتي النيل الأزرق ووسط دارفور، وبلغت المتأخرات في ولاية الخرطوم وولاية سنار (10) أشهر حسوماً، وهذا الحال ينطبق على ولايات دارفور وكردفان، وتعثر راتب مايو في جميع الولايات عدا ولاية البحر الأحمر.

الإضراب ومواجهة الإضراب

أمس الأول الثلاثاء 9 6-- 2026، أضرب المعلمون في ولاية كسلا. وبحسب شهود عيان تعطلت غالبية المدارس في الولاية كسلا، وأصدرت لجنة المعلمين بياناً أشار إلى أن تنفيذ الإضراب كان بنسبة 95% وأنه مستمر حتى اليوم الخميس، وانتظم الإضراب في عدد من الولايات من بينها النيل الأبيض، ولاية الخرطوم، البحر الأحمر، الولاية الشمالية، ونهر النيل. وتطابقت مطالب المضربين المتعلقة بتحسين الأجور وصرفها والصرف على العملية التعليمية من قبل الحكومة المركزية والحكومات الولائية. والمفارقة أن الحكومة تعاملت بتعسف وقمع بائن مع المحتجين من المعلمين المشاركين في الإضراب، واستدعى جهاز الأمن معلمين في كسلا وفي الولاية الشمالية من مدرسة القولد والحماداب (3)، إلى جانب مدارس في الدبة والقولد. وفي النيل الأبيض أصدر مدير المنطقة التعليمية قرارات نقل تعسفية في حق معلمات ومعلمين بالولاية. أما في ولاية الخرطوم وتحديداً في محلية شرق النيل تم توقيف عدد من مديري المدارس، واحتج المعلمون بأنهم يمارسون حقاً دستورياً من أجل حقوقهم ومن أجل التعليم بشكل عام.

سامي الباقر: نعمل على حراك مطلبي واسع

الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين سامي الباقر في حديثه لـ(ديسمبر) أكد أن حراك المعلمين سيستمر حتى انتزاع الحقوق، على حد قوله. وأشار الباقر إلى أن المعلمين استجابوا بشكل واسع للإضراب والمشاركة في الاحتجاج، وقال «حصل اتفاق واسع من المعلمين والإضراب وضع الوزارة أمام مسؤولياتها». وأكد سامي أنهم ينتظرون تضامن قطاعات أخرى من المعلمين لجهة أن قضية الأجور والمعيشة تهم الجميع، منتقداً تعامل السلطات مع المعلمين المضربين ومحاولاتها ترهيب البعض وترغيب آخرين، وقال «من الأفضل للسلطات البحث عن حلول حقيقية للأزمة بدلاً عن الهروب للأمام وشراء الوقت»، مؤكداً أن الأزمة في طريقها للتصعيد والتعقيد مقبل الأيام، فالمعلمون قرعوا ناقوس الخطر والحكومة تدعي الصمم.

خيراً فعلت لجنة المعلمين السودانيين عندما عقدت مقارنة بين قيمة الأجور في عام 2022 أي قبل الحرب وما هي عليه اليوم بعد ثلاث سنوات من الحرب، واختارت لها عنوان «المقارنة الصادمة»

حين تنقسم النقود قبل الحدود

كيف أصبح الجنيه السوداني مرآة للحرب؟

تقرير خاص: (ديسمبر)

في سوق نيالا، لا يسأل التاجر عن السعر أولاً. يسأل عن الورقة النقدية. أيّ إصدار؟ أيّ توقيع؟ هل هي من «ورق الإمارات» السميك، ذي الميزات الأمنية الكاملة، أم من الأوراق القديمة المتآكلة التي اختفت منها الأرقام المتسلسلة؟ الإجابة لا تحدد السعر فحسب، بل تحدد ما إذا كانت الصفقة ستتم أصلاً. في مدينة واحدة، وفي سوق واحد، باتت الورقة النقدية تحمل سؤالاً سياسياً قبل أن تحمل قيمة اقتصادية: مَن تعترف بأنه يحكم هذه البلاد؟.

ما يجري في دارفور ليس أزمة سيولة عابرة. إنه الوجه المادي الأكثر وضوحاً لانقسام أعمق: السودان يسير، بخطى متسارعة، نحو دولة واحدة بمنظومتين نقديتين متنافستين؛ وهي ظاهرة ارتبطت في تجارب إقليمية ودولية عديدة بتعمّق الانقسام السياسي والمؤسسي، وإن لم تؤدِّ دائماً إلى انفصال الدول.

مبنى بنك السودان بعد أن دمرته الحرب

مبنى بنك المستقبل، نيالا

امنة ميرغني

حسين يحي جنقول

نقدٌ وسلاح

في نوفمبر 2024، أصدر بنك السودان المركزي في بورتسودان أوراقاً نقدية جديدة من فئتي الألف والخمسمائة جنيه، وقصَر صرفها على حاملي الحسابات المصرفية في المناطق الخاضعة للقوات المسلحة. من حيث الشكل، كان ذلك إصلاحاً نقدياً. ومن حيث الجوهر، كان إعلاناً صريحاً: مناطق الدعم السريع خارج المنظومة النقدية الوطنية.

لم تنتظر قوات الدعم السريع طويلاً. فأعلنت الأوراق القديمة عملةً قانونية في مناطقها، ثم ذهبت إلى أبعد من ذلك. ففي مايو 2026، أصدرت حكومة «تأسيس»، الذراع المدنية لقوات الدعم السريع، مرسوماً يحظر تداول الأوراق المالية الجديدة الصادرة من بورتسودان حظراً تاماً، مهدِّدةً بمصادرة أي عملة مخالفة وملاحقة حاملها جنائياً.

أصبحت النتيجة ملموسة ويومية: مواطن في مناطق الدعم السريع لا يستطيع استبدال جنيهاته القديمة بالعملة الجديدة المعتمدة. ومواطن في مناطق القوات المسلحة لا يستطيع التعامل بالعملات المتداولة في الغرب. ولم يعد الانقسام مقتصراً على مناطق الحرب وحدها؛ فمع انتهاء المرحلة الثانية من عملية استبدال العملة في مايو 2026، أعلن بنك السودان المركزي انتهاء فترة استبدال الأوراق القديمة في عدد من الولايات، بما فيها الخرطوم والجزيرة، لتفقد بعض الفئات النقدية صلاحيتها القانونية في تلك المناطق بينما استمرت متداولة في مناطق أخرى. وهكذا، باتت خريطة السودان النقدية أكثر تعقيداً: أوراق قانونية في مدينة، ومرفوضة في مدينة أخرى داخل البلد نفسه، حتى قبل الوصول إلى خطوط التماس العسكرية.

يرى الخبير الاقتصادي عبدالرحيم البشاري، في حديثه لـ«ديسمبر»، أن قراءة هذا الانقسام لا ينبغي اختزالها في فروقات أسعار الصرف وحدها، إذ يرصد ثلاثة مؤشرات متصاعدة الخطورة: أولها فروقات الصرف التي كانت قائمة حتى قبل الحرب، وتعكس اختلال آليات التسعير. وثانيها تعطّل المدفوعات والتحويلات بين المناطق، لأنه «يؤثر مباشرة على وظيفة النقد كوسيلة دفع وطنية موحدة». أما المؤشر الثالث وهو «الأخطر»، في تعبيره: ظهور نظم دفع موازية تحظى بقبول المستخدمين، وهو ما يعني عملياً أن «الاقتصاد يبدأ في العمل كوحدتين منفصلتين، حتى وإن استُخدم الاسم نفسه للعملة في الجانبين». ويُميّز البشاري بين المؤشرين الأولين القابلين للمعالجة بالسياسات النقدية، والمؤشر الثالث الذي يتجاوز نطاق الحلول التقنية ليصبح «مرتبطاً بتسوية سياسية ومؤسسية شاملة».

توقيعان متعاكسان

لا تُفهم هذه الأزمة بعمق دون التوقف عند شخصية تختزلها باختزال مذهل.

حسين يحيى جنقول شغل منصب محافظ بنك السودان المركزي بين فبراير 2022 ومايو 2023. وفي تلك الفترة، وقّع على إصدار الأوراق النقدية من فئات المئة والمئتي جنيه، وهي اليوم العملة الأكثر تداولاً في أسواق دارفور، وتُستخدم لدفع رواتب مقاتلي الدعم السريع، وتهرَّب عبر الحدود إلى تشاد، وفق ما وثّقه المرصد السوداني للشفافية والسياسات استناداً إلى مقابلات مع تجار ومصادر محلية في دارفور بين سبتمبر 2025 وفبراير 2026. وفي 21 مايو 2026، عيّنته حكومة «تأسيس» محافظاً لبنكها المركزي الوليد.

غير أن المفارقة لا تتوقف عند التعيين نفسه. فخلال الأسابيع التي أعقبت إنشاء «مجلس العملة الانتقالي»، بدأت تظهر في أسواق نيالا ومدن أخرى بدارفور كميات من الأوراق النقدية من فئتي الألف والخمسمائة جنيه تحمل توقيع جنقول نفسه، ومؤرخة بأثر رجعي إلى مايو 2022، أي إلى الفترة التي كان يشغل فيها منصب محافظ بنك السودان المركزي. وأفاد تجار وسكان محليون بأن هذه الفئات ضُخت عبر القنوات المالية المرتبطة بـ«بنك المستقبل»، بالتزامن مع صرف رواتب عناصر الدعم السريع بالجنيه السوداني بدلاً من الدولار.

وسواء كانت هذه الأوراق قد طُبعت حديثاً أم استُخرجت من مخزونات سابقة استولت عليها قوات الدعم السريع خلال الحرب، فإن النتيجة السياسية واحدة: الرجل الذي وقّع يوماً باسم الدولة السودانية الموحدة، بات توقيعه اليوم أحد أبرز رموز الانقسام النقدي داخلها.

محافظ واحد. بنكان مركزيان متعاديان. عملتان لا تعترف إحداهما بالأخرى. ولو أراد مؤرخ أن يجسّد انقسام السودان في شخصية واحدة، لما وجد أبلغ من هذه المفارقة.

الجبهات ترسم حدود القتال، والنقود ترسم حدود الحياة اليومية

سيادة موازية

لم يكتفِ الدعم السريع بإعلان عملة موازية، بل سعى إلى بناء ما يصفه علماء الاقتصاد السياسي بـ«البنية التحتية للسيادة النقدية»: منظومة متكاملة تضم أربعة مكونات مترابطة؛ سلطة سياسية تُصدر المراسيم، ومجلس عملة يُشرف على التداول ويمنح التراخيص المصرفية، ومحافظ لبنك مركزي، وشبكة مصرفية ناشئة تُصرف عبرها الرواتب وتُنجز التحويلات.

ففي يناير 2026، أُطلق «بنك المستقبل» في نيالا، واصطفّ المواطنون أمام فروعه لفتح حسابات. وفي مايو، أنشأت حكومة «تأسيس» «مجلس العملة الانتقالي»، ومنحته صلاحيات الإشراف على تداول النقد، وتنفيذ برامج استبدال العملة، وإصدار التراخيص المصرفية بالتنسيق مع المحافظ الجديد. هذه ليست أدوات لإدارة أزمة سيولة محلية، بل محاولة لبناء سيادة نقدية كاملة خارج إطار الدولة المعترف بها دولياً.

غير أن ما خلف الواجهة يطرح أسئلة أعمق. وفق ما رصده تقرير «المرصد السوداني للشفافية والسياسات»، والذي اطلعت عليه «ديسمبر» فإن مصطفى عبد النبي، المسؤول الرفيع في الجناح المالي للدعم السريع والمقيم في أبوظبي، يُعدّ أحد المهندسين الرئيسيين في تصميم هذا النظام وإطلاقه. وعبد النبي ليس اسماً مجهولاً في السجلات الدولية: فقد أُدرج في قائمة العقوبات السويسرية بوصفه مستشاراً مالياً للدعم السريع يساعد في إدارة شبكاتها وشركاتها التابعة، استناداً إلى نتائج فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بدارفور، كما فرضت عليه المملكة المتحدة عقوبات مماثلة. بعبارة أخرى: أحد المهندسين الرئيسيين للمنظومة النقدية الجديدة يخضع لعقوبات دولية بسبب دوره في تمويل الحرب ذاتها.

ويشرح البشاري التناقض البنيوي بدقة: «الأنظمة النقدية الحديثة لم تعد تستند إلى الغطاء الذهبي، بل إلى الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على فرض القانون، وحماية الحقوق، وتوفير الأمن، فضلاً عن وجود آليات موثوقة لفض النزاعات المالية». ويخلص إلى أن حكومة «تأسيس» «لا تملك حالياً الحد الأدنى من مقومات الأمن والاستقرار اللازمة لقيام نظام نقدي مستقل وفعال». وقد حذّر بنك السودان المركزي في بورتسودان من «بنك المستقبل» صراحةً في يناير 2026، بوصفه غير مرخّص وانتهاكاً لقوانين مكافحة غسل الأموال، غير أن هذا التحذير وصل إلى مناطق لا تعترف أصلاً بسلطة من أصدره.

قبول العملة أو رفضها لم يعد حكماً على قيمتها، بل حكماً على السلطة التي تقف خلفها

مواطنٌ محاصَر

الأزمة النقدية ليست رقماً في تقرير اقتصادي. هي ظاهرة يومية تطول من لا حيلة لهم في الصراع.

في مناطق الدعم السريع، لجأ كثيرون إلى تطبيق «بنكك» التابع لبنك الخرطوم بديلاً عن السيولة المتآكلة. لكن وفق ما رصدته تقارير محلية موثقة، أفاد عدد من المستخدمين باختفاء أموالهم أو تجميدها في حساباتهم، بذريعة شكاوى قانونية يُزعم أنها رُفعت من مناطق سيطرة القوات المسلحة السودانية، أو بحجة الاشتباه في ارتباط الأرصدة الكبيرة بتمويل عمليات الدعم السريع. والنتيجة: ركود اقتصادي، وعزوف عن التطبيق، ورفع مكاتب التحويل عمولاتها إلى ثلاثين بالمائة، وفق ما أوردته «دارفور 24» في يناير 2026.

ويرى مصرفيون وخبراء اقتصاد أن الخطر لا يكمن فقط في تداول أوراق مختلفة، بل في تشكّل فضاءين اقتصاديين منفصلين. ويقول المدير السابق لإدارة الرقابة ببنك السودان المركزي، محمود صلاح إن الاقتصاد الحديث يعتمد على منظومة تقنية ومؤسسية موحدة، محذراً من أن أي محاولة لإقامة انقسام اقتصادي ستقود إلى مزيد من اضطراب الأسعار وتراجع قيمة العملة. كما يشير إلى أن العملات التي سُحبت رسمياً من التداول ثم أعيد ضخها في الأسواق لا تحظى باعتراف نقدي أو مصرفي خارج نطاق استخدامها المحلي، وهو ما يدفع المواطنين والتجار تدريجياً إلى اللجوء للعملات الأجنبية كلما تراجعت الثقة في المؤسسات النقدية القائمة.

وهذا النزوح يتجلى فعلاً على خطوط التماس وعبر الحدود: تجارة تعتمد في آنٍ واحد على جنيه جنوب السودان، والفرنك التشادي، والدينار الليبي، والدولار الأمريكي، وفق ما وثّقه «المرصد السوداني للشفافية والسياسات». ليست هذه مرونة اقتصادية، بل دليل على أن الجنيه السوداني فقد وظيفته كعملة موحدة تعبر حدود البلاد. ويتوقع البشاري أن يتعمّق هذا التحول، إذ يرى أن «شريحة واسعة من التجار ستتجه إلى الاحتفاظ بثرواتها والتعامل بعملات أجنبية حفاظاً على قيمتها الشرائية».

في مكاتب التحويل، تتراوح العمولات بين خمسة عشر وأربعين بالمائة على تسييل أرصدة «بنكك»، وفق وثيقة صادرة من الضعين في أبريل 2026 اطلع عليها المرصد السوداني للشفافية والسياسات. والمستفيدون من هذا الفراغ ليسوا المواطنين العاديين وحدهم، بل شبكات الوساطة المرتبطة بقيادات الدعم السريع التي أسهمت في تصميم البنية المالية الموازية ذاتها.

النموذج اليمني

السودان ليس أول من يسلك هذا الطريق. فقد عاش اليمن نسخته منذ عام 2016، حين انقسم بنكُه المركزي إلى فرعين متعاديين في صنعاء وعدن. ومنذ ذلك الانقسام، استحالت أي سياسة نقدية متماسكة على مستوى البلاد بأسرها، وارتفعت رسوم التحويل المالي بين المنطقتين لتبلغ أربعين بالمائة في بعض الحالات، فيما تراجع حجم عمليات التحويل بنسبة سبعة عشر بالمائة في عام واحد، وفق تقارير موثقة. ويلاحظ البشاري أن التجربة اليمنية تكشف نمطاً متكرراً: «استمر التعاون بين البنكين المركزيين لفترة من الزمن، لكنه انتهى بمجرد أن اكتسب كل طرف سياسي قدراً من الثقة في قدرته على إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرته بصورة مستقلة». والأهم أن هذا التعمّق في الانقسام المصرفي أسهم مباشرةً في تعطيل جهود السلام، ولم يكن مجرد أثر جانبي للحرب، بل صار عاملاً فاعلاً في إطالتها.

الحرب قد تتوقف بقرار سياسي، أما توحيد الثقة في عملة واحدة فيحتاج زمناً أطول

سؤالٌ معلّق

منذ أبريل 2026، دخل بنك السودان المركزي في بورتسودان المرحلة الثانية من إصلاحه النقدي، موسّعاً نطاق العملة الجديدة لتشمل الخرطوم والجزيرة. وفي الجهة المقابلة، يرسّخ «مجلس العملة الانتقالي» منظومته المالية، بينما يتولى رجل خاضع للعقوبات الدولية إدارة جناحها المالي. الطرفان يتحركان بثقة في اتجاهين متعاكسين.

فالسلطات لا تُقاس فقط بقدرتها على السيطرة على الأرض، بل أيضاً بقدرتها على إصدار النقود، وتنظيم تداولها، وصرف الرواتب، ومنح التراخيص المالية. وفي هذا المعنى، لا يمثل الجدل حول أوراق تحمل توقيع حسين جنقول خلافاً فنياً حول العملة، بقدر ما يعكس صراعاً على إحدى أكثر وظائف الدولة جوهرية: حق إصدار النقد نفسه.

ويؤكد البشاري أن بناء نظام نقدي فعال في مناطق سيطرة منفصلة «قد يتطلب سنوات، إضافة إلى وجود حدود واضحة ومستقرة»، مضيفاً أن الاعتراف الدولي «عامل مساعد لكنه غير كافٍ بمفرده». وربما يكون الخطر الأكبر أن الانقسام النقدي لا يختفي تلقائياً حتى لو توقفت الحرب غداً؛ فكل شهر يمر يضيف طبقات جديدة من التعقيد: حسابات مصرفية تعمل في منظومتين منفصلتين، وشبكات تحويل متنافسة، وأوراق نقدية تختلف في وضعها القانوني وقيمتها الفعلية بين منطقة وأخرى. وحتى لو نجح السودانيون في إعادة بناء سلطة سياسية موحدة، فإن إعادة توحيد النظام النقدي قد تصبح واحدة من أكثر مهام ما بعد الحرب كلفةً وتعقيداً.

لذلك، قد لا يكون السؤال الأكثر إلحاحاً هو ما إذا كان السودان يتجه نحو عملتين، بل: كم ستكلفه استعادة عملة واحدة؟.

ثـــروة الســودان المهـــدورة..

شبكات التهريب تحوِّل الصمغ العربي من ثروة قومية إلى وقود للحرب في السودان

صحيفة أمريكية تكشف كيف تتقاسم أطراف النزاع ذهب السودان الأبيض

عواصم: (ديسمبر)

جاء في تقرير لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» نشرته في 31 مايو الماضي أن تجارة الصمغ العربي في السودان دخلت مرحلة جديدة من الاضطراب بعدما تحولت من قطاع تصديري رسمي، كان يدر عائدات مهمة على الدولة ويوفر دخلاً لملايين المزارعين، إلى جزء من اقتصاد الحرب تتحكم فيه مسارات التهريب والجبايات المسلحة ونقاط العبور غير النظامية. وذكرت الصحيفة أن حركة هذه السلعة الممتدة من كردفان إلى الموانئ الأفريقية والأسواق الغربية تكشف كيف أصبحت الموارد الزراعية إحدى أدوات تمويل الصراع السوداني.

وجاء في التقرير إن الصمغ العربي المستخرج من عصارة أشجار الهشاب والطلح يُعد مكوناً أساسياً في صناعات غذائية ودوائية وتجميلية متعددة ومكوناً حيوياً في مئات المنتجات. مضيفاً أن السودان كان قبل الحرب من أكبر موردي هذه المادة عالمياً، إذ حققت صادراته منها نحو 183 مليون دولار في عام 2022، وتشكل مصدر الدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لنحو خمسة ملايين شخص في السودان. وقالت الصحيفة إن الحرب، التي اندلعت في أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، أعادت تشكيل خريطة الإنتاج والنقل والتصدير، ودفعت جانباً كبيراً من التجارة إلى قنوات موازية خارج رقابة الدولة.

وأفاد التقرير بأن الأزمة تتركز في إقليم كردفان؛ قلب ما يعرف بـ«حزام الصمغ العربي»، حيث تُنتج أجود أنواعه، مشيراً إلى أنه مع تمدد قوات الدعم السريع في أجزاء من دارفور وكردفان وسيطرتها على طرق إمداد رئيسية تعرضت التجارة التقليدية بين مناطق الإنتاج وسوق الأبيض؛ أحد أبرز مراكز تداول الصمغ في العالم، لضربة كبيرة.

ونقلت الصحيفة عن مصادرها أن قيوداً فُرضت على نقل المحاصيل إلى المناطق الخاضعة للحكومة، كما جرى استحداث رسوم مرتفعة على الشاحنات ومصادرة الشحنات في حال عدم الدفع أو الاشتباه في ارتباط أصحابها بالطرف الآخر. وقالت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة في تقرير صدر عام 2025 إن قادة قوات الدعم السريع لا يمانعون في عمليات النهب كتعويض للمقاتلين.

وأشار التقرير إلى أن طرق تهريب بديلة قد نشطت بسبب هذه الإجراءات تبدأ من المناطق الواقعة تحت نفوذ الجماعات المسلحة وتمر عبر مسارات صحراوية وريفية طويلة لتفادي نقاط التفتيش، مؤكداً أن المزارعين والتجار لم يعودوا قادرين على نقل الكميات المعتادة إلى الأسواق الرسمية، بل بات كثيرون يكتفون بشحنات صغيرة تنقل بوسائل محدودة، وسط مخاطر الاعتقال أو الابتزاز أو فقدان البضاعة.

وكشفت «لوس أنجلوس تايمز»، استناداً إلى إفادات عاملين في القطاع، أن التهريب لم يعد يقتصر على تجاوز الرسوم أو الحظر، بل ارتبط أيضاً بعمليات نهب واسعة، موضحة أن مخازن وشركات معالجة في مدينة النهود، وهي مركز مهم لإنتاج الصمغ، تعرضت لسرقة نحو 3 آلاف طن من مخزون الصمغ العربي، إضافة إلى سرقة الشاحنات والجرارات ومعدات التشغيل. وقدّر التقرير قيمة الصمغ المنهوب بأكثر من 125 مليون دولار.

وذكرت الصحيفة أن كميات من الصمغ المنهوب أو المفروض عليه إتاوات تتجه إلى دول مجاورة أبرزها تشاد وليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، مشيرة إلى أن تجاراً سودانيين أكدوا خلط الصمغ السوداني هناك مع إنتاج محلي لإخفاء مصدره ثم إعادة تصديره بوصفه سلعة غير سودانية. وأضافت أن هذه العملية تسمح بالالتفاف على سياسات الشركات الدولية التي تقول إنها تتجنب شراء المنتجات القادمة من مناطق النزاع.

وسلط التقرير الضوء على تشاد، كإحدى المحطات الرئيسية في هذا المسار، حيث يُباع الصمغ بأسعار أدنى بكثير من قيمته في الأسواق النظامية، لأن جزءاً كبيراً منه وصل عبر النهب أو الجباية القسرية، لافتاً إلى أن الشحنات تتحرك بعد ذلك نحو موانئ إقليمية بينها ميناء دوالا في الكاميرون قبل أن تصل إلى مصانع وشركات في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة.

وأضافت الصحيفة إنه رغم تأكيد شركات دولية أنها لا تشتري إلا الصمغ المعتمد من الحكومة السودانية في بورتسودان، فإن الزيادة اللافتة في صادرات بعض الدول المجاورة منذ اندلاع الحرب تثير شكوكاً واسعة داخل القطاع، موضحة أن تجاراً سودانيين يرون أن هذه الزيادة لا يمكن تفسيرها بالإنتاج المحلي وحده، بل تعكس انتقال جزء من الصمغ السوداني عبر قنوات تهريب منظمة.

وخلص التقرير إلى أن سلعة زراعية كان يُفترض أن تشكل رافعة للاقتصاد السوداني تحولت إلى مورد تتقاسمه أطراف مسلحة ومهربون ووسطاء إقليميون، مؤكداً أنه فيما تتراجع عائدات الدولة وتتضرر الأسواق الرسمية يبقى المزارعون الحلقة الأضعف في سلسلة تجارية باتت الأرباح الكبرى فيها تذهب إلى شبكات الحرب بدلاً من المنتجين المحليين. ويقدّر مراقبون أن قوات الدعم السريع تجني ما بين نحو مليار ومليارَي دولار سنوياً من بيع سلع وموارد مختلفة. وتُستخدم هذه العائدات، إلى جانب حصيلة النهب، في دفع رواتب المقاتلين وتزويد قوات الدعم السريع بترسانة من الطائرات المسيّرة المتقدمة تقنياً.

كما أن استمرار هذه الشبكات في العمل دون رادع يمثل إنذاراً خطيراً لمستقبل القطاع الزراعي في السودان إذ إن تدمير البنى التقليدية للتجارة وإحلالها باقتصاد موازٍ تحت سيطرة الجماعات المسلحة يهدد بفقدان السودان لميزته التنافسية في سوق الصمغ العالمي لصالح دول مجاورة بدأت تستحوذ على حصته. فمنذ اندلاع الحرب، تُظهر بيانات الجمارك الرسمية في تشاد وفرنسا أن تشاد تجاوزت السودان لتصبح أكبر مورد للصمغ العربي إلى الولايات المتحدة كما ضاعفت تقريباً صادراتها إلى فرنسا، في زيادة يعزوها كثيرون إلى نهب الصمغ من السودان أكثر مما يعزونها إلى طفرة في الإنتاج.

واختتمت «لوس أنجلوس تايمز» تقريرها بتحذير من أن الحرب لا تسرق الأرواح فقط بل تنهب مقدرات الأجيال القادمة، مشيرة إلى أنه ما لم تُتخذ إجراءات دولية ومحلية جادة لوقف تهريب الصمغ العربي وحماية المزارعين فإن هذه الثروة الوطنية التي ظلت لعقود مصدر فخر للسودان قد تتحول إلى ذكرى مؤلمة في تاريخه الاقتصادي.

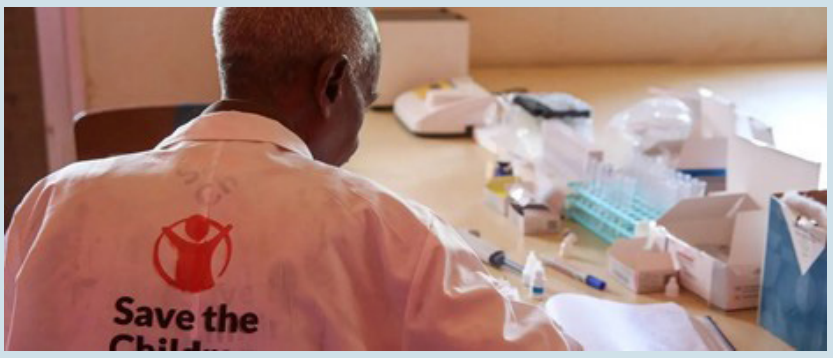

الأمم المتحدة تحذر: السودان على شفا مجاعة أطفال جديدة

عواصم: (ديسمبر)

حذرت منظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children) - في تقرير نشرته في الأول من يونيو -2026 من تدهور خطير متوقع في أوضاع الأطفال الغذائية بالسودان خلال موسم الحصاد المقبل، وسط مؤشرات على ضعف الإنتاج الزراعي بسبب استمرار الحرب للعام الرابع، وتفاقم الضغوط المناخية التي أضرت بالقطاع الزراعي المصدر الرئيسي للغذاء والدخل في البلاد.

ووفق تقديرات المنظمة، توفر الزراعة ما يصل إلى 80% من احتياجات السودانيين الغذائية، غير أن الحرب المستمرة ألحقت أضراراً واسعة بالأراضي والبنية التحتية وأنظمة الري، كما تسببت في نقص المدخلات الزراعية من بذور وأسمدة ومعدات ما يهدد بمزيد من التراجع في إنتاج الحبوب.

وبحسب برنامج الغذاء العالمي (The World Food Programme" "WFP)، يواجه نحو 19 مليون شخص في السودان من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، بينما تسببت الحرب في أكبر أزمة نزوح بالعالم، إذ أجبرت نحو 14 مليون شخص على مغادرة مناطقهم مما أدى لتقليص المساحات المزروعة وزيادة الضغوط على المجتمعات المستضيفة.

وفي ولاية القضارف شرقي البلاد، التي عرفت تاريخياً بسلة غذاء السودان، تتزايد الضغوط على المرافق الصحية ومراكز التغذية، مع ارتفاع أعداد الأطفال المصابين بسوء التغذية. وتقول منظمة إنقاذ الطفولة إن عياداتها في الولاية شهدت خلال الأشهر الماضية تزايداً مستمراً في حالات سوء التغذية الحاد، وسط توقعات بارتفاع أكبر خلال الأشهر المقبلة.

وكانت القضارف استقبلت خلال ذروة النزاع أعداداً كبيرة من الفارين من العنف في الخرطوم، ما أدى لزيادة ملحوظة في عدد السكان، قبل أن يستقر عدد النازحين حالياً في المنطقة عند نحو 200 ألف شخص.

وأوضحت بيانات المنظمة أن إحدى عيادات التغذية التابعة لها عالجت أكثر من 1400 طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم خلال العام الماضي، وسجلت 38 حالة وفاة مرتبطة بمضاعفات الجوع. وخلال الأشهر الأولى من العام الجاري، تلقى نحو 200 طفل العلاج مع تسجيل ثلاث وفيات حتى الآن.

وتتزامن الأزمة الغذائية مع تراجع قدرات النظام الصحي، حيث تؤكد منظمة الصحة العالمية (World Health Organization "WHO") أن 37% من المرافق الصحية في السودان باتت خارج الخدمة. كما أدت تخفيضات التمويل الإنساني إلى إغلاق عدد من المراكز الصحية في مناطق مختلفة، في وقت تواجه فيه الإمدادات الطبية والغذائية تحديات إضافية بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار الوقود والأسمدة.

وقد دعت منظمة إنقاذ الطفولة المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لزيادة التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية في السودان، وتوسيع الوصول إلى الخدمات الصحية وبرامج التغذية المنقذة للحياة، محذرة من أن استمرار الوضع الحالي قد يدفع بمزيد من الأطفال إلى دائرة الخطر. ويأتي هذا التحذير في وقت لم يتجاوز فيه تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة للعام 2026 نسبة 22% من إجمالي المبلغ المطلوب البالغ 2.9 مليار دولار مما يثير مخاوف متزايدة من اتساع نطاق الأزمة الإنسانية خلال الأشهر المقبلة.

برلين تؤكد دورها في السودان وتدعو إلى دبلوماسية لا تنسى المدنيين

برلين: (ديسمبر)

في العشرين من مايو الماضي دافع وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول عن سياسة بلاده تجاه الأزمة في السودان، وعلى وجه الخصوص حول «مبادئ برلين» التي تم التوصل إليها، مؤكداً أن التعامل مع هذه الحرب لا يحتمل الشعارات العاجلة ولا الأحكام المسبقة، بل يتطلب صبراً سياسياً وعملاً إنسانياً متواصلاً ودبلوماسية قادرة على التحرك في الملفات الشائكة.

جاء ذلك في خطاب ألقاه الوزير أمام البوندستاغ (البرلمان الألماني) أوضح فيه أن مؤتمر السودان الذي استضافته برلين لم يكن مجرد خطوة رمزية بل محطة فاعلة ضمن مسار دولي انطلق من لندن ثم باريس لتواصل ألمانيا مسيرته بجمع 55 دولة حول طاولة واحدة.

وأشار الوزير إلى أن المؤتمر نجح في حشد مليار ونصف المليار يورو كمساعدات إنسانية ساهمت ألمانيا منها بـ232 مليون يورو من أموال دافعي الضرائب. وشدد على أن هذه الأموال تتجه مباشرة إلى الناس وليس إلى العناوين السياسية، إذ الهدف الأساسي هو إسناد المدنيين الذين يعيشون وطأة الحرب والجوع والنزوح والخوف.

وأكد فاديفول أن ألمانيا تتحمل مسؤولية إنسانية كونها دولة قادرة، ولأن معاناة السودانيين لا يمكن أن تظل بمنأى عن ضمير السياسة الدولية. كما ربط الوزير بين المساعدات الإنسانية والمصلحة الألمانية، مشيراً إلى أن دعم السكان في السودان والمنطقة يساعدهم على الصمود ويحد من مخاطر النزوح القسري والهجرة غير النظامية.

وحمل الخطاب رداً سياسياً واضحاً على منتقدي الحكومة، ولا سيما حزب «البديل من أجل ألمانيا»، حيث أكد الوزير أن من يطالب بالحد من الهجرة ينبغي أن يدعم المساعدات التي تمنع الناس من أن يصبحوا لاجئين من الأساس.

وعلى الصعيد السياسي أشار فاديفول إلى أن ممثلين مدنيين سودانيين توصلوا إلى تفاهم حول مبادئ التعايش السلمي واحترام التنوع العرقي والديني والمجتمعي في السودان، مضيفاً أن برلين نجحت بدعم من الأمم المتحدة في توفير مساحة حوار بين هذه الأطراف. ورأى أن ذلك لا يحسم الحرب فوراً لكنه يفتح باباً ضرورياً لأي سلام مستقبلي، مؤكداً أن «مبادئ برلين» ستشكل معياراً للحكم على سلوك الأطراف السودانية المسلحة وكذلك الدول المرتبطة بها سياسياً أو إقليمياً.

وكشف الوزير أن الملف السوداني كان محور نقاش مع وزيري خارجية تركيا والإمارات خلال زيارتيهما الأخيرتين إلى برلين، وأنه سيتم طرحه أيضاً مع نظيريه السعودي والمصري. وأضاف أن الحكومة الألمانية ستواصل هذه المشاورات بهدوء ومسؤولية بعيداً عن عدسات الكاميرات، لأن الدبلوماسية الفاعلة تحتاج أحياناً إلى أبواب مغلقة لا تصريحات صاخبة.

وفيما يتعلق بملف العقوبات شدد الوزير على ضرورة التطبيق الكامل للعقوبات الأوروبية القائمة، وأعلن أن ألمانيا ستعمل داخل الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاقها لتشمل المتورطين في تجارة الذهب، واصفاً إياها بـ«الملف بالغ الأهمية في المنطقة».

واختتم فاديفول رسالته بالتأكيد أن برلين لن تتراجع عن هذا المسار، وأن مؤتمر السودان في العاصمة الألمانية كان محطة جوهرية يجب البناء عليها، قائلاً: «مواصلة العمل من أجل السودان ليست خياراً سياسياً عابراً بل التزام تجاه المدنيين الذين يدفعون ثمن حرب طويلة وقاسية».

وزير الخارجية الألماني يخاطب مؤتمر برلين حول السودان في 15 أبريل الماضي

مجزرة القيادة العامة في السودان بين التقادم والإفلات من العقاب

العدالة العالقة

شيماء تاج السر المحامية

بين نسيان الجرائم وتقادمها وانشغال السودان بحربه الأهلية يظل السؤال الأصعب: هل ستسقط جرائم ضد الإنسانية بالتقادم؟، وهل العدالة الانتقالية ملاذ للمجرمين؟، أم أمل أخير للضحايا؟.

في الثالث من يونيو 2019، وفي آخر أيام شهر رمضان، كان المعتصمون أمام مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم يستعدون لاستقبال عيد الفطر، في مشهد يفيض بالأمل ويحمل بشائر الحرية والتغيير التي أزالت نظام عمر البشير قبل شهرين فقط. لكن الفجر كان مختلفًا.

بعد مرور سبع سنوات على هذه المجزرة، وبينما لا يزال التحقيق الرسمي متعثرًا بسبب الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 وانشغال المجتمع الدولي بصراعاته، يعود السؤال الثقيل إلى الواجهة: هل تسقط جرائم فض الاعتصام بالتقادم؟، وهل تعني العبارة التي يتداولها كثيرون «العدالة الانتقالية» شكلاً من أشكال الإفلات من العقاب؟، أم أنها الحل الوحيد المتبقي على الطاولة؟.

مأساة الثالث من يونيو.. جريمة لا تُغتفر ولا تُنسى

واقع الجريمة بارقام صادمة

على مدار ثلاث سنوات من الانتقال السياسي 2019-2022 تباينت الأرقام الرسمية وغير الرسمية حول حجم الكارثة. رسميًا أقرت وزارة الصحة السودانية بمقتل 66 شخصًا، بينما وثّقت قوى إعلان الحرية والتغيير عدد القتلى بـ128 شخصًا على الأقل.

وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) الهجوم بـ«العنف البالغ»، مشيرة إلى أن قوات الأمن بقيادة قوات الدعم السريع انتشرت قبل الفجر وفتحت النار على متظاهرين عُزّل، فقتلت الكثيرين فورًا واغتصبت القوات وطعنت وضربت المتظاهرين، وأذلت الكثيرين وقصت شعورهم وأجبرتهم على الزحف في مياه الصرف الصحي وتبولت عليهم وأهانتهم، كما أحرقت الخيام ونهبت والممتلكات.

جريمة ضد الإنسانية بكل المعايير

في 17 نوفمبر 2019 أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريرًا قالت فيه إن الاعتداءات كانت مبرمجة وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. التحالف الدولي لمناهضة الإفلات من العقاب (TRIAL International) يؤكد أن القانون الدولي العرفي يمنع تطبيق التقادم على جرائم ضد الإنسانية. والنظام الأساسي لروما للمحكمة الجنائية الدولية ينص صراحة على أن الجرائم الأساسية (الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، جريمة العدوان) لا تخضع لأي تقادم، إضافة إلى ذلك أوضحت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن الجرائم ضد الإنسانية لا تخضع للتقادم بموجب القانون الدولي.

تصريحات الفريق الكباشي

في ديسمبر 2020، مثل الفريق الكباشي أمام لجنة التحقيق في فض الاعتصام، وأقر بأن الاجتماع تم لتخطيط العملية دون أن يذكر تفاصيل إضافية عن هوية المتورطين وصانعي القرار الفعليين. في ذلك المؤتمر الصحفي الشهير قال كباشي إن القوات المسلحة والنظامية الأخرى اجتمعت لفض الاعتصام بناءً على توجيهات من المجلس العسكري.

اليوم وبعد أن انقسمت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى معسكرين متحاربين في أبريل 2023، يتبادر سؤال مرير: كيف يمكن لتلك القوات ذاتها التي اجتمعت لقتل العزل أن تكون الآن منقسمة حول السلطة ولكنهما معًا أيضًا في مسألة تعطيل المساءلة؟. كثير من المراقبين يرون أن الحرب الأهلية الراهنة لا تعني نهاية التنسيق بين الطرفين، بقدر ما تعني إعادة توزيع الأدوار وشغل الضحايا الجدد عن جرائم الأمس .

لجنة نبيل أديب: الأمل المندثر

تاسيس اللجنة واختصاصها

في أغسطس 2019 تم تشكيل لجنة تحقيق رسمية في جريمة 3 يونيو 2019 برئاسة المحامي والخبير القانوني نبيل أديب، بموجب المادة 7 (16) من الإعلان الدستوري السوداني التي خضت اللجنة بالتحقيق في مجزرة القيادة العامة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال تلك الفترة .

خلال فترة عملها استمعت اللجنة إلى أكثر من 3 آلاف شاهد طوعًا أو استدعاءً، وشملت التحقيقات جميع القادة العسكريين بمن فيهم رئيس مجلس السيادة آنذاك عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو حميدتي، وتم جمع مئات المستندات والأدلة المادية والمقاطع المصورة، وطالبت اللجنة السلطة القائمة بتسليم 4 متهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور من بينهم الرئيس السابق عمر البشير للمحكمة الجنائية الدولية، ولم ينفِ نبيل أديب تعرضه للتهديد أو العراقيل.

توقف عمل اللجنة عقب الانقلاب

في 4 يونيو 2024 كشف نبيل أديب في مقابلة مع «راديو تمازج» أن عمل اللجنة متوقف تمامًا بسبب الحرب الدائرة في البلاد، مشيرًا إلى أن اللجنة تفتقر إلى مقر دائم، وأعضاءها متفرقون في دول مختلفة مما يعيق أي تقدم. قبل الحرب كانت اللجنة قد رفضت مزاولة عملها من مقرها في الخرطوم في مارس 2022 بعد أن طلبت جهة عسكرية طابقًا كاملًا في المبنى نفسه، ما شكل تهديدًا واضحًا لاستقلالية التحقيق .

ما ذكره نبيل أديب يدل على فشل اللجنة، وأنها لجنة صورية لا ترقى لتضحيات الثورة ولا لعظمة دماء شهدائنا الأكارم .

الإطار القانوني

هل تسقط جرائم فض الاعتصام بالتقادم؟

القانون الوطني السوداني

ينص قانون الإجراءات الجنائية السوداني لعام 1991 (المادة 38) على أنه تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضيّ عشر سنوات، وفي بعض المواد بمضيّ ثلاث سنوات، وفي مواد المخالفات بمضيّ سنة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

هذا يعني أنه إذا نظرنا إلى جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب التي تصنف في القانون السوداني كجرائم جنائية فإنها تسقط بالتقادم بعد 10 سنوات من تاريخ وقوع الجريمة في 3 يونيو 2019، أي في عام 2029 ما لم يتم اتخاذ إجراءات تحقق قاطعة (استجواب- توجيه اتهام- أمر قبض) قبل ذلك فإن 2029 قد يكون نهاية الأمل في تحقيق العدالة، لكن التحذير الأكبر حتى لو تم اتخاذ إجراءات قاطعة فإن الحرب وما تلاها من انهيار الدولة قد أوقفت الساعة القانونية بشكل مؤقت.

القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة

في القانون الدولي الأمور مختلفة تمامًا. اتفاقية الأمم المتحدة لعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية (1968) تنص في المادة (1) على عدم وجود أي تقادم لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والفصل العنصري والإبادة الجماعية، بينما في النظام الأساسي لروما للمحكمة الجنائية الدولية (1998) تؤكد المادة 29 أن الجرائم الأساسية لا تخضع لأي تقادم .

القانون الدولي العرفي يُقر بدوره بأن تقادم الجرائم ضد الإنسانية يتعارض مع طبيعة هذه الجرائم التي تمس حقوقًا كونية وجوهرية.

السودان ليس طرفًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إذ لم يصادق عليه، لكنه طرف في القانون الدولي العرفي الذي يعتبر عدم تقادم جرائم ضد الإنسانية قاعدة آمرة (Jus. Cogens) لا يمكن لأي دولة أن تتجاوزها.

الحكم القضائي

هل يمكن أن يطبق القاضي السوداني هذا المبدأ؟

من الناحية العملية يعد القاضي السوداني ملزماً بتطبيق القانون الوطني الذي ينص على سقوط الدعاوى الجنائية بعد مرور 10 سنوات، ما لم يتم تعديل تشريعي يجعل الجرائم ضد الإنسانية استثناءً.

الآليات البديلة

مبدأ الولاية القضائية العالمية يمكن دولاً أخرى مثل ألمانيا، فرنسا، السويد محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن جنسيتهم وموقع الجريمة، ولا تخضع هذه الجرائم للتقادم في قوانين تلك الدول.

لدى المحكمة الجنائية الدولية إذا أحيلت القضية لها تقوم بمحاكمة الجناة بموجب نظام روما الذي لا يعترف بالتقادم.

للحصول على مقارنة أوضح نذكّر جرائم النظام السوري في الحرب الأهلية التي لم تسقط بالتقادم رغم مرور أكثر من 12 عاماً على ارتكابها.

نبيل أديب

العدالة الانتقالية:

هل هي إفلات من العقاب أم طريق حقيقي للجبر؟

العدالة الانتقالية تعني مجموعة من الآليات القضائية وغير القضائية (ملاحقات قضائية، تقصي حقائق، جبر ضرر، إصلاح مؤسسي، مصالحة وطنية) تُستخدم في مرحلة ما بعد الصراع لمعالجة إرث الانتهاكات الجماعية والمنهجية .

ما يخافه الكثيرون

نظرًا لأن مصطلح «العدالة الانتقالية» استُخدم في بعض التجارب الدولية لصالح تسويات سياسية ومصالحة على حساب الضحايا، فقد ظهر الخوف من أن تصبح العدالة الانتقالية في السودان غطاءً للإفلات من العقاب، خاصة في ظل تعقيد الصراع الحالي. وانطبعت هذه المخاوف في أذهان العديد من السودانيين الذين يرون أن العدالة الانتقالية في حالات عديدة أدت فعليًا إلى عرقلة الملاحقات القانونية للجناة .

الحقيقة أن العدالة الانتقالية لا تعني الإفلات من العقاب، لأنها تتضمن مجموعة من الآليات المتكاملة التي تشمل المساءلة والمحاسبة، كشف الحقيقة، جبر الضرر، ضمانات عدم التكرار، ومن ميزات العدالة الانتقالية أنها تفتح الباب لذوي الضحايا لمعرفة مصيرهم .

يتضمن قانون مفوضية العدالة الانتقالية السوداني لسنة 2021، الذي لم يُنفذ بعد بسبب الحرب، تعريفات واضحة للمساءلة والمحاسبة هي مجموعة الآليات والمبادرات التي تحول دون الإفلات من العقاب أو المسؤولية.

العدالة الانتقالية في أفضل تجاربها العالمية: جنوب إفريقيا، رواندا، كولومبيا، لم تكن أبدًا تعني العفو الشامل أو النسيان القسري. ولو طُبقت العدالة الانتقالية في السودان بشكل فعال فستعني استكمال التحقيقات القضائية مع العفو عن من يتعاونون وهو استثناء وليس قاعدة، لا إلغاء

هل تسقط جرائم فض الاعتصام بالتقادم؟ وهل تعني العبارة التي يتداولها كثيرون «العدالة الانتقالية» شكلاً من أشكال الإفلات من العقاب؟ أم أنها الحل الوحيد المتبقي على الطاولة؟

استمعت اللجنة إلى أكثر من 3 آلاف شاهد طوعًا أو استدعاءً، وشملت التحقيقات جميع القادة العسكريين بمن فيهم رئيس مجلس السيادة آنذاك عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو حميدتي، وتم جمع مئات المستندات والأدلة المادية والمقاطع المصورة

الفريق أول شمس الدين كباشي

الملاحقات للجناة الكبار .

ويتطلب ذلك تشكيل محكمة متخصصة لجرائم الثورة والحرب لا إغلاق ملفاتها بسبب التقادم وكشف الحقيقة الكاملة لملايين الضحايا الذين قتلوا أو اغتصبوا أو شردوا في حرب 2023 وثورة 2019 وحروب البشير، بما في ذلك مجزرة فض الاعتصام.

العدالة العالقة والمستقبل المجهول

تمر الذكرى السادسة لمجزرة القيادة العامة، وكلما مر الوقت كلما اقتربت عقارب الساعة القانونية السودانية من نهاية المطاف (2029) مما يهدد بتقادم عدد كبير من الجرائم العادية إذا استمر انهيار الدولة. ومع ذلك لا يمكن لأي تقادم أن يمحو طبيعة الجريمة كجريمة ضد الإنسانية في نظر المجتمع الدولي الذي لا يعترف بالتقادم .

أبناء وأمهات شهداء الثورة السودانية الذين فقدوا فلذات أكبادهم صباح 3 يونيو 2019 لم تكن جريمتهم أنهم حملوا الورود والمصاحف وخرجوا يطالبون بحقهم في الحياة والكرامة، بل جريمتهم أنهم وثقوا بمن وعدوهم بالعدالة. كما أن الحرب الأهلية المستعرة منذ أبريل 2023 أنتجت ملايين الضحايا واللاجئين والمشردين، لكنها لم تصرف الأنظار عن جرائم الأمس وعمّقت الأزمة وأدخلت سيناريوهات أكثر تعقيدًا بين طرفي النزاع الحالي؛ الجيش والدعم السريع، واللذين يلقي كل منهما باللوم على الآخر في جرائم 2019، وتوقف عمل لجنة نبيل أديب وتجميد مفوضية العدالة الانتقالية قبل أن تبدأ.

إيمان إسماعيل أم الشهيد قصي

بعد مرور ست سنوات من جريمة فض الاعتصام.. تمر المشاهد كأنها أمس بتفاصيلها المروعة ووحشيتها، وتنكيل القوات النظامية بأبنائنا الكرام والتمثيل بجثثهم. فقصي لم يقتل فقط بل ربطت أقدامه ببلوك وأغرق في النيل.. وشاءت إرادة المولى عز وجل أن تطفو جثته في منطقه الإزيرقاب، وينقل إلى مشرحة الخرطوم.. وتستر إدارة المشرحة على جثته وتتواطأ مع القوات النظامية... وبعد مضي 4 أشهر وبعد أن تحللت جثته أفصح مدير المشرحة عن وجود جثمانه بالمشرحة.

هذا الوجع وهذا الفقد الكبير ثمن باهظ دفعناه نحن أمهات الشهداء للحريم والسلام والعدالة، ولن نتنازل عن مطالب الشهداء مهما تعاقبت السنوات. أما عن لجنه فض الاعتصام فلم أنتظر تقريرها ولم أقم برفع دعوى قضائية أمام القضاء السوداني.. رفعت مظلمتي إلى ملك الملوك العادل، إلى الديان يوم الدين نمضي وعند الله تجتمع الخصوم.

أميرة بابكر كابوس أم الشهيد محمد هاشم مطر

في 3 يونيو 2019 طلع ولدي من البيت شايل علم السودان وراجع عشان يبني وطن.. رجع لي جثمان ملفوف بعلم السودان برضو.. ومعاه ارتفعت أرواح شهداء كتار وشباب كانوا شايلين هم الوطن.

7 سنوات عدّت، والوجع ما نقص ولا دمعة. كل يوم بصحى على سؤال واحد: وين حق محمد؟ وين حق 200 روح رموها في النيل زي ما تترمي الزبالة؟

عن لجنة أديب أقول كلام واضح وبقولو للدنيا كلها:

لجنة التحقيق في فض الاعتصام برئاسة نبيل أديب كانت أكبر خديعة تعرضت ليها آنا وأمهات الشهداء...

سموها «لجنة مستقلة»، لكن 7 سنوات مرت وما شفنا استقلالية ولا شفنا تقرير. 7 سنوات ونحن بنجري ورا مواعيد، وورا تسريبات، وورا «التقرير قرب يطلع». ده ما تحقيق، ده تخدير.

كيف تكون لجنة محايدة وهي بتطلب الإذن من نفس المؤسسة العسكرية المتهمة عشان تفتش مستنداتها؟ كيف تحقق عدالة وهي ما عندها سلطة توقف مجرم واحد؟ التقرير لو طلع بعد 10 سنوات، حيكون فايدتو شنو؟ ولدي ما ح يرجع، والعدالة ما حتتحقق.

لجنة أديب في نظري ما كانت لجنة عدالة. كانت لجنة «امتصاص غضب». وظيفتها توقف الشارع، توقف هتاف «القصاص القصاص»، لحد ما الناس تنسى. لكن نحن ما نسينا ولن ننسى ولن نغفر.

عن العدالة... العدالة ما كلام في مؤتمرات صحفية. العدالة أشوف الزول الأدى الأوامر، والزول الضرب الرصاص، والشارك حتى بالعلم بي فض الاعتصام واقفين قدام قاضي ويتحاكموا.

بدون محاكمات علنية، بدون أسماء، بدون أحكام إعدام، كل التقارير دي ورق ساي. دم محمد أمانة، وأمانة الدم دي ما بتتسلم للجان تشتغل 7 سنين وتقول «الملف معقد».

أنا دايرة حق ولدي وحق ولدي قصاص. دايرة أي أم سودانية تنوم بالليل وهي متطمنة إنو لو ولدها طلع يطالب بوطن، ما ح يرجع ليها شهيد ويتقال ليها اصبري، اللجنة شغالة.

في الآخر بقول يا محمد يا ولدي، سامحني لو اتأخرت. بس أوعدك قدام ربنا وقدام كل الناس صوتك ما ح يموت معاي. وح أكتب، وح أشهد، وح أطالب لحد آخر نفس.

المجد للشهداء، والخزي والعار للقتلة وللجان التسويف.

والقصاص... القصاص وحرام علينا لو دم الشهيد راح.

هل العدالة حلم؟

هذه الحرب جعلت الحديث عن العدالة الانتقالية يبدو حلمًا بعيدًا لكنها أيضًا أثبتت أن السودان لا يمكن أن يعيش سلامًا مستدامًا دون محاسبة منظمة، ولا يمكن أن تبنى أوضاع مستقرة فوق أكوام من الجثث غير المكفنة .

السؤال إذن ليس: هل تسقط الجريمة بالتقادم؟ فالقانون الدولي يقول لا. السؤال الأصعب: هل سيكون هناك سودان قادر على تطبيق هذا القانون بعد انتهاء الحرب؟ وأي عدالة يريدها السودانيون: عدالة الجلاد المنتصر؟ أم عدالة المواطنة المتساوية؟.

على وعد ألا يفلت مجرم من العقاب ينتظر شهداء الثالث من يونيو السودان الجديد. ويبقى الأمل الوحيد أن يتغير السودان حقًا، فيوقف الحرب ويبدأ في بناء دولة القانون والمؤسسات، فيكفر عن ذنوب الماضي ويبني مستقبلًا يليق بتضحيات أبنائه وبناته. لا تزال المحاسبة ممكنة والعدالة الانتقالية خيارًا حقيقيًا إذا سار السودان على طريق الحقيقة والمصالحة دون إفلات من العقاب، وإلا فستبقى مجزرة القيادة العامة علامة فارقة على مرحلة عابرة في تاريخ طويل، ينزف حتى يتحقق العدل.

عيد تحت دخان الحرب:

السودان بين وجع الحاضر وأسئلة المصير

صفاء الزين

في منتصف أبريل 2023م دخل السودان واحدة من أكثر مراحله ظلمة وتعقيدًا واضطرابًا منذ عقود. فقد اندلعت الحرب نتيجة تراكمات طويلة من الأزمات السياسية والعسكرية، وصراع النفوذ، وانهيار الثقة بين القوى التي أمسكت بمصير البلاد بعد سقوط نظام المخلوع عمر البشير. ومنذ ذلك اليوم، تبدلت ملامح المدن وساكنيها، وامتلأت الطرقات بالنزوح والألم، وتحولت أحلام الناس البسيطة إلى أمنيات مرتبطة بالبقاء فقط، واستنشاق هواء غير ملوث بمجاهيل كيميائية مُميتة.

وجاء العيد مرة أخرى، بينما ما تزال أصوات المدافع أعلى من تكبيرات الفرح في كثير من المناطق، وما تزال آلاف الأسر موزعة بين النزوح واللجوء والفقد. عيد آخر يمر على السودان، والوطن ما يزال عالقًا داخل دوامة حرب تبدو نهايتها بعيدة ومفتوحة على احتمالات أكثر قسوة، ولا زال الأهل في المراحيل و«الفرقان» والقرى يئنون تحت وطأة القصف والمرض والعوز والألم على الفقد المتواصل.

هذه الحرب، في نظر قطاع واسع من السودانيين، تجاوزت فكرة المواجهة العسكرية التقليدية بين قوتين مسلحتين، واتجهت إلى مساحة أعمق ترتبط بمحاولات إعادة إنتاج السلطة عبر الفوضى والسلاح. فالحركة الإسلامية، تعاملت مع التحولات التي شهدها السودان بعد ثورة ديسمبر بعقلية استعادة النفوذ، وقدمت حسابات العودة السياسية على مصلحة الوطن، فكانت النتيجة بلدًا ممزقًا، ومدنًا مدمرة، وملايين السودانيين الذين وجدوا أنفسهم أسرى حرب دفعوا ثمنها من دمائهم وبيوتهم وأعمارهم ومدخراتهم. وفي النهاية ظل المواطن السوداني هو الضحية الأثقل، يتحمل كلفة صراع كان يمكن تجنب مآلاته لو تقدمت الحكمة على شهوة السيطرة.

وخلال ثلاثة أعوام من الحرب، خسر السودان الأرواح والممتلكات، وخسر كذلك المعنى السياسي لفكرة الدولة نفسها، وصار حبيس الحكومة، وطريد القيادة في المحافل الأفريقية والدولية، فالبلاد تعيش حالة ارتباك عميقة، كثرت فيها المبادرات، وتعددت المنابر، وارتفعت شعارات السلام، بينما الواقع الميداني بقي على حاله، وكل مبادرة تبدأ بضجيج واسع، ثم تنتهي إلى فراغ سياسي جديد، لأن الأزمة السودانية أعمق من أن تُعالج بالبيانات الدبلوماسية أو المجاملات السياسية، لأن الأزمة في جذورها ترتبط بشكل الدولة، ومن يملك القرار فيها، ومن يحتكر تعريف الوطنية، ومن يوزع صكوك الانتماء.

وفي خضم الحرب ظهرت تعبيرات كثيرة مثل «أطراف الحرب» و«قوى الحرب»، وهي مصطلحات تحتاج إلى قدر كبير من الوضوح حتى لا تتحول إلى أدوات لإقصاء الناس أو تصنيفهم بصورة تبسيطية. فعندما يُقال «أطراف الحرب»، فالمقصود الجهات العسكرية والسياسية المنخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع. أما تعبير «قوى الحرب»، فقد أصبح يُستخدم أحيانًا بصورة فضفاضة تُخرج الخلاف السياسي من إطاره الطبيعي إلى دائرة التخوين والعزل والإقصاء الاجتماعي، وكأن هناك من يحتكر وحده حق تحديد الوطني من غير الوطني.

وهنا تظهر خطورة الأزمة الحقيقية: من الذي منح أي جهة حق احتكار الوطن؟ ومن الذي يملك مفتاح السودان حتى يقرر من يُقبل ومن يُستبعد؟. فالوطن لا يُدار بعقلية الفرز والإقصاء، ولا يمكن إنقاذ السودان عبر صناعة قوائم للوطنيين وغير الوطنيين. هذه اللغة نفسها كانت من الأسباب التي دفعت البلاد إلى هذا الانسداد التاريخي، ومن قبلها قادت البلاد للتمزيق وتشريد مجتمعات بأكملها وكأننا لم نع درس الأمس القريب!!.

إن الحل الحقيقي لن يأتي عبر خطابات المزايدة أو الادعاءات الأخلاقية أو الشعارات التي تُطلق من منصات السياسة والإعلام، وإنما عبر جلوس كافة السودانيين إلى طاولة واحدة لإنقاذ بلدهم، والسودان اليوم لا يحتمل عقلية «نحن وحدنا نملك الحقيقة» ولا «نحن الأوصياء»، ولا خطاب الاستعلاء السياسي الذي يتعامل مع الناس وفق القرب أو البعد من هذا الطرف أو ذاك، فالأزمة السودانية لن تجد طريقها إلى الحل إلا إذا أدرك الجميع أن الوطن أكبر من الأحزاب والشخوص، وأكبر من الجيوش وجنرالاتها، وأكبر من رغبات العودة إلى السلطة.

جاء العيد مرة أخرى، بينما ما تزال أصوات المدافع أعلى من تكبيرات الفرح في كثير من المناطق، وما تزال آلاف الأسر موزعة بين النزوح واللجوء والفقد، عيد آخر يمر على السودان، والوطن ما يزال عالقًا داخل دوامة حرب تبدو نهايتها بعيدة

لقد أثبتت الحرب أن أي مشروع يقوم على الإقصاء يقود إلى مزيد من الخراب، ولذلك فإن الطريق الوحيد نحو المستقبل يتمثل في بناء دولة يتساوى فيها السودانيون في الحقوق والواجبات، ويتمتعون دون فرز بحق المواطنة، دولة لا يُستخدم فيها السلاح لفرض الرؤى السياسية، ولا لترهيب الخصوم، ولا تُختزل فيها الوطنية في الولاء لهذا المعسكر أو ذاك. وحده الحوار الوطني الحقيقي، القائم على الاعتراف بالأخطاء ومخاطبة جذور الأزمة، يمكن أن يفتح باب الخروج من هذا النفق الطويل.

ولأن المأساة لا تُقاس بعدد القتلى أو حجم الدمار فقط، وإنما بذلك الإحساس الثقيل الذي أصبح يسكن وجدان السودانيين: الإحساس بأن الوطن يُستنزف أمام أعينهم، وأن الحرب كلما طالت، اتسعت الفجوة بين الناس وبين حلم الدولة الآمنة المستقرة، وعلينا تجسير تلك الفجوة بالصدق والمثابرة لا بالخداع والكذب والمناورة.

وفي العيد تحديدًا تظهر قسوة الحرب بصورة أوضح وتتجلى أشد آلامها. فالعيد في الذاكرة السودانية ظل دائمًا مناسبة للدفء الاجتماعي، وصلة الرحم، ولَمّة الأسرة، وضحكات الأطفال في الشوارع والأسواق. أما اليوم فهناك من يستقبل العيد في معسكرات النزوح، وصفوف الحاجة والعوز، وهناك من يستقبله في بلاد اللجوء، وهناك من فقد أحباءه فلم يعد للعيد في قلبه متسع للفرح، عيد كان كل بيت يذبح وينحر فرحاً، واليوم صار أطفاله يتسولون لقمة الخبز!!.

ورغم كل ذلك ما يزال السودانيون يتمسكون بخيط الأمل. فالشعوب التي مرت بالحروب الكبرى استطاعت النهوض عندما أدركت أن الحروب الأهلية لا تنتج منتصرًا حقيقيًا، وأن السلاح لا يبني دولة، ولا يحفظ وطنًا، ولا يصنع مستقبلًا. السودان اليوم في حاجة إلى مشروع وطني جديد، يقوم على العدالة والحقيقة والمصارحة والمساءلة، والمحاسبة، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراع السياسي، وفتح الطريق أمام دولة مدنية تحفظ كرامة الناس وحقوقهم.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث في اعتياد الحرب. فعندما تصبح صور الدمار مألوفة، وأخبار الموت جزءًا من المشهد اليومي، يفقد المجتمع شيئًا من حساسيته تجاه الألم، ويتحول الخراب إلى عنصر ثابت في الحياة العامة، لذلك فإن مسؤولية النخبة والساسة والمثقفين والإعلاميين والكتاب وكل أصحاب الضمير تتمثل في مواصلة التذكير بأن هذه الحرب ليست قدرًا أبديًا، وأن السودان يستحق مصيرًا أكثر عدالة واستقرارًا وكرامة وأمناً.

أخطر ما يمكن أن يحدث يتمثل في اعتياد الحرب. فعندما تصبح صور الدمار مألوفة، وأخبار الموت جزءًا من المشهد اليومي، يفقد المجتمع شيئًا من حساسيته تجاه الألم، ويتحول الخراب إلى عنصر ثابت في الحياة العامة

وفي هذا العيد قد لا يملك السودانيون الكثير للاحتفال، ولا حتى رفاهية اختيار مصلّاهم الذي يجتمعون فيه كل عام، ولا يملكون القدرة على النظر في وجوه بعضهم بتلك البشاشة لما خلفته الحرب من أضغان وأحقاد حتى بين الجيران، غير أنهم يملكون حقهم الكامل في الحلم بوطن لا يُقتل فيه الناس بسبب السياسة، ولا تُشرّد فيه الأسر بسبب صراع السلطة، يملكون حقهم في أن يروا السودان بلدًا للحياة، لا ساحة مفتوحة للحرب.

وحتماً سيأتي يوم تنتهي فيه هذه المأساة، مهما طال الزمن، وسيبرأ الجرح مهما غار، غير أن السؤال الذي سيبقى مطروحًا أمام الجميع يتمثل في: كم كان الثمن؟ وهل كان السودانيون يستحقون كل هذا الألم؟ ومن الذي سيدفع حساب هذا الخراب أمام التاريخ وأمام الأجيال القادمة؟.

إن السودان لا يقف اليوم أمام أزمة سلطة فحسب، وإنما أمام امتحان وجودي يتعلق ببقاء الفكرة الوطنية نفسها. فالحروب الطويلة لا تدمر المدن وحدها، وإنما تعيد تشكيل الوعي الجمعي بصورة أعنف من تركيبه الأول، وتفتت الثقة بين مجتمعات ظلت متجاورة ومتماسكة لمئات السنوات، وتزرع داخل الأجيال ذاكرة مثقلة بالخوف والانقسام والمرارات وتغذي الانتقام، والخطر الحقيقي لا يتمثل فقط في الخراب الذي أصاب النيل الأزرق والخرطوم ودارفور والجزيرة وكردفان وغيرها، وإنما في احتمال أن تتحول الحرب مع الزمن إلى «وضع طبيعي»، وأن يفقد السودانيون تدريجيًا قدرتهم على تخيل وطن خارج منطق السلاح والخنادق والاصطفافات المغلقة.

لذلك فإن أي مساعٍ لهندسة حلول فوقية تسكن آلام السودانيين ولا تعالجها فهي تسوية لا تؤسس لدولة المواطنة، والعدالة، والمحاسبة، واحتكار السلاح، وإبراء الجراح وجبر الضرر، وعندها ستظل هدنة مؤقتة قابلة للانفجار من جديد، إن السودان يحتاج إلى عقد وطني جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والقانون، وبين الدين والدولة، وبين الهوية والتنوع، بعيدًا عن عقلية الغلبة والإقصاء والاستعلاء واحتكار الوطنية.

ختاماً: أرجو ألّا ينزلق السودان مرة أخرى إلى دوامة «عنف الأعياد»، ذلك النمط المظلم الذي ارتبط في الذاكرة الوطنية بممارسات أيديولوجيي النظام المباد، الذين اعتادوا تحويل مواسم الفرح الجماعي إلى لحظات خوف وحداد ودم منذ تصفية ضباط رمضان إلى فض الإعتصام وصولا لإشعال الحرب في منتصف إبريل 2023م، ففي كل مرة كان السودانيون يحاولون التقاط أنفاسهم، أو استعادة شيء من المعنى الإنساني للعيد، كانت ماكينة العنف تفتح أبواب الجراح من جديد، وكأن بعض القوى لا تستطيع التعايش مع شعب يفرح أو يهدأ أو يستعيد شعوره بالحياة خارج مناخ التعبئة والكراهية والحرب. والخطر هنا لا يتعلق فقط بالفعل الأمني أو العسكري، وإنما بالعقل السياسي الذي يرى في المجتمع كتلة يجب إخضاعها عبر الصدمة المستمرة، وفي المناسبات العامة فرصة لإعادة إنتاج الخوف الجماعي وكسر الروح الوطنية.

إن السودان المنهك اليوم في حاجة إلى حماية ما تبقى من نسيجه النفسي والاجتماعي، لأن الشعوب التي تُحاصر حتى في أعيادها تتعرض مع الزمن لاستنزاف داخلي عميق يفقدها الإحساس بالأمان والمعنى، ولهذا فإن المسؤولية الوطنية والأخلاقية تقتضي قطع الطريق أمام أي محاولة لتحويل الأعياد إلى مواسم انتقام سياسي أو رسائل دموية. فالأوطان لا تُبنى بإدامة الرعب، وإنما بصيانة كرامة الناس وحقهم في الحياة والطمأنينة والفرح.

كل مبادرة تبدأ بضجيج واسع، ثم تنتهي إلى فراغ سياسي جديد، لأن الأزمة السودانية أعمق من أن تُعالج بالبيانات الدبلوماسية أو المجاملات السياسية. لأن الأزمة في جذورها ترتبط بشكل الدولة، ومن يملك القرار فيها، ومن يحتكر تعريف الوطنية، ومن يوزع صكوك الانتماء

العامل الخارجي مدخل وقف الحرب وشرط استدامة السلام.....

ضرورة التحول من إدارة الأزمة إلى شروط الحل

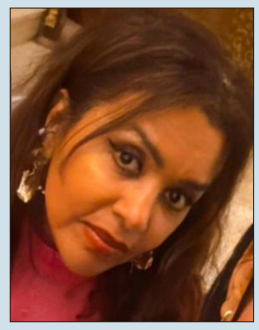

نهلة فاروق أبوعيسى

نستهل هذا المقال بطرح اسئلة محورية دون الإجابة عليها ستظل الصورة ضبابية...

هل يمكن إيقاف الحرب في السودان والتوصل إلى حلول دون شروط تحد من الأهداف الجيوسياسية الإقليمية؟

هل ينجح اتفاق أديس أبابا في معالجة الأزمة بمواقف مجزأة؟ داخلية فقط؟

وهل يتحقق الحل في غياب صوت سوداني صريح لوضع حد للتدخلات الإقليمية التي تتحكم في مسار الحرب ومستقبل البلاد واستقرارها؟

ظلت المبادرات الدولية والإقليمية منذ اندلاع الحرب في السودان تركز على معالجة أعراض الأزمة وتفاصيلها الداخلية، في حين بقي العامل الخارجي على هامش التحليل، يُشار إليه إشارة عابرة ولا يُواجه بوصفه جوهر المشكلة.

اعلان أديس ابابا 2026، أسوة بما سبقه من مبادرات برلين والرباعية ونيروبي وجدة، أكد على متطلبات سودانية مشروعة بعيدة المدى: بناء الدولة المدنية، استكمال التحول الديمقراطي، تحقيق العدالة الانتقالية، وتوزيع السلطة والثروة. غير أن هذه الأهداف، مهما بلغت من الدقة، ستظل حبيسة الوثائق ما لم تُعالج الجذور الكامنة للحرب خارج الحدود.

وبعد ثلاث سنوات من الصراع، لم يعد خافياً أن استمرار الحرب لم يكن نتاج الاختلالات الداخلية وحدها، بل هو أيضاً صناعة إقليمية مكتملة الأركان. فقد وجدت قوى إقليمية في تفتت السودان فرصة لإعادة رسم خرائط النفوذ، وتأمين التموضع الاستراتيجي، وتحويل موارده إلى أدوات في صراعاتها التنافسية.

من هنا تبرز مركزية هذا المقال: لا إيقاف للحرب دون تفكيك التدخلات الخارجية، ولا سلام مستدام دون ضمانات ملزمة توقف تدفق السلاح، وتجفف منابع اقتصاد الحرب، وتفرض إرادة سياسية حقيقية على الأطراف الوسيطة المتورطة.

فالمطلوب اليوم ليس مبادرة جديدة تضاف إلى قائمة التوازي والتجزئة، بل مقاربة مختلفة تضع العامل الخارجي في صلب التحليل، وتعامل ملف السودان باعتباره قضية أمن قومي دولي لا تحتمل المساومة.

المبادرات المحدودة الأثر

بعد دخول الحرب عامها الرابع، أنتجت النقاشات الوطنية والإقليمية والدولية أربع مبادرات رئيسة:

1/ الرباعية: آلية ضغط دولية تقوم على المزاوجة بين الحوافز والضغوط.

المطلوب اليوم ليس مبادرة جديدة تضاف إلى قائمة التوازي والتجزئة، بل مقاربة مختلفة تضع العامل الخارجي في صلب التحليل، وتعامل ملف السودان باعتباره قضية أمن قومي دولي لا تحتمل المساومة.

2/ برلين: منصة لإعادة تموضع القوى المدنية وتحديد بوصلتها السياسية.

3/ نيروبي: محاولة لتوحيد الجسم المدني والاتفاق على أن الحل السياسي مدخل لصياغة ملامح الدولة المدنية.

4/ أديس ابابا: توافق على المعالم السياسية لأسس بناء الدولة ومعالجة جذور الأزمة.

أما مسارات جدة والمنامة وجنيف، فكانت مسارات تفاوضية وإنسانية ركزت على حماية المدنيين وفتح الممرات الإنسانية والبحث عن وقف لإطلاق النار.

ظلت كل هذه المبادرات محدودة الأثر بسبب قصر آليات التنفيذ على المستوى الرسمي والاجتماعات المغلقة، وغياب الضمانات الملزمة، وتعذر تحويل التفاهمات إلى اتفاق سياسي متكامل. فأدى ذلك إلى تجزئة التوافق بين القوى المختلفة وتشتيت المواقف.

والمشكلة الجوهرية لا تكمن في مضمون الاتفاقات فحسب، بل في أن كل مبادرة وُلدت في سياق مستقل وبمنطق مختلف، من دون آلية حقيقية لدمجها في مسار موحد. فلم ينتج عن تعددها زخم تراكمي، بل كشف عن تواز غير منسق، وفي أحيان كثيرة تنافس ضمني بين مسارات كان يفترض أن تتكامل.

أسئلة المرحلة..

عند هذه المحطة تبرز أسئلة جوهرية: ما موقعنا من المعطيات الخارجية؟ وكيف نبني ضغطاً فاعلاً؟ وما المرتكزات التي ينبغي أن تحكم تحركاتنا المقبلة لإيقاف الحرب دون تجزئة ودون تردد؟

قد تمثل المرحلة الراهنة الفرصة الأخيرة أمام السودانيين لرفع صوت موحد يتصدى للقضايا التي تعيق وقف الحرب وتعطل السلام:

1/ غياب ضغط واضح وصريح لوقف التسليح.

2/ ضعف الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف الخارجية، بما فيها طرفي النزاع.

3/ استغلال الحرب لأغراض التموضع الاستراتيجي والاقتصادي والأمني في الإقليم.

4/ قيام اقتصاد حرب يفيد أطراف النزاع والدول المحيطة ويعرقل مساعي السلام.

5/ غياب ضمانات وعقوبات واضحة تكفل الالتزام الدولي والإقليمي، خاصة فيما يتعلق بوقف التسليح وتقديم مصلحة السودان على مصالح الدول المتدخلة.

6/ محدودية كل مبادرة بذاتها وقصورها عن تحقيق الأهداف المرجوة.

7/ غياب تصور موحد لدمج المبادرات في مسار متسق.

مداخل الحل..

- وقف التسليح شرطاً مسبقاً: استمرار تدفق السلاح هو العائق الأبرز أمام السلام. فبدون تجفيف منابعه تتحول أي هدنة إلى توقف مؤقت، ويصبح أي حوار تفاوضاً تحت تهديد السلاح.

- إنهاء اقتصاد الحرب: الحد من استفادة أطراف النزاع وبعض القوى الإقليمية من موارد السودان، وربط ذلك بمنظومة ضمانات وعقوبات تقلص حوافز استمرار القتال.

- صناعة الإرادة السياسية أو فرضها: تداخل المصالح الخاصة لدى بعض أطراف الوساطة وانخراطها غير المباشر في تمويل الحرب كان سبباً رئيساً في إفشال المبادرات. وطالما الجهة الوسيطة متورطة في إطالة أمد الحرب، فلن تتجاوز النتيجة إدارة الأزمة.

- رفع مستوى إدارة الملف: نقل ملف السودان ووقف التسليح من مستوى المبعوثين إلى المستوى الوزاري، وتحويله من ملف لإدارة الأزمة إلى ملف أمن إقليمي ودولي.. تحت إشراف مجموعة رفيعة تضم وزير خارجية الولايات المتحدة، ووزير خارجية بريطانيا، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

بهذا الترفيع يتوفر تفويض لمجموعة ذات صلاحية قرار وتنفيذ، قادرة على فرض عقوبات فورية وفتح قنوات رقابة دولية وتوحيد الموقف الغربي والأفريقي في مواجهة أي جهة تنتهك حظر التسليح أو تستغل موارد السودان. ويقتضي ذلك نقل الملف إلى مستوى الأمن الدولي، مع إسناده بضمانات دولية وإقليمية ومحلية، وآليات متابعة واضحة، وربط أي إخلال بعقوبات محددة وناجعة.

المعادلة الفعالة المقصودة..

لا انتقال ديمقراطي دون وقف الحرب، ولا وقف للحرب دون تجفيف منابع السلاح ووقف الاستثمار في محنة السودان.

الخلاصة..

تتفق المبادرات الدولية والإقليمية حول ملف السودان في جوهرها على هدف وقف الحرب، لكن نجاحها مرهون بتبني القوى السياسية مقاربة جديدة أكثر واقعية وشمولاً وجرأة، تربط المبادئ بالخطوات التنفيذية، وتكسر الحلقة الداخلية-الخارجية الشريرة.. التي ظلت تعيد إنتاج الأزمة.

فكيف يمكن الوصول إلى حل مع استمرار إخفاء جوهر المشكلات؟

يفتح التقدم في عملية ايقاف الحرب ابواب الأمل وآفاق وقوف الحرب ولكن ايضاً لابد من مواجهة الحقائق بشكل يجعل من هذا الأمل واقع.

لا يا عبد القادر.. ما هكذا تُورد الإبل

عاطف عبدالله

كثيراً ما يحزنني أن أرى قلماً أكنّ له الاحترام ينحدر إلى التماهي مع خطاب السلطة الحربية، والدفاع عن إعلام بات جزءاً أصيلاً من ماكينة التحريض وإطالة أمد الكارثة السودانية، خاصة حين يتعلق الأمر بأسماء ظلت تُقدَّم بوصفها رموزاً للوعي والنضال من أجل الحرية والكرامة الإنسانية.

فقد نشر الأستاذ عبد القادر الكتيابي على صفحته نداءً موجهاً إلى البرهان، وكامل إدريس خاطبهما فيه بعبارات من قبيل: «السيد القائد» و«رئيس مجلس الوزراء»، مطالباً إياهما بالتدخل لإنقاذ وزارة الإعلام، باعتبارها وزارة «مفصلية» في هذه المرحلة. ومهما حاول الكتيابي أن يقدّم حديثه في إطار «النصح الوطني»، فإن جوهر الخطاب يعكس انحيازاً واضحاً لسلطة الأمر الواقع، وتماهياً مع سرديتها السياسية والإعلامية.

ثم جاء تعليق الدكتور محمد عبد القادر سبيل على تصريحات وزير إعلام الحرب خالد الأعيسر ليكشف حجم الأزمة الأخلاقية والسياسية التي يعيشها بعض المثقفين والإعلاميين، وهم يواصلون الدفاع عن حرب لم تنتج سوى الخراب والتشريد والانقسام.

الكتيابي الذي أعرفه هو نفسه الذي وقف كتفاً بكتف مع حميد والقدال وأزهري، ينادون بصوت واحد: «أرضاً سلاح». وهو نفسه الذي قال:

على كيفي.. ارقّع جبتي او لا ارقّعها
اطرّزها من اللالوب.. البسها على المقلوب.. اخلعها
على كيفي
انا لم انتخب احداً
وما بايعتُ بعد محمدٍ رجلاً..
ولا صفقتُ للزيفِ
لماذا اعلنوا صوري؟ لماذا صادروا سيفي؟

وهو نفسه الذي تساءل:

لمن يا طبل والخرطوم غائبة؟
وام درمان والنيلان يختلفان.. والحرب.. الدمار.. الجوع
كيف الحال؟ لا تسأل عن الكيفِ!

وهنا، فليسمح لي أستاذنا وشاعرنا الكبير أن أسأله: كيف؟ وكيف ولماذا تخاطب الانقلابي ورئيس سلطة الأمر الواقع مطالباً إياه بإنقاذ الإعلام، فقط لأن وزيره، وفي لحظة صدق خرقاء، وصف بعض الصحفيين والإعلاميين بأنهم «نائحات مستأجَرات» يقبضون المال مقابل دعمهم لهذه الحرب الكارثية؟

لقد أنطقه الله بالحقيقة، فلماذا يُراد تكذيبه؟

ولماذا تُفتح صفحتك الرسمية لمقال يتماهى مع خطاب الحرب، بل ينغمس فيه، ويقدمه بوصفه «معركة كرامة»؟.

أولاً: أي كرامة في هذه الحرب؟

من المؤلم حقاً أن يستمر البعض في وصف هذه الكارثة الإنسانية بـ«معركة الكرامة»، بينما الواقع السوداني يصرخ بعكس ذلك تماماً.

أين الكرامة وملايين السودانيين بين نازح ولاجئ، يفترشون الأرض في المعسكرات ومراكز الإيواء؟.

أين الكرامة والمواطن عاجز عن الحصول على الغذاء والدواء والأمان؟.

أين الكرامة والمدن مدمرة، والنسيج الاجتماعي ممزق، ومستقبل البلاد يُحرق أمام أعين الجميع؟.

الكرامة الحقيقية ليست شعاراً حربياً يُرفع في المنابر والفضائيات، بل هي حق الإنسان في الحياة، والأمن، والاستقرار، والحرية. وما يحدث اليوم هو إهدار ممنهج لكل هذه القيم، على يد أطراف الصراع كافة، وبمساندة خطاب إعلامي تعبوي لا يرى في الوطن سوى ساحة لتصفية الحسابات السياسية، ولا يعرف منه سوى «تحويلات بنكك».

الكرامة الحقيقية ليست شعاراً حربياً يُرفع في المنابر والفضائيات، بل هي حق الإنسان في الحياة، والأمن، والاستقرار، والحرية. وما يحدث اليوم هو إهدار ممنهج لكل هذه القيم، على يد أطراف الصراع كافة، وبمساندة خطاب إعلامي تعبوي لا يرى في الوطن سوى ساحة لتصفية الحسابات السياسية، ولا يعرف منه سوى «تحويلات بنكك»

ثانياً: تصريحات الأعيسر لم تكن زلة لسان

ما قاله خالد الأعيسر في لقائه على قناة الجزيرة لم يكن «زلة لسان»، كما حاول محمد عبد القادر سبيل تصويره، بل كان اعترافاً صريحاً بحقيقة باتت معلومة للرأي العام السوداني.

فالوزير، من حيث أراد أو لم يُرد، كشف طبيعة العلاقة الملتبسة بين السلطة وبعض المنصات الإعلامية التي ظلت تقدم نفسها باعتبارها صوتاً وطنياً مستقلاً، بينما هي في واقع الأمر جزء من شبكة التعبئة السياسية والمالية المرتبطة بالحرب.

لقد أصبح الحديث عن «صحفيي بنكك» ووسائط الدفع والتحويلات أمراً متداولاً على نطاق واسع، لأن قطاعات واسعة من الناس باتت ترى بوضوح كيف تحوّل بعض الإعلاميين إلى أبواق تعبئة وتحريض، يتبدل خطابهم تبعاً لمصالح التمويل والاستقطاب.

ثالثاً: الأزمة الحقيقية ليست في التصريح، بل في الواقع الذي كشفه

الصدمة التي بدت واضحة في مقال الدكتور محمد عبد القادر سبيل لا تعود إلى «افتراء» الأعيسر، وإنما إلى خطورة أن يصدر هذا الاعتراف من وزير إعلام الحرب نفسه.

ذلك لأن التصريح هدم، في لحظة انفعال، السردية التي ظلت تُبنى لأشهر طويلة حول «الإعلام الوطني المتطوع» الذي يخوض «معركة الكرامة» بدافع الوطنية الخالصة.

كما أن ظهور الوزير بلغة ناشط غاضب، مثقل بالخصومات والانفعالات الشخصية، كشف هشاشة الأداء السياسي والإعلامي للسلطة الحالية، وأثبت أن كثيراً ممن يديرون المشهد تحركهم الحسابات الضيقة والرغبة في النفوذ، لا مشروعاً وطنياً حقيقياً لإنقاذ السودان.

رابعاً: مسؤولية المثقف ليست التبرير، بل قول الحقيقة

ما كان يُنتظر من أسماء لها وزنها الثقافي والإعلامي، مثل عبد القادر الكتيابي ومحمد عبد القادر سبيل، هو أن تنحاز لمعاناة الناس، وأن ترفع صوتها ضد استمرار الحرب، لا أن تتحول إلى جزء من خطاب التبرير والتعبئة.

فالمثقف الحقيقي لا يقف مع السلطة حين تخطئ، ولا يجمّل الكارثة بالأسماء الرنانة، ولا يشارك في إنتاج الوهم الوطني بينما البلاد تنهار.

كان الأولى المطالبة بوقف الحرب، وفتح الطريق أمام حل سياسي شامل، ومحاسبة كل من ساهم في إشعال هذا الخراب، بدلاً من الانشغال بالدفاع عن وزير «الغفلة» الذي أصبح مجرد وجوده إساءةً إلى مهنته وإلى الدولة التي يمثلها.

خلاصة القول

إن ما قاله خالد الأعيسر ليس سوى قمة جبل الجليد، أما الأزمة الحقيقية فهي وجود منظومة إعلامية كاملة تعيش على استمرار الحرب، وتقتات على الاستقطاب والكراهية وتزييف الوعي.

أما السودان، الذي يدفع شعبه الثمن كل يوم، فهو أكبر من السلطة والمعارضة، وأكبر من دعاة الحرب جميعاً، وأكبر أيضاً من كل الأقلام التي اختارت أن تنحاز إلى الضجيج بدلاً من الحقيقة.

وكما قال الكتيابي، في واحدة من أكثر صوره الشعرية كثافةً في نقد الزيف والمتاجرة بالشعارات:

عليَّ الطلاق..
مكاء صلاة اليمين عليك،
وحجُّ اليسار إليك نفاق
وابترُ حدُّ ذراعيَّ رهاناً
ستصبح ثم تراهم سمانا
وثم يشدّ عليك الوثاق
لتعرف ان المنابر سوقٌ.. وان البضاعة انت!

ما بين الرغبة في الإنجاز ومصيدة الانحياز:

هل تستطيع الخماسية مكافحة فيروس التشظي؟

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

تشهد العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في هذه الأيام من شهر يونيو 2026 لقاءات مكثفة مع كثير من القوى السياسية والمدنية السودانية تقودها مجموعة الخماسية المكونة من الاتحاد الأفريقي، الإيقاد، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، سعياً لإحداث اختراق في الأزمة السودانية الممتدة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023.

وبينما تتباين التوقعات حول إمكانية التوصل إلى تفاهمات جديدة تفتح الباب أمام عملية سياسية تنهي الحرب وتعيد الاستقرار إلى البلاد، يبرز سؤال جوهري حول مدى قدرة هذه الجهود على التعامل مع واقع سوداني بالغ التعقيد، تشكلت ملامحه بفعل الانقسامات وتباعد المواقف وسيطرة المصالح داخل القوى المدنية. فقبل الحديث عن فرص أي تسوية سياسية أو إمكانية نجاح المبادرات الإقليمية والدولية، يصبح من الضروري سبر غور مواقف الفاعلين المدنيين في السودان، ودراسة ديناميكيات المشهد السياسي وتقييم جهود الوسطاء لابتدار عملية سياسية تفضي إلى حل ينهي هذه الأزمة.

قبل الحديث عن فرص أي تسوية سياسية أو إمكانية نجاح المبادرات الإقليمية والدولية، يصبح من الضروري سبر غور مواقف الفاعلين المدنيين في السودان، ودراسة ديناميكيات المشهد السياسي، وتقييم جهود الوسطاء لابتدار عملية سياسية تفضي إلى حل ينهي هذه الأزمة

المشهد بين التقارب والانقسام

مؤخراً دخل السودان مرحلة جديدة من الاستقطاب السياسي والمجتمعي الحاد، انعكست بصورة مباشرة على القوى المدنية التي قادت ثورة ديسمبر وأسهمت في إسقاط نظام الإسلامويين. فالقوى التي توحدت يوماً تحت مظلة الحرية والتغيير لم تعد ذلك الكيان المتماسك المدعوم بحاضنة شعبية وثورية واسعة، بل أصبحت ساحة لانقسامات وتباينات حادة حول الموقف من الحرب وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية.

لم يكن هذا الانقسام وليد الحرب وحدها، بل بدأت إرهاصاته قبل اندلاعها، خاصة بعد توقيع اتفاق جوبا للسلام في العام 2020، وبرز للسطح بجلاء بعد انقلاب أكتوبر 2021 الذي أعاد المؤسسة العسكرية إلى صدارة المشهد السياسي. ومع اندلاع الحرب تحولت الخلافات السياسية إلى مواقف متطرفة بين القوى المدنية، حيث تبنت الحرية والتغيير المجلس المركزي - التي تطورت لاحقاً إلى تنسيقية القوى المدنية «تقدم» - رفض الحرب ودعت إلى الحل السلمي، بينما انحازت الحرية والتغيير – الكتلة الديموقراطية إلى جانب الجيش.

خريطة القوى السياسية الجديدة

تقف مجموعة «صمود» - التي نشأت عقب انقسام تنسيقية «تقدم» - في مقدمة الكيانات السياسية ذات الوزن الحقيقي على المستويين الداخلي والخارجي. فقد تمسك تحالف «صمود» بخطاب يدعو إلى إنهاء الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي، مع التأكيد على ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية شاملة تنهي الصراع وتعيد بناء مؤسسات الدولة. تضم المجموعة عدداً من الأحزاب والتنظيمات والشخصيات التي ترفض الحل العسكري للأزمة السودانية وتدعو إلى وقفها فوراً والعودة إلى ما قبل أكتوبر 2021.

في المقابل، برز تحالف «تأسيس» - الذي ارتبط سياسياً بالإدارة المدنية التي أعلنت في نيالا- ويضم قوى سياسية وحركات مسلحة وشخصيات ترى أن الأزمة السودانية تتطلب إعادة تأسيس الدولة على أسس جديدة. يواجه هذا التيار انتقادات واسعة بسبب اصطفافه الواضح إلى جانب قوات الدعم السريع، الأمر الذي يحد من فرص قبوله لدى قطاعات واسعة من الرأي العام السوداني.

تمسك تحالف صمود بخطاب يدعو إلى إنهاء الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي، مع التأكيد على ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية شاملة تنهي الصراع وتعيد بناء مؤسسات الدولة

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الانقلاب، فتتقدم الحرية والتغيير -الكتلة الديمقراطية بوصفها إحدى أهم الحواضن السياسية الداعمة للجيش والحسم العسكري، والتي سبق أن نادت صراحة بتدخل المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة في 2021، وحينما نشبت الحرب انخرطت فيها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان عسكرياً، وهما من أكبر مكونات الكتلة الديموقراطية. تضم الكتلة الي جانب حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان بعض من الأحزاب والقوى السياسية التي عارضت هيمنة قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي خلال الفترة الانتقالية، وتتبنى رؤية تمنح المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في إدارة المرحلة الراهنة.

وأخيراً، وبصورة تدعو للدهشة، ظهر ما سمي بـ»تنسيقية القوى المدنية» ككيان مدني مكافئ للكتل الأخرى، بل ووجهت إليه دعوة رسمية للانخراط في التفاوض من قبل الخماسية. هذا الكيان ما يزال في مرحلة التخلق الأوّلي وإن كانت تصريحات مؤسسه تتحدث عن توجّهٍ نحو العمل العسكري وأن قوة تتبع له يجري تدريبها، كما أوضح، في إحدى دول الجوار. تشير التسريبات إلى وقوف حكومة الانقلاب في خلقه كبديل لحاضنتهم المدنية لتحقيق نوع من التوازن السياسي في مواجهة التحالفات الأخرى خاصة، وربما لم تكن الحكومة على رضاً من تحركات الكتلة الديموقراطية التي توصف بأنها بدأت تقترب بعض الشيء من بقية القوى المدنية الرافضة للحرب.

المجتمع المدني بين التسييس والانقسام

لم تقتصر الانقسامات على الأحزاب والتحالفات والقوى السياسية، بل امتدت إلى فضاء المجتمع المدني السوداني نفسه. فقد شهدت البلاد خلال الأعوام الماضية تكاثراً أميبياً للأجسام المدنية والمهنية والقاعدية، حتى أصبح من الصعب تحديد الجهة التي تمثل المجتمع المدني بصورة حقيقية.

فلكل كتلة سياسية تقريباً لجان مقاومتها، وتنظيماتها المهنية والنقابية، وإداراتها الأهلية التي تتبنى خطابها السياسي. أدى هذا الواقع إلى تراجع استقلالية المجتمع المدني وتحوله في كثير من الأحيان إلى امتداد للصراع السياسي القائم، حيث يسعى كل طرف إلى بناء أجسام مدنية تمنحه شرعية إضافية وتدعم روايته للأحداث.

وبدلاً من أن يكون المجتمع المدني جسراً للحوار والتوافق الوطني، أصبح في كثير من الأحيان انعكاساً للاستقطاب السياسي والعسكري الذي تعيشه البلاد، الأمر الذي أضعف قدرته على لعب دور الوسيط أو الحاضنة الوطنية الجامعة.

بدلاً من أن يكون المجتمع المدني جسراً للحوار والتوافق الوطني، أصبح في كثير من الأحيان انعكاساً للاستقطاب السياسي والعسكري الذي تعيشه البلاد، الأمر الذي أضعف قدرته على لعب دور الوسيط أو الحاضنة الوطنية الجامعة

الخماسية بين الإنجاز والانحياز

في موازاة الانقسامات الداخلية، تتواصل جهود الآلية الخماسية والشركاء الإقليميين والدوليين، وعلى رأسهم الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيقاد، لدفع العملية السياسية نحو تفاهمات تفضي إلى إنهاء الحرب.

غير أن هذه الجهود تبدو في كثير من الأحيان متعجلة في سعيها للإعلان عن اختراقات سياسية أو تفاهمات جديدة، رغم أن الوقائع على الأرض تشير إلى هشاشة أي اتفاق لا يستند إلى توافق وطني واسع. ويعزز هذا التشكيك سجل طويل من الاتفاقيات التي رعتها جهات إقليمية ودولية ولم تصمد أمام اختبار الواقع، مثل اتفاقيات أنجمينا وأبوجا والدوحة وغيرها من الاتفاقات التي صيغت بعناية لكنها انتهت بتقاسم للسلطة بين الفرقاء ثم انهارت أو فقدت فعاليتها قبل أن تحقق أهدافها الأساسية.

تواجه الخماسية تحدياً إضافياً يتمثل في اتهامها بالانحياز إلى أحد أطراف الصراع. فالسودان يعيش الآن واقع غير مسبوق، حيث توجد عملياً سلطتان متنافستان، لكل منهما مؤسساتها العسكرية والسياسية والإدارية وأجهزتها الأمنية وقوانينها وترتيباتها الاقتصادية الخاصة، كما أن الكتلة السكانية السودانية أصبحت موزعة بينهما، ما يجعل أي تسوية سياسية تتجاهل هذا الواقع معرضة للفشل منذ البداية.

الطريق إلى الأمام

رغم تعقيدات المشهد، فإن فرص الخروج من الأزمة لا تزال قائمة، إذا ما جرى التركيز على بناء توافق وطني واسع يتجاوز الاستقطاب الحالي. ويتمثل المدخل الأكثر واقعية في دعم قيام جبهة مدنية موحدة تجمع مختلف القوى المؤمنة بوحدة السودان وسلامة أراضيه، وتعمل على التوافق حول القضايا الوطنية الكبرى بدلاً من الانشغال بالخلافات التكتيكية والمصالح الذاتية.

ينبغي أن تركز هذه الجبهة على القضايا المؤسسة للدولة السودانية، مثل وحدة السودان أرضاً وشعباً، ونظام الحكم والسلطة، وقضايا الهوية الوطنية، والمواطنة المتساوية بلا تمييز، والتوافق حول القضايا الخلافية مثل توزيع الثروة بين الأقاليم المختلفة، وعلاقة الدين بالدولة، والمظالم التاريخية، والعدالة الانتقالية وعدم الإفلات من العقاب.

في هذا السياق يمكن البناء على إعلان المبادئ الذي تم التوصل إليه في نيروبي مؤخراً، مع توسيع دائرة المشاركة ليشمل قوى سياسية ومدنية أخرى وشخصيات قومية من خلفيات مختلفة دون السقوط في مستنقع الإغراق، وتتوج الجهود بمؤتمر سوداني جامع يعلن من خلاله قيام هذه الجبهة الوطنية ويقر المبادئ المتوافق عليها كأساس لأي عملية سياسية مستقبلية. إذا كانت الخماسية راغبة وجادة في الوصول إلى سلام مستدام ومؤسس فيمكنها البناء على ما تم في نيروبي والنظر إلى القضايا وليس الكيانات والأشخاص.

إن نجاح جهود الرباعية والخماسية يتطلب التحرر من المقاربات التقليدية التي تركز حصراً على التعامل مع الحكومة المعترف بها دولياً، والانتقال إلى فهم أكثر عمقاً لتعقيدات الواقع السوداني الحالي. فالحرب أفرزت حقائق سياسية وإدارية واجتماعية جديدة لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، وأي مسار سياسي جاد يجب أن ينطلق من الاعتراف بهذه التعقيدات والعمل على معالجتها ضمن إطار وطني شامل.

إن السودان اليوم بحاجة إلى مشروع وطني جامع أكثر من حاجته إلى اتفاق سياسي جديد. فالاتفاقات يمكن توقيعها في أيام أو أسابيع، لكن بناء التوافق الوطني الحقيقي يتطلب إرادة سياسية وشجاعة فكرية واستعداداً لتقديم التنازلات من جميع الأطراف. ومن دون ذلك سيظل المشهد المدني منقسماً، وستبقى فرص السلام والاستقرار رهينة لحسابات القوى المتصارعة، بدلاً من أن تكون معبرة عن تطلعات السودانيين إلى دولة مستقرة وعادلة وديمقراطية.

قراءة استراتيجية في الواقع السياسي:

ما قبل وما بعد ميثاق نيروبي

صورة جماعية للموقعين على إعلان نيروبي

وليد عنبور

مناورات بورتسودان وسيكولوجية البقاء

حين دعا البرهان إلى الحوار لم يفعل ذلك من فراغ. هو فعل ذلك من موقع قوة، ومن وعي كامل بأن القوى المدنية بتشتتها وارتهانها للبيانات الفضفاضة تترك له الساحة مفتوحة، وهو لا ينتظر موافقة أحد، ويملي شروطه ويختار توقيته ويحدد من يجلس على طاولته ومن يستبعد، ومن يمنح شرف الانضمام إلى «حضن الوطن» كما يتصوره في مخيلته السياسية. هذه الدعوة ليست مبادرة سلام، وهي تتويج لمسار طويل من «براغماتية البقاء العاري» التي تحكم سلطة بورتسودان منذ اندلاع الحرب.

تلك البراغماتية لا تعرف إلا قانوناً واحداً هو: قانون القوة، ولا تعرف إلا هدفاً واحداً هو: البقاء، والبقاء هنا لا يعني صون السودان؛ يعني استمرار النظام واستدامة الامتيازات وإدامة إمبراطورية الجنرال التاجر.

ولفهم المناورة يجب إدراك أن البرهان لا يفكر كرجل دولة يبحث عن سلام، يفكر كرجل نظام يبحث عن شرعية. فشرعيته القديمة المستمدة من وراثة الدولة قد تآكلت، والحرب أكلت ما تبقى منها، والمجتمع الدولي يضغط، والمبادرات الإقليمية تتكاثر، والإسلاميون يحاولون السيطرة على مفاصل الدولة من الداخل. كل هذه العوامل تهدد سلطته ورؤيته التي تُختزَل في البقاء في السلطة، وعلى رأس هرم الدولة المركزية التي تحرس القصر وتنهب الثروات وتستبيح الدماء. تلك هي غايته لا أكثر ولا أقل. وكل تحركاته السياسية، بما فيها هذه الدعوة، تندرج ضمن هذا الإطار، فهي ليست مصالحة وطنية، هي تمثل أداة لإعادة إنتاج شرعيته، وليست حواراً، هي مناورة لتفتيت خصومه، وليست سلاماً، هي السلام الذي يبقيه في السلطة وحده.

هندسة الأهداف الأربعة: اللعب على التناقضات

تأملوا بدقة توقيت الدعوة، وتفحصوا هوية المستهدفين بها، ومن وقع عليهم الاستبعاد. هذه الدعوة تحقق أربعة أهداف دفعة واحدة:

1. الالتفاف الإقليمي والدولي: تجاوز المبادرات الإقليمية والدولية، خاصة مبادرة الرباعية عبر خلق مبادرة موازية تمنح شرعية جديدة، وتجعل صاحبها يبدو وكأنه يبادر بالحل في وقت يقف فيه الآخرون في مقاعد المتفرجين.

2. صناعة الواجهة المدنية: تغطية عودة بعض المحسوبين على القوى المدنية وتحديداً «شخصيات» كانت فاعلة إبان فترة الثورة نحو سلطة بورتسودان، فيما يُطلق عليه زوراً «حضن الوطن»، لا كمشاركين في صنع القرار، بل كواجهة مدنية تمنح الغطاء المطلوب لتمرير الرؤية العسكرية.

3. تحجيم الحركة الإسلامية: الالتفاف على محاولة الحركة الإسلامية للسيطرة على مفاصل الدولة، بتوسيع المظلة السياسية لاستيعاب قوى أخرى، فيمارس بذلك هوايته المفضلة في اللعب على التناقضات، ويمنح الشرعية لمن يمنحه الولاء، ويفتح الباب لقوى ويغلقه عن أخرى، ويوسع المظلة هنا ليضيقها هناك.

4. تعقيد المشهد للمحاور: تتويج جهود بعض القوى الإقليمية لتمكين البرهان من الانفراد بالسلطة وتجاوز دول فاعلة في الرباعية، مما يعني أن المشهد سيزداد تعقيداً، وهذا بالضبط ما يريده عبر صناعة مشهد معقد لا يفهمه أحد، ليستطيع هو وحده أن يناور في تفاصيله.

الفراغ السياسي ومقتضيات الحركة الأولى

هكذا كانت اللعبة، وهذا هو الدرس. فالبرهان والدولة العميقة متقدمان سياسياً على القوى المدنية، ويتحركون ويخططون وينفذون في وقت كانت فيه القوى المدنية حتى وقت قريب ما زالت تصدر البيانات وتناقش المبادئ وتبحث عن الوساطة، وفي ذلك مكمن الخطر. فكل بيان يصدر دون مصفوفة تأسيسية يشكل دعوة مفتوحة للبرهان كي يملأ الفراغ، وكل مبدأ فضفاض يشكل فرصة له كي يعيد إنتاج نفسه، وكل غموض بنّاء في وثائق القوى المدنية يشكل شرعنة مجانية لمشروعه. الفراغ لا يبقى فارغاً ويملؤه دائماً من يتحرك أولاً، والبرهان يتحرك أولاً دائماً.

صبيحة العيد: من ركام البيانات إلى مشروع الدولة

وصبيحة العيد كانت البشارات. فهنالك ثمة متغير جديد، وهذا هو «بيت القصيد». قبل أسابيع أو أيام كان هذا الكلام كله صحيحاً، وكان ينطبق على القوى المدنية كما كانت، والآن لم يعد الكلام دقيقاً بالقدر نفسه. فصدور ميثاق قوى إعلان المبادئ السوداني، عقب ختام اجتماع نيروبي، وانتشاره تحديداً صبيحة العيد يغيّر المعادلة كلياً؛ الوثيقة ليست بياناً آخر، وليست إعلان مبادئ جديداً يُضاف إلى ركام البيانات التي اعتدناها، إنها لأول مرة أقرب إلى مشروع دولة مصغر يحسم أسئلة تأسيسية ظلت معلقة طويلاً، وظلت كل البيانات السابقة تتهرب منها ويغطيها «الغموض البنّاء». وهذا هو الفرق الجوهري بين البيان والمشروع. البيان يقول «نرفض الحرب»، والمشروع يقول «نعرف كيف نبني السلام». البيان يقول «نريد دولة مدنية»، والمشروع يقول «هذه هي مكونات الدولة المدنية التي نريدها»، والميثاق يخطو بوضوح نحو الثاني.

المحاور التأسيسية الأربعة في ميثاق نيروبي

ما الذي حسمه الميثاق بالضبط؟ إنه صنع قطيعة مع الماضي عبر أربعة محاور هيكلية:

1. سؤال نظام الحكم: يحسمه بكل وضوح في عبارة «دولة سودانية موحدة ديمقراطية فيدرالية لامركزية». وهذه ليست كلمة فضفاضة، هذا موقف دستوري. فالفيدرالية اللامركزية تعني توزيعاً حقيقياً للسلطة والثروة، وتؤكد أن الأقاليم لن تكون مجرد وحدات إدارية تنتظر أوامر المركز، وأن المركز لن يعود قادراً على احتكار القوة والثروة، وهذا ليس تعديلاً للنظام القديم، بل هو تأسيس لنظام جديد يقطع مع الإرث التاريخي للدولة المركزية.

2. سؤال المواطنة: يحسمه بالقول «المواطنة المتساوية أساس للحقوق والواجبات الدستورية دون أدنى تمييز على أساس ديني أو ثقافي أو إثني أو لغوي أو جهوي»، وهذا موقف حاسم من السؤال الفلسفي الذي ظل يطارد السودان حول بناء الدولة على أساس المواطنة الفردية المتساوية، أو على أساس المحاصصة القبلية والجهوية، والميثاق يجيب بالمواطنة المتساوية، بعيداً عن المحاصصة أو التمييز أو توزيع المواقع والثروة على أساس الانتماء القبلي، وهذا موقف جريء وتأسيسي.

3. سؤال المؤسسة العسكرية: يحسمه بنصّه على «تأسيس وبناء المنظومة الأمنية والعسكرية على أسس مهنية وقومية بعيداً عن أي ولاء آيديولوجي أو انتماء حزبي أو جهوي أو قبلي وبمعزل عن السياسة والنشاط الاقتصادي وخاضعة للسلطة المدنية». وهذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها القوى المدنية موقفاً بهذا الوضوح من الجيش، فهو ليس دمجاً للجيوش الحالية، وليس ترتيباً أمنياً جديداً على غرار ما فشل في أديس أبابا ونيفاشا وجوبا. تمثل هذه الخطوة تأسيساً جديداً كلياً لجيش مهني بعقيدة جديدة وخاضع للسلطة المدنية، وفي ذلك جوهر الأزمة السودانية والحل.

4. سؤال العلاقة بين الدين والدولة: يحسمه بكل وضوح في نص «فصل الدين عن الدولة»، وهذه جملة قصيرة لكنها تحمل في طياتها قطيعة مع تاريخ طويل من توظيف الدين في السياسة من قِبل حقبة الإنقاذ وأفراد النظام السابق المحلول الذين يحاولون العودة اليوم، وهو موقف لا لبس فيه.

الطريق الثالث: معركة رؤية ضد رؤية

هذه ليست مبادئ فضفاضة، إنها مصفوفة تأسيسية ومشروع دولة. وهذا

الفريق عبد الفتاح البرهان

البرهان لا يفكر كرجل دولة يبحث عن سلام، يفكر كرجل نظام يبحث عن شرعية. فشرعيته القديمة المستمدة من وراثة الدولة قد تآكلت، والحرب أكلت ما تبقى منها، والمجتمع الدولي يضغط، والمبادرات الإقليمية تتكاثر، والإسلاميون يحاولون السيطرة على مفاصل الدولة من الداخل

التقدم يغير من طبيعة المعركة السياسية، فالبرهان لم يعد يواجه قوى مشتتة تصدر بيانات فضفاضة؛ أصبح يواجه قوى تملك مشروعاً، وفي ذلك الفرق الجوهري حيث تتلخص رؤية البرهان في البقاء وإعادة إنتاج الدولة المركزية التي تحرس القصر وتنهب الثروات وتستبيح الدماء، وتتحرك رؤية الكتلة المدنية نحو المواطنة المتساوية والفيدرالية اللامركزية والجيش المهني الخاضع للمدنيين وفصل الدين عن الدولة.

يراوغ البرهان باسم السلام والحوار الذي يبقيه في السلطة كإعادة لنموذج حوار الوثبة، وتدعو الكتلة المدنية إلى السلام والحوار الذي يؤسس لدولة جديدة، وهما مشروعان يتناقضان في العمق. وليس الخلاف هنا على حصة في حكومة، ولا تنافساً على مقاعد في سلطة انتقالية، ولا اختلافاً على آلية تنفيذ اتفاق؛ هما تصوران متضادان لمستقبل السودان، وهذا هو بالضبط ما يجب أن تكون عليه المعركة السياسية كمعركة بين مشروعين، لا معركة بين أشخاص. وتكمن أهمية هذا الميثاق في مواجهة دعوة البرهان؛ فهو يحول القوى المدنية من موقع طالب السلام إلى موقع صانع السلام، ومن المتفرج على المفاوضات إلى الطرف الذي يفرض شروطه، ومن موقع الذي ينتظر أن يُدعى إلى موقع الذي يَدعو. وفي ذلك المعنى الحقيقي «لسلطة الاحتكار الحصري للشرعية السياسية والاعتراف الدولي»، فالبرهان يحتاج إلى غطاء مدني واعتراف دولي وتدفقات مالية لإعادة الإعمار، وتلك أوراق قوته وفي نفس الوقت أوراق ضعفه، هو يملك السلاح ولا يملك الشرعية، ويملك القدرة على التدمير لكنه لا يملك القدرة على البناء، ويستطيع أن يحكم الأنقاض دون أن يستطيع حكم دولة. والميثاق يقول له بوضوح: تفضل هذه شروطنا وهذا مشروعنا للدولة، وهذا هو الجيش الذي نريده، وهذا نظام الحكم، وهذه المواطنة، وهذه علاقة الدين بالدولة، فإن كنت جاداً في السلام فتعال إلى طاولتنا وتفاوض على أساس مشروعنا، وإذا رفضت فلتتحمل وزر هذه الحرب وحدك ومعك من غرك بها، ولن نمنحك الغطاء المدني الذي تبحث عنه. هذه الإستراتيجية ليست رفضاً للحوار، ولا قبولاً مطلقاً به، بقدر ما هي فرض لشروط القوى المدنية وتُسمّى الطريق الثالث، وهو الطريق الذي يجب أن تسلكه القوى المدنية كطريق، لا يقاطع ولا يشارك من موقع ضعف، هو طريق يقول للعسكريين أنتم تملكون السلاح ونحن نملك المشروع، فتعالوا إلى طاولتنا.

معضلة الأداة: الفجوة بين الكلمات والأرض

لا بد أن تدرك القوى المدنية أن امتلاك المشروع وحده ليس كافياً، فالمشروع يحتاج إلى أداة وجسد وهيئات سياسية فاعلة تحمله على الأرض وتفرضه على الواقع، وفي ذلك تكمن الفجوة الأعمق في بنية القوى المدنية الحالية. لقد أتقنت هذه القوى أدوات الشارع، وأتقنت الحشد والاحتجاج والبيانات والمواثيق، وفشلت حتى الآن في بناء الأجسام السياسية الفاعلة التي تتجاوز الحركات الجماهيرية الموسمية إلى كيانات تنظيمية صلبة ومستدامة؟ فامتلاك المشروع وحده لا يكفي لأن المشروع بدون أداة حلم مجرد، والأداة بدون مشروع آلة فارغة، والقوى المدنية اليوم تملك المشروع بعد ميثاق نيروبي، وتفتقد الأداة التي ستحمله إلى نهاية الطريق.

سد الفجوة: تحويل الشتات إلى كتلة منظمة

ما الذي يجب فعله لسد هذه الفجوة يتلخص في توسيع الماعون وخلق أجسام ذات فعالية سياسية حقيقية في كل مدن العالم وفي الداخل، حيث لم تعد تكفي الحركات الجماهيرية التي تحتشد في اللحظات الفارقة ثم تنفض بعد أن تهدأ العاصفة؟ ولم يعد يكفي البيان الذي يُقرأ في قاعة محاضرات ثم يُنسى بعد أن يُطوى. على القوى المدنية أن تبني كيانات سياسية منظمة في كل عاصمة وفي كل مدينة وفي كل قرية، كتنظيمات تملك هياكل واضحة وقيادات وقواعد شعبية حقيقية، وتستطيع أن تحشد وتضغط وتفرض وتستمر في الفعل السياسي اليومي لا في الموسم الثوري وحده. وعليها أن تبني فروعاً في كل مدن العالم، حيث ينتشر السودانيون في المنافي والمهاجر وتتوفر العقول والخبرات والموارد وشبكات الاتصال التي يمكن توظيفها لخدمة المشروع الوطني. وعلى القوى المدنية أن تخلق جسوراً بين الداخل والخارج، وأن تحول الشتات السوداني من مجرد جماعات متفرقة تكتوي بآلام الوطن عن بعد إلى كتلة سياسية منظمة تمارس الضغط على الحكومات المضيفة، وعلى المنظمات الدولية وعلى كل من يتعامل مع أمراء الحرب؛ وهذه الأجسام السياسية الفاعلة ستحول المشروع من كلمات على ورق إلى قوة على الأرض، وستحول القوى المدنية من طالب سلام إلى صانع سلام؛ وستجعل البرهان يدرك أنه لم يعد يواجه بيانات ومؤتمرات، بل يواجه كياناً سياسياً منظماً قادراً على الفعل والضغط والأخذ والعطاء والفرض.

وإن هذه الدعوة لبناء الأجسام الفاعلة في الداخل لا تنطلق من ترف نظري يعمي الأبصار عن واقع الجحيم الأمني على الأرض. فالعمل السياسي في داخل السودان اليوم يواجه آلة قمعية مزدوجة تحكمها بندقية وسياط فاعلي وصانعي الحرب، حيث الاعتقال والتخوين والتصفية الجسدية هي الأثمان الجاهزة لكل تحرك مدني مستقل. هذا الواقع الأمني الشرس يعني بالضرورة نهاية عصر العمل الحزبي العلني المكشوف للقوى الرافضة للحرب، مما يدعو هذه القوى أن تحذو فوراً حذو فعل ثورة ديسمبر المجيدة من خلال هندسة «التنظيم الشبكي السري داخلياً» في معركة لسد الفجوة عبر خلايا مرنة وغير مركزية وتضامنية، تبتكر أدوات للمقاومة المدنية والربط البيني دون الحاجة لمقار أو لافتات تترصدها أعين استخبارات طرفي الحرب، مستندة على الإرث التاريخي العريق للجان المقاومة والأجسام المهنية، بحيث يتحول الداخل إلى كتل صامتة صلبة تملك القدرة على الحركة اللامركزية المباغتة، ويتولى الخارج التعبير السياسي الصاخب والحشد الدبلوماسي وإدارة الموارد والتأمين الإعلامي.

ويجب التدقيق في فهم طبيعة هذه الكيانات الفاعلة فهي ليست أحزاباً تقليدية بالمعنى القديم الذي اعتدنا عليه في السودان، حيث الحزب شيخ القبيلة السياسية الذي يجمع حوله الأتباع ويوزع عليهم الحصص، وليست حركات جماهيرية بالمعنى الموسمي الذي يشتعل في اللحظات الفارقة ثم ينطفئ بعد أن تهدأ العاصفة؛ هذه الأجسام تنظيمات مبنية على مبدأ العضوية الواعية والقيادة والبرنامج السياسي الواضح المطروح في الميثاق والهيكل التنظيمي الذي يربط القاعدة بالقمة ربطاً عضوياً مستداماً، ومن خلال هذه الأجسام تستطيع القوى المدنية أن تبني ذاكرة مؤسسية وخبرة تراكمية وقدرة على التعلم من الأخطاء.

فن الممارسة الواقعية:

«الصلب» و«المرن» في إدارة التناقضات

إن امتلاك المشروع وبناء هذه الأجسام الفاعلة لا يلغي حقيقة أساسية في قلب الممارسة السياسية تتمثل في فن إدارة التناقضات. فالمساومة شرط من شروط الممارسة السياسية الواقعية، والمساومة ليست عيباً أو ضعفاً، هي جوهر السياسة، والسياسة ليست فرضاً للمطلقات، والقوى المدنية التي ستدخل في مواجهة سياسية مع العسكريين ستحتاج إلى الأخذ والعطاء وإلى تعديل التكتيكات دون التفريط في الجوهر، وفي ذلك المعنى الحقيقي للممارسة السياسية.

المشروع التأسيسي ليس نصاً مقدساً يُحفظ في الأدراج؛ هو يمثل بوصلة تحدد الاتجاه، وأرضية تحدد الحدود الدنيا التي لا يمكن التفريط فيها، وإطاراً يحدد ما هو قابل للأخذ والرد، وما هو غير قابل لهما.

فما هو الصلب إذن في هذا الميثاق الذي لا يمكن التنازل عنه؟ وما هو المرن القابل للأخذ والرد الذي يمكن النقاش حوله؟ وما هي الثوابت التي إذا تم تجاوزها ينهار كل شيء؟ وما هي المتغيرات التي يمكن تعديلها وتكييفها وفق موازين القوى وظروف اللحظة؟.

تتجسد القواعد الآمرة الصلبة في المبادئ الأربعة التي حسمها الميثاق؛ وهي مدنية الدولة، فيدراليتها اللامركزية، المواطنة المتساوية، وخضوع الجيش للسلطة المدنية. هذه «القواعد الآمرة» التي لا تقبل التنازل، هي الروح التي إذا غادرت الجسد تحول المشروع إلى جثة، وهي البوصلة التي إذا فقدت ضاع الطريق، ويتحرك الجانب المرن في المتغيرات التكتيكية، كالآليات والجداول الزمنية والترتيبات التفصيلية حول كيفية بناء الجيش الجديد بالضبط، والنسب المحددة للتمثيل الديموغرافي، والجدول الزمني للفترة الانتقالية، وكيفية تفكيك إمبراطورية الجنرال التاجر والمجموعات والجماعات المسلحة وكارتيلات اقتصاد الحرب والنهب، وهي أسئلة قابلة للأخذ والرد، ويمكن أن تأخذ أكثر من إجابة وتختلف باختلاف موازين القوى وظروف اللحظة، مع التأكيد أن مبدأ الجيش المهني الخاضع للمدنيين نفسه لا يقبل التنازل، وكذلك مبدأ الفيدرالية اللامركزية ومبدأ المواطنة المتساوية. وهذا هو الفرق بين المشروع الذي يخوض المعركة والبيان الذي يُحفظ في الأدراج. فالمشروع يعرف حدوده الدنيا التي لا يمكن تجاوزها، ويعرف كذلك مساحات المرونة التي يمكن التحرك فيها.

الامتحان التاريخي: الإرادة المنظمة تفرض الشروط

البرهان يراهن على شيء واحد وهو أن القوى المدنية ستظل كما كانت؛ مشتتة وفوقية وعاجزة عن إنتاج مشروع موحد وعاجزة أكثر إذا وُجد المشروع عن فرضه على الواقع، وهو حتى وقت قريب كان يكسب هذا الرهان، وتأتي هذه الوثيقة لتغير اللعبة لكونها تثبت أن القوى المدنية قادرة على إنتاج مشروع.

والسؤال الآن ليس: هل هي قادرة على إنتاج مشروع؟، فقد أثبتت ذلك وينصب السؤال الحقيقي في المحاور التالية:

هل هي قادرة على بناء الأجسام السياسية الفاعلة التي ستحمل هذا المشروع على الأرض؟

هل هي قادرة على التحول من حركات جماهيرية موسمية إلى كيانات تنظيمية مستدامة؟

هل هي قادرة على خلق وجود سياسي منظم في كل مدن العالم وفي الداخل يحول الشتات السوداني من جماعات متفرقة إلى كتلة سياسية فاعلة؟

هل هي قادرة على التحول من قوى تشكو الحرب إلى قوى تصمّم السلام، ومن قوى تطلب الوساطة إلى قوى تفرض الشروط، ومن قوى تنتظر أن يقرر الآخرون مصير الوطن إلى قوى تقرر هي مصير الوطن بفعاليتها المنظمة؟

هذا هو السؤال وهذا هو الامتحان. والتاريخ، كما يقولون، لا يرحم المتفرجين، وهو لا يرحم من يملك المشروع على الورق ولا يملك الأداة التي تفرضه على الأرض. والتاريخ لا يكافئ النوايا الحسنة، لكنه يكافئ الإرادة المنظمة. والطريق نحو التأسيس تصنعه الإرادة والانفتاح على كل السودانيين، وليس حكراً على أفندية مدينية محددة وشلليات تضيق بالآخرين.

الإعلام في عهد الإسلاميين:

كيف سُطِّح الوعي وصُنعت الكراهية؟

محمد شورة

ثلاثون عاماً من حكم الإسلاميين في السودان، امتدت من الثلاثين من يونيو 1989م وحتى لحظة إعلان انتصار ثورة ديسمبر وإسقاط النظام في 11 أبريل 2019م، لم تكن مجرد سنوات حكم ديكتاتوري وشمولي فقط، لكنها حقبة تضمنت وشملت بشكل منهجي تغيير الكثير من الثوابت السودانية، بداية من شكل الدولة والممارسة السياسية والقيم الأخلاقية والمناظير التي ينظر بها الناس لأنفسهم ولبعضهم البعض. كل ذلك تغير ولم يعد كما كان. وفي خضم ذلك فإن الإعلام نفسه لم يكن بعيداً عن مشهد التغيير، وربما يمكننا القول بأنه كان حاضراً وفي القلب منه.

عاشت ثلاثة أجيال؛ بعضها ولد وترعرع خلال تلك الحقبة، استمع للغة ومفردات ونبرة ظلت تستند لتصوير ما يحدث في البلاد والعباد بسبب وجود عدو دائم متربص وحاضر بمؤامرات مما يستوجب الدفاع عن الوطن والعزة في مواجهة آخرين يتغيرون دون مقدمات، يتحول الصديق لعدو قبل أن يصبح عدواً مرة أخرى دون تبرير أو منطق أو الإجابة لكيف ولماذا. فالفكرة نفسها ثابتة لكن تتغير الأطراف. وانتقلت الشعارات «من أمريكا روسيا قد دنا عذابها» نحو «الطاغية الأمريكان ليكم تتدربنا»، ثم الانتقال لطلب الحماية من موسكو من رأس النظام على رؤوس الأشهاد والهرولة للخروج من قائمة الإرهاب -التي ظلت تسوَّق باعتبارها قائمة الشرف والفخر لمقاومة الرضوخ لواشنطن- والاحتفاء بأي كلمة إيجابية عن إمكانية التطبيع، وكما أسلفنا تمت كل تلك المتغيرات والتحولات دون الإجابة عن أسباب التحول والانتقال.

بات واضحاً أن الإسلاميين الذين استخدموا الإعلام لتقويض الحياة الديمقراطية وتخريبها قرروا توظيفه بعد وصولهم إلى السلطة لتدجين العقول والسيطرة عليها من خلال مصادرة ومنع الصحف وتسخير المؤسسات الإعلامية من إذاعة وتلفزيون وصحف ومجلات، والتي كانت تتحرك بشكل منسجم ومتناغم ومتكامل، وحتى في التوصيف حينما تحدث خلافات وسط الفرقاء الإسلاميين «تعتبرها دليل حيوية وديمقراطية»، أما حينما يتصل الأمر بالجهات السياسية والحزبية المعارضة للنظام فتعتبرها «مؤشراً على التشظي والتحلل وانفضاض السامر».إلخ!!.

من الواضح أن المشكلة لم تقتصر على الانحياز السياسي فقط المتبع من تلك المؤسسات الإعلامية، ولكن ظلت المعضلة الأساسية مرتبطة بمساعي ومحاولات إعادة تشكيل وعي الجمهور بالتعقيد أو التبسيط، حسب ما يقتضي الحال، حتى أن العمل السياسي في بعض الأحيان يتم تبسيطه لدرجة تجعل التفكير المعقد عبئاً غير مرغوب فيه.

قُدم المشهد في شكل ثنائيات حادة «وطني/ عميل»، «مؤمن/ كافر»، «مع/ضد»، «شريف/خائن».إلخ، وبهذه المنهجية التي ترسخت بمرور الأيام للتعاطي مع القضايا والمواقف والآراء اعتاد اللغة حتى لو كانت قاسية، وباتت القلوب والعقول تتقبل هذه الصورة النمطية وإن كانت قاسية وظالمة وغير منطقية أو موضوعية.

يعتقد البعض أن ما نشهده في حرب أبريل 2023م من خطاب كراهية هو وليد ظروف تلك الحرب وما شهدته، ولكن من ينظر للمشهد المستمر منذ 30 يونيو 1989م يجد أن ما حدث خلالها قوامه تغطية الحرب الأهلية في جنوب السودان ثم لاحقاً في دارفور، وبناءً على ذلك يتم تقديم الآخر كمتمرد وخائن وخارج عن الدين، والانتهاكات تجاهه مباحة ومشروعة لتبرير القتل والعنف، ولا تستوجب تلك الأفعال العقاب والإدانة، بل توجب لمرتكبها الفخر والثناء والجنة في الآخرة.

لم يقتصر الأمر على الشأن السياسي، لكنه انتقل لترسيخ الجريمة والفظائع كمادة تطرح ويعتاد عليها. وبلغ تخريب الأخلاق وتجريفها مستوىً غير مسبوق حيث «يتفاخر اللص بالسرقة والنهب، ويوبّخ الشريف على عفة يده»!!. ولعل تلك الحقبة شهدت تعزيز التسطيح وترسيخه بارتفاع توزيع صحف الجريمة رغم ما فيها من وقائع غير حقيقية ومتعمدة في أحيان عديدة، في الوقت الذي كان يتم التضييق على الصحف الداعية للديمقراطية والخير والكلمة الصادقة بالمنع والمصادرة والإغلاق والمحاكمات والبلاغات والسجون والاعتقالات. خلاصة المشهد تجريف وتخريب فضاء العمل الإعلامي والصحفي ليخدم هذه الأجندة والتوجهات.

يتحدث المرتبطون بالعمل الصحفي والإعلامي عن مظاهر إضافية لتجريف هذه المهنة وتدجينها من خلال إغراقها بأشخاص من خارجها يقومون بأداء امتحان ممارسة المهنة الذي جعل كثيرين يلجون لهذا المجال. ومن الطرائف المبكية المضحكة ما ذكره الصحفيون أن ضباط الأمن زوار الليل الذين كانوا ينزعون المقالات والأخبار من الصحف كانوا ضمن الواقفين في طابور المشاركين في الاقتراع الخاص بانتخابات ما عرف باسم «اتحاد الصحفيين السودانيين»، أي أنهم يراقبون الصحافة ويقوِّضون حريتها ثم يشاركون في انتخاب اتحاد الصحفيين، مع عدم وجود فرق في الحالتين. ففي الأولى يقوِّضون الحريات الصحفية، وفي الثانية يدجِّنون المؤسسات المناط بها الدفاع عن تلك الحريات في وجه عسف وجور السلطة، أي أن «حاميها هو حراميها»، كما يقول المثل الشائع.

نجد أن كثيراً من التفاصيل الإنسانية غابت عن ثنايا الخطاب التعبوي. فالذين شردتهم الحروب وسلبتهم ممتلكاتهم والاستقرار وأحباءهم لم يكونوا حاضرين في المشهد الإعلامي بوصفهم أصحاب حكايات معقدة ومؤلمة، ولم تكن معاناتهم تلك إلا ضمن عناوين وسياقات كلية جعلتهم أدوات لتعزيز أو تأكيد الاتهامات والتخوين.

بعد كل هذا الخراب المنهج والمشهد القاتم يوجد أمل قائم، لكنه يتطلب بداية وقف العنف وإنهاء الأوضاع النفسية الناتجة عنه، وإيجاد مساحة تمكن السودانيين والسودانيات من النظر لبعضهم البعض كبشر لا كخصوم دائمين في معركة صفرية يجب أن تنتهي «بالانتصار الكامل أو الهزيمة الساحقة»

المقدم يونس محمود

ورويداً رويداً بدأ هذا الخطاب يتجاوز السياسة نفسها، ليمتد للطريقة التي ينظر بها الناس إلى فواجع وكوارث النزاعات، فعوضاً عن النظر لنتائجها وأثرها بشكل إنساني بات النظر يختزل الموقف منها حسب المناطق والقبائل واللهجات، ولاح في الأفق الخطاب الذي صنع الكراهية بالشحن والتعبئة. صحيح أنه في أحيان عديدة لم يكن هذا التحريض مباشراً واكتفى بالتلميح، إلا أنه مع التكرار بمئات المرات وبأشكال وقوالب مختلفة بدأ يرسخ في أذهان العامة تلك المضامين ويعززها في الوعي. لذلك فإن خطاب الكراهية المتنامي بعد حرب 15 أبريل لم ينبت في تربة الوطن من العدم، ولكنه وجد تربة مهيأة وجاهزة للنمو بعد تزايد وتصاعد لحظات التوتر والانقسام بعد اندلاع الحرب وآثارها الكارثية وأضرارها البليغة على المدنيين.

تلك البيئة ظلت مهيأة منذ سنوات؛ ولغة سياسية قائمة على التخويف، أما الإعلام فيرى الاختلاف باعتباره تهديداً، ومساحة عامة يعلو فيها الصوت الأكثر غضباً، ويتعاطي مع الانتهاكات بسياق جزئي لتكريس وتوظيف مشاعر الظلام لتعميق الكراهية وجعلها الوقود الدافع لاستمرار العنف، رغم أن طريق وقف الانتهاكات يستوجب بداية إزالة السبب بوقف العنف وأعلى تجلياته ممثلة في «الحرب»، لأن استمرار العنف والحرب نتيجته الفعلية «زيادة الانتهاكات».

من المهم الإشارة إلى أن توظيف خطاب الكراهية كأحد مغذيات الحروب لم يقتصر على السودان وحده، لكنه شمل تجارب ونماذج أخرى لعب خلالها الإعلام الدور الأخطر في صناعة الانقسامات. وقد نجد تكراراً لنماذج القصص بذات الطريقة «تبسيط مخلّ، تخويف مستمر، وتحويل البشر إلى صور جاهزة يسهل كرهها»، إلا أن الفرق الأساسي في السودان أن هذه الحصيلة سابقة للصراع والانقسامات، وتراكمت على مر ثلاثة عقود من الممارسة المنهجية المتعمدة للوصول لهذه النتيجة. ولعل أبرز الوقائع التي تثبت هذا الأمر هي طريقة ومنهجية التعامل مع حادثة مصرع ومقتل النائب الأول السابق دكتور جون قرنق التي عُرفت بأحداث يوم الاثنين في الأول من أغسطس 2005م وما تلاها من أحداث وردة فعل متعمدة أمنياً وإعلامياً لتعزيز وترسيخ فكرة القبول بانفصال جنوب السودان الذي

خطاب الكراهية المتنامي بعد حرب 15 أبريل لم ينبت في تربة الوطن من العدم، لكنه وجد تربة مهيأة وجاهزة للنمو بعد تزايد وتصاعد لحظات التوتر والانقسام بعد اندلاع الحرب وآثارها الكارثية وأضرارها البليغة على المدنيين

كان يسعى له الإسلاميون باعتبار أن جنوب السودان هو المعيق والعقبة الكؤود الأكبر لمشروعهم الآيديولوجي في البلاد، ولذلك وبعد انفصال جنوب السودان قال رأس نظامهم المعزول عمر البشير في خطاب جماهيري «بعد انفصال الجنوب تاني مافي دغمسة.. شريعة عديل».

من المعلوم أن تصور الشريعة المقدم من الإسلاميين هو محل خلاف وتباين مع مجموعات إسلامية تقليدية وصوفية، ولذلك فالمقصد هو فرض تصورهم ونموذجهم الآيديولوجي، وهو ما لم يكن ممكناً في ظل الوحدة، لذلك فقد وظفوا الإعلام لترسيخ وتسويق فكرة القبول بانفصال جنوب السودان. والمدهش أنه بعد حرب 15 أبريل يقدمون فكرة جديدة تدعو للقبول بانفصال دارفور، وهي كلها تصورات تسعى لتعزيز وترسيخ سيطرة الإسلاميين السياسية والعسكرية والاقتصادية دون اكتراث لأي عوامل أو آثار أخرى.

بعد انتشار منصات التواصل الاجتماعي وتأثيرها باتت إحدى المجالات التي سعى الإسلاميون للسيطرة عليها بإنشاء غرف إلكترونية تحت مسمى «منصات الجهاد الإلكتروني» لم تقتصر على نقل اللغة المستخدمة في المؤسسات الإعلامية التقليدية وخطابات التخوين والكراهية، وإنما بمحاولات المنع والتخريب بالتهكير للحسابات والتعطيل وإنشاء الحسابات الوهمية وغيرها من الأساليب التي تم تطويرها في شكل غرف ومنصات ومواقع لتحقيق ذات الأهداف، مع ملاحظة أساسية أن السوشيال ميديا تنشهد إيقاعاً أكثر تسارعاً ووتيرة فوضوية أكبر، ونقل الانفعالات القديمة محدودة التعاطي لحيز أوسع وبتسارع أكبر.

ما ذكرناه سابقاً يظهر المشكلة بشكل أكبر، وهي المرتبطة بالتسطيح الممنهج للوعي والبث المتعمد لخطاب الكراهية بترسيخه وتوظيفه، وهو ما جعل الأمر لم يعد مقتصراً على الإعلام غير المهني أو الصحافة المفارقة للحقيقة، وإنما مرتبطة بالوعي المتشكّل عبر السنوات المتراكمة لأكثر من ثلاث عقود، وما أنتجه من أجيال كاملة اعتادت على الضجيج والنظر للسياسة بوصفها معركة صفرية «فائز وخاسر»، لا مكان فيها للتفكير الهادئ أو الاختلاف والتحاور والتجادل المنطقي، يتم خلالها استخدام أعنف العبارات وتوجيه الاتهامات وإن كانت كاذبة طالما أنها تحقق نتيجة «الفوز». تفاقم هذا المشهد بعد اندلاع حرب أبريل 2023م وما خلفته من انتهاكات ومرارات وتجاوزات وجدت بيئة مهيأة ومستعدة لاستقبال خطاب الكراهية والعنف والاشتطاط وتبرير القتل الذي رعاه الإسلاميون لثلاثة عقود، وسقوه بالإعلام ومنصاته المختلفة حتى استوى على ساقه وتمددت مساحته داخل كل مدينة وقرية وأسرة وكل عقل.

يقودنا هذا التوصيف لسؤال يتعلق بالمستقبل: «هل بعد كل هذا الخراب المنهج هناك أمل؟» أعتقد أن هذا الأمل موجود وقائم رغم المشهد القاتم، لكنه يتطلب بداية وقف العنف وإنهاء الأوضاع النفسية الناتجة عنه، ومن ثم إيجاد مساحة تمكن السودانيين والسودانيات من النظر لبعضهم البعض كبشر أولاً، لا كخصوم دائمين في معركة صفرية يجب أن تنتهي «بالانتصار الكامل أو الهزيمة الساحقة»، والنظر للصراع الحالي والصراعات السابقة باعتبارها سلسلة طويلة من الأخطاء التي تحتاج إلى الاعتراف والإقرار والاعتذار وجبر الضرر على المستوى النفسي في المقام الأول، وأحد شروطه ضمان عدم الإفلات من العقاب بحيث يكون شاملاً حتى للذين قدموا وسوقوا خطاب الكراهية وتولوا نشره بين الناس وترويجه. ومن المؤكد إن حدوث ذلك يتيح وجود بيئة ومناخ إعلامي حر يعلّم حدود مسؤوليته ودوره بما يجعله قادراً على المساعدة في تحقيق هذا التعافي، وإبراء الجراح والتقدم للأمام صوب المستقبل.

أما اعتبار ما أشرنا إليه سابقاً ضرباً من ضروب المثالية وتحقيق أمر غير ممكن، فهو افتراض بخلاف إغفاله لتجارب تجاوزت محن الماضي، لكنه يغض الطرف عن تداعيات الاستمرار في تسطيح الوعي وتعميق خطاب الكراهية كبديل لإبراء الجراح والتقدم صوب المستقبل. ولا نحتاج للحديث عن أثره فقد جربناه من قبل في جنوب السودان، ولذلك فإن «من جرَّب المجرب وتوقع نتائج مختلفة من المؤكد ستحيق به الندامة»، وهو ما نعمل على ضمان عدم تكراره والتقدم صوب سودان المستقبل القائم على الحرية والسلام والعدالة وتنتهي فيه الحروب والصراعات والعنف السياسي المسلح إلى الأبد وتصبح من الذكريات، ويحل مكانها حكم مدني ديمقراطي دستوري مستدام يتاح للشعب فيه اختيار من يحكمهم ومحاسبتهم واستبدالهم بآخرين بشكل سلمي رضائي ديمقراطي.

حريــة الرأي والتعبـــير (4)

كيــف نبــني ثقــافة للتســامح؟

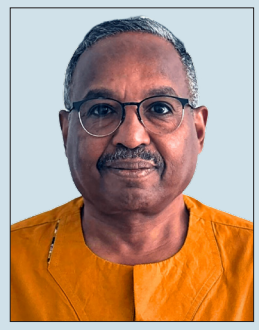

د.العبيد أحمد العبيد

في المقالات السابقة تناولنا القيود القانونية والمؤسسية التي تحد من حرية الرأي والتعبير في السودان، وتوقفنا عند الرقابة، وتدخل الأجهزة الأمنية، وضعف استقلال الإعلام، والحاجة إلى مؤسسات مستقلة تحمي هذا الحق بدلاً من أن تصادره. غير أن النقاش حول حرية التعبير لا يكتمل إذا ظل محصوراً في القوانين والسلطات والأجهزة الرسمية وحدها. فالمشكلة في السودان ليست فقط في الدولة القمعية أو النصوص القانونية الرديئة، وإنما أيضاً في ضعف الثقافة الحقوقية داخل المجتمع نفسه، وفي غياب قدر كافٍ من التسامح مع الرأي المختلف وتراجع القدرات والكفاءة المهنية لدى المشتغلين بالمهنة بسبب سنوات طويلة غياب الحريات.

فحتى لو ألغينا القوانين المقيدة، وأنشأنا مؤسسات مستقلة، وأوقفنا الرقابة القبلية، ستظل حرية التعبير ناقصة إذا بقي المجتمع يعامل الاختلاف باعتباره إساءة، والنقد باعتباره قلة أدب، والسؤال باعتباره تمرداً، والرأي المخالف باعتباره خيانة أو خروجاً على الجماعة. فالقانون وحده لا يصنع الحرية، بل يحتاج إلى ثقافة اجتماعية تحميه وتمنحه معنى عملياً في الحياة اليومية.

في كثير من المجتمعات، ولا سيما المجتمعات الخارجة من الاستبداد والحروب، توجد فجوة بين الاعتراف القانوني بالحق وبين القدرة الفعلية على ممارسته. فقد ينص الدستور على حرية الرأي، لكن الطفل لا يستطيع أن يسأل في البيت، والطالب لا يستطيع أن يعترض في الجامعة، والمرأة لا تستطيع أن تنتقد في المجال العام، والصحفي لا يستطيع أن يسائل المسؤول، والمواطن لا يستطيع أن يطلب معلومة من جهة حكومية دون أن يُعامَل كمتهم. هنا تصبح المشكلة أعمق من القانون؛ تصبح مشكلة ثقافة سياسية واجتماعية كاملة.

أولاً: حين تتحول العادات إلى رقابة

ليست كل العادات والتقاليد معادية للحرية. ففي السودان، كما في غيره، توجد قيم اجتماعية عظيمة مثل التضامن، والكرم، واحترام الكبير، ومساعدة المحتاج، وحماية الروابط الإنسانية. لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول بعض العادات إلى أدوات لإسكات الناس، أو تبرير التمييز، أو منع الفئات الأضعف من التعبير عن نفسها.

في هذا السياق، يجب التمييز بين احترام الخصوصية وبين استخدام فكرة "الخصوصية" أو "الستر" لإخفاء الظلم. فالحق في الخصوصية حق أصيل يجب احترامه كاملاً، ولا يجوز للدولة أو المجتمع انتهاكه. لكن حماية الخصوصية لا تعني حماية العنف، ولا تعني منع الضحايا من الكلام، ولا تعني إسكات النساء أو الأطفال أو الفئات الضعيفة باسم السمعة أو العائلة أو "الفضيحة".

هذه الثقافة لا تؤذي النساء وحدهن، بل تؤذي المجتمع كله. فهي تسمح لأشخاص يمارسون العنف داخل بيوتهم بأن يواصلوا الظهور في المجال العام كرجال سياسة أو مثقفين أو كتاب أو قيادات اجتماعية، دون مساءلة حقيقية

في السودان وفي دول أخرى كثيرة توجد، للأسف، مسافة غير صحية بين المجال العام والمجال الخاص. فبعض القضايا تُطرد من النقاش العام بحجة أنها "أمور أسرية" أو "مسائل داخل البيوت". ويظهر ذلك بوضوح في قضايا العنف المنزلي والعنف الجنسي. كثيراً ما تُدفع النساء إلى الصمت حتى لا "تتضرر سمعة الأسرة"، أو حتى لا "ينفتح باب الفضيحة"، أو حتى لا يُقال إن الأسرة لم تحسن تربية بناتها. النتيجة أن الضحية تتحمل العبء الأخلاقي والاجتماعي، بينما يفلت المعتدي من المساءلة.

هذه الثقافة لا تؤذي النساء وحدهن، بل تؤذي المجتمع كله. فهي تسمح لأشخاص يمارسون العنف داخل بيوتهم بأن يواصلوا الظهور في المجال العام كرجال سياسة أو مثقفين أو كتاب أو قيادات اجتماعية، دون مساءلة حقيقية. وفي مجتمعات ديمقراطية أكثر نضجاً، قد يكون العنف المنزلي أو الاعتداء الجنسي سبباً كافياً لإنهاء الحياة العامة لشخصية سياسية أو فكرية. أما عندنا، فكثيراً ما يُقال: "هذه مسألة خاصة"، أو "لا تخلطوا العام بالخاص". وهذا خلط خطير؛ فالخصوصية تحمي الحياة الشخصية، لكنها لا تحمي انتهاك الحقوق.

ثانياً: الطاعة بدلاً من المساءلة

من أكبر العوائق الثقافية أمام حرية التعبير في السودان النظرة الهرمية للسلطة. فالمسؤول لا يُسأل، والكبير لا يُراجع، والزعيم لا يُنتقد، ورجل الدين لا يُناقش، والمدير لا يُحاسب، والأب لا يُعارَض. هذه الثقافة تجعل المجال العام امتداداً للبيت السلطوي، لا مساحة للمواطنة المتساوية.

في كثير من الأحيان، لا يُنظر إلى السؤال باعتباره حقاً، بل باعتباره سوء أدب. عبارات مثل "يا ولد عيب"، "خلي عندك أدب"، "ما تتكلم قدام الكبار"، "إنت لسه صغير"، "دي مواضيع ما بتخصك"، ليست مجرد تعبيرات اجتماعية عابرة؛ إنها أدوات تربية على الصمت. وحين ينشأ الطفل على أن السؤال وقاحة، يكبر المواطن وهو يعتقد أن مساءلة الدولة خطر، وأن نقد المسؤول خروج عن النظام، وأن طلب المعلومة نوع من التحدي.

هذه الثقافة، التي حافظت عليها كل الأنظمة المتعاقبة على الحكم، لا تنتج مواطنين أحراراً، بل تنتج رعايا مطيعين. وهي تخدم الاستبداد حتى من دون أن تقصد ذلك، لأن النظام القمعي لا يحتاج فقط إلى قوانين تمنع الكلام، بل يحتاج أيضاً إلى مجتمع يعتبر الكلام نفسه مشكلة.

ولهذا فإن بناء ثقافة للتسامح يبدأ من التربية. يجب أن يتعلم الأطفال في البيت والمدرسة أن السؤال ليس وقاحة، وأن الاختلاف ليس عداء، وأن احترام الكبير لا يعني إلغاء عقل الصغير، وأن الأدب لا يعني الصمت. فالمجتمع الذي يمنع أبناءه وبناته من الكلام في صغرهم لا يستطيع أن يطلب منهم ممارسة الديمقراطية في كبرهم.

ثالثاً: النساء والشباب بين التهميش والتأديب الاجتماعي

أكثر الفئات تضرراً من ضعف ثقافة التسامح هي النساء والشباب. فالرجل الكبير في السن، أو صاحب المنصب، أو المنتمي إلى جماعة نافذة، يستطيع غالباً أن يتحدث بصوت أعلى. أما المرأة أو الشاب أو الشخص القادم من هامش اجتماعي أو جغرافي، فيُطلب منه غالباً أن يخفض صوته.

في حالة النساء، لا يتعلق الأمر فقط بالاختلاف السياسي أو الفكري، بل بالسيطرة على الحضور ذاته: ماذا تلبس؟ أين تذهب؟ كيف تتكلم؟ هل تضحك بصوت عالٍ؟ هل تظهر في الإعلام؟ هل تناقش الدين أو السياسة أو الحرب؟ هل تُنتقد رجلاً مشهوراً؟ هل تتحدث عن العنف الذي تعرضت له؟ وهكذا تتحول حرية التعبير إلى معركة يومية حول الحق في الوجود العلني.

وقد أظهرت الثورات السودانية العكس لهذه الصورة النمطية تماماً. فالنساء كن في مقدمة الاحتجاجات، في الشوارع، والهتافات، والخطابة، والتنظيم، والعمل المدني. لكن بعد كل موجة حضور نسائي قوي، يعود المجتمع المحافظ لمحاولة "إعادة النساء إلى مكانهن". ويحدث ذلك عبر التخويف، والتشهير، والسخرية، والتحرش اللفظي، والاتهام في السمعة والدين والأخلاق.

أما الشباب، فيواجهون احتقاراً من نوع آخر. فهم يُمدحون عندما يموتون في المواكب أو يدفعون ثمن التغيير، لكنهم يُستبعدون عندما يأتي وقت اتخاذ القرار. يُطلب منهم أن يكونوا وقوداً للثورة، لا شركاء في الحكم. وهذه مفارقة لا يمكن أن تبني ديمقراطية. فمن دفع ثمن الحرية يجب أن يكون شريكاً في صياغة مستقبلها.

لو ألغينا القوانين المقيدة، وأنشأنا مؤسسات مستقلة، وأوقفنا الرقابة القبلية، ستظل حرية التعبير ناقصة إذا بقي المجتمع يعامل الاختلاف باعتباره إساءة، والنقد باعتباره قلة أدب، والسؤال باعتباره تمرداً، والرأي المخالف باعتباره خيانة أو خروجاً على الجماعة

رابعاً: الدين والتقاليد بين الإيمان والرقابة

الدين عنصر أساسي في حياة السودانيين، ولا يمكن لأي مشروع ديمقراطي أن يتعامل معه باستخفاف أو عداء. لكن المشكلة تظهر عندما يتم استخدام الدين كأداة لإغلاق النقاش العام. فكل رأي في قضايا المرأة، أو القوانين، أو التعليم، أو الحريات، أو العلاقة بين الدين والدولة، يمكن أن يُتهم بأنه إساءة للدين أو خروج على المجتمع.

هذا الخلط بين الإيمان والرقابة يضر بالدين نفسه قبل أن يضر بحرية التعبير. فالإيمان الحقيقي لا يحتاج إلى أجهزة قمعية تحميه من السؤال، ولا إلى حملات تشهير ضد من يفكرون بطريقة مختلفة. والمجتمع المتدين يمكن أن يكون متسامحاً إذا فرّق بين احترام المقدسات وبين منع التفكير.

في السودان، استُخدمت مفاهيم مثل "النظام العام" و"الآداب العامة" و"القيم الدينية" لتقييد النساء والفنانين والكتاب والطلاب والصحفيين. ورغم إلغاء قوانين النظام العام بعد الثورة، إلا أن الثقافة التي صنعتها لم تختفِ تماماً. فما زال كثيرون يعتقدون أن للدولة أو المجتمع الحق في مراقبة أجساد النساء وأصوات الشباب وآراء المختلفين.

ولهذا يجب أن تكون القاعدة واضحة: لا يجوز تقييد حرية التعبير إلا وفق معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبصورة ضرورية ومتناسبة ومحددة. أما العبارات الفضفاضة مثل "إهانة المجتمع" أو "مخالفة العادات" أو "إثارة الجدل" فلا تصلح أساساً لمنع الرأي. كما يجب أن تبقى الدولة على مسافة واحدة من كل الأديان.

خامساً: المعلومات كملكية خاصة للسلطة

من أخطر مظاهر الثقافة السياسية السودانية منذ الاستقلال أن المعلومات تُعامل كملكية خاصة للسلطة، لا كحق عام للمواطنين. فالمسؤول غالباً لا يرى نفسه خادماً عاماً ملزماً بالشفافية، بل حارساً لوثائق ومعلومات لا يجوز الاقتراب منها. ومن يطلب معلومة قد يُعامل كخصم سياسي أو عميل أو صاحب أجندة.

هذه الثقافة أنتجت ثلاثة أمراض خطيرة.

الأول هو نظرية المؤامرة. فبدلاً من اعتبار طلب المعلومات ممارسة طبيعية للمواطنة، يتم تصويره كعمل مشبوه. من يسأل عن الميزانية، أو العقود، أو قرارات التعيين، أو الإنفاق الأمني، أو أرقام الضحايا، قد يُتهم بأنه يعمل ضد الدولة أو يخدم الخارج.

الثاني هو الفساد. فحجب المعلومات هو البيئة المثالية للفساد. كلما قلّت الشفافية، زادت قدرة المسؤولين على التصرف في المال العام دون رقابة. ولهذا فإن حق الحصول على المعلومات ليس مسألة إجرائية، بل أداة أساسية لمحاربة الفساد.

الثالث هو تضخم سلطة الأجهزة الأمنية. ففي السودان، أصبحت الأجهزة الأمنية عبر عقود طويلة ليست فقط حارسة للأسرار، بل مالكة واسعة للمال والنفوذ والاقتصاد والمعلومات. وهذا "الفساد الأمني" أو "فرط الفساد" أخطر من الفساد الإداري العادي، لأنه يجمع بين المال والسلاح والسرية والحصانة.

ولهذا فإن بناء ثقافة حرية التعبير يتطلب بناء ثقافة حق المعرفة. فالمواطن لا يستطيع أن يكوّن رأياً حراً إذا كان محروماً من المعلومات. والرأي العام لا يستطيع مراقبة السلطة إذا كانت الوثائق مغلقة والأرقام مخفية والقرارات تُتخذ في الظلام.

الدين عنصر أساسي في حياة السودانيين، ولا يمكن لأي مشروع ديمقراطي أن يتعامل معه باستخفاف أو عداء. لكن المشكلة تظهر عندما يتم استخدام الدين كأداة لإغلاق النقاش العام

سادساً: القوانين الرقمية واستمرار عقلية القمع

أضاف نظام البشير، ثم السلطات اللاحقة، طبقة جديدة من القيود عبر قوانين الجرائم المعلوماتية. فبدلاً من أن يُنظر إلى الإنترنت كمساحة لتوسيع المشاركة، جرى التعامل معه كخطر يجب ضبطه. وهكذا انتقلت عقلية الرقابة من الصحف الورقية إلى الفضاء الرقمي.

المشكلة ليست في وجود قوانين تعالج الجرائم الإلكترونية الحقيقية، مثل الاحتيال أو الاختراق أو الابتزاز. المشكلة هي استخدام هذه القوانين لمعاقبة النقد السياسي، أو تخويف الصحفيين، أو ملاحقة المواطنين بسبب منشوراتهم. وعندما تستخدم الدولة مفاهيم فضفاضة مثل "الأخبار الكاذبة" أو "الإساءة للسلطات" أو "تهديد النظام العام"، تصبح القوانين الرقمية امتداداً حديثاً لقوانين النظام العام القديمة.

وهنا يتلاقى القانون مع الثقافة. فالمجتمع الذي لا يتسامح مع النقد يسهل على السلطة أن تجرّمه. والمجتمع الذي يعتبر مساءلة المسؤول إساءة يسهل عليه قبول سجن من يكتب منشوراً ناقداً.

سابعاً: القبيلة والجماعة والخوف من الخيانة

في مجتمع متعدد مثل السودان، تلعب القبيلة والعشيرة والجماعة المحلية أدواراً اجتماعية مهمة، أحياناً في الحماية والتضامن وحل النزاعات. لكن هذه الروابط قد تتحول أيضاً إلى قيود على حرية التعبير عندما يصبح نقد الزعيم أو الشيخ أو القائد أو الجماعة خيانة.

في بعض السياقات، لا يُسمح للفرد بأن يتحدث بصفته مواطناً حراً، بل يُطلب منه أن يتحدث بصفته ممثلاً لقبيلته أو منطقته أو أهله. وإذا انتقد ممارسات داخل جماعته، اتُّهم بأنه "يفضح أهله". وإذا دافع عن ضحايا من جماعة أخرى، اتُّهم بأنه تخلى عن جماعته. وفي زمن الحرب تصبح هذه الظاهرة أكثر خطورة، لأن الكلام عن الانتهاكات أو الهوية أو العنصرية أو التعاون مع هذا الطرف أو ذاك قد يعرض صاحبه للتخوين وربما للخطر.

والحل ليس إلغاء الانتماءات الاجتماعية، فهذا غير ممكن ولا مطلوب، بل تحويلها من أدوات صمت إلى فضاءات حوار. فالانتماء الحقيقي للجماعة لا يعني تبرير أخطائها (مسلك القطيع)، بل مساعدتها على تصحيحها.

ثامناً: كيف نبني ثقافة للتسامح؟

بناء ثقافة التسامح لا يتم بالشعارات. يحتاج إلى مشروع طويل يبدأ من الأسرة والمدرسة والإعلام والقانون والمؤسسات السياسية.

أولاً، يجب ترسيخ الحدود القانونية الواضحة لحرية التعبير وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالأصل هو حماية الرأي، بما في ذلك الرأي المزعج أو غير الشعبي أو النقدي. ولا يجوز التقييد إلا في حالات محددة، مثل التحريض المباشر على العنف أو الكراهية التي تهدد حقوق الآخرين، وبقرار قانوني ضروري ومتناسب.

ثانياً، يجب إصلاح التعليم بحيث يشجع التفكير النقدي لا الحفظ والطاعة. فالمدرسة التي تعاقب على السؤال لا يمكن أن تخرج مواطناً ديمقراطياً.

ثالثاً، يجب فتح المجال العام أمام النساء والشباب والمجموعات المهمشة، لا كزينة تمثيلية، بل كشركاء حقيقيين في اتخاذ القرار. ويجب أن تصبح مشاركة النساء في الإعلام والسياسة والإدارة أمراً طبيعياً، لا استثناء يحتاج إلى تبرير.

رابعاً، يجب حماية الحق في الوصول إلى المعلومات، وتغيير عقلية "المعلومة ملك للسلطة" إلى "المعلومة حق للمواطن". وهذا يتطلب قوانين شفافية قوية، ومفوضية مستقلة، ونشراً استباقياً للبيانات العامة.

خامساً، يجب دعم الإعلام المستقل ومنظمات المجتمع المدني والنقابات الحرة، لأنها المدارس العملية للتعدد والاختلاف. فالمجتمع لا يتعلم التسامح في الفراغ، بل عبر مؤسسات تتيح النقاش والمساءلة.

سادساً، يمكن للسودان أن يستفيد من تجارب قريبة في أفريقيا والعالم العربي، خاصة التجارب التي حاولت بعد الثورات أو النزاعات إدماج النساء والشباب في المجال العام، ووضع مواثيق إعلامية ضد خطاب الكراهية، وإنشاء هيئات مستقلة للمعلومات والإعلام. لكن الاستفادة لا تعني النسخ، بل اختيار ما يناسب السياق السوداني.

خاتمة

إن حرية الرأي والتعبير في السودان لن تتحقق بمجرد إسقاط نظام أو تعديل قانون. هذه خطوات ضرورية، لكنها غير كافية. فالمعركة الأعمق هي بناء إنسان ومجتمع يقبلان بأن الاختلاف ليس خطراً، وأن النقد ليس خيانة، وأن السؤال ليس قلة أدب، وأن النساء والشباب ليسوا ضيوفاً في المجال العام، بل أصحابه وشركاؤه.

نحتاج إلى دولة لا تخاف من المواطن، ومجتمع لا يخاف من الرأي، وأسرة لا تخاف من سؤال أبنائها وبناتها، ومدرسة لا تعاقب التفكير، وإعلام لا يستجدي الإذن من السلطة أو المجتمع كي يقول الحقيقة.

فالحرية لا تُبنى فقط في الدساتير، بل في اللغة اليومية، وفي طريقة تربيتنا لأطفالنا، وفي موقفنا من المرأة التي تتكلم، والشاب الذي يعترض، والصحفي الذي يسأل، والمواطن الذي يطلب معلومة. وعندما يصبح الاختلاف أمراً عادياً لا فضيحة، والسؤال حقاً لا تمرداً، يمكن عندها أن نقول إن السودان بدأ فعلاً في بناء ثقافة حرية لا مجرد نصوص عن الحرية.

سفروق
سيرة العنف.. من الإذلال إلى السلطة

د.أحمد الطيب بدرالدين

في أطراف شرق المدينة، داخل بيت عريق حديقته واسعة معتنىً بها، تحيط به أشجار النيم العالية والنخيل، جلس سفروق على كرسي وثير منخفض، يراقب الغبار وهو يتحرك ببطء في ضوء المغيب.

كانت بوابة البيت مفتوحة على آخرها، وسفروق ينظر إلى المارة في الشارع يركضون وهم يحملون أمتعتهم. كان صوت الرصاص يملأ المكان، وأعمدة الدخان ورائحة الدماء والموت تغطي على صراخ الأطفال والنساء.

الفضائيات عبر الهاتف في يده كانت تنقل أخبار القتال في الخرطوم، تتوالى الفيديوهات والمشاهد، لكنه لم يكن يصغي.

كان يجلس هادئاً وكأنه يشاهد فصلاً في ملحمة شكسبيرية يعرف نهايتها مسبقاً.

أصابعه الثقيلة كانت تمسح السفروق القديم الموضوع على ركبتيه، تلك العصا القصيرة المنحنية عند رأسها، المصنوعة من خشب قوي، عصا ملساء عبرت عليها الأكف والدماء والسنوات، لونها بني لامع يتسلل إليه احمرار خفيف عند المنحنى.

في الخارج، مرّ صبيان نحيفان يركضان حفاة خلف شاحنة عسكرية. توقف أحدهما لحظة، ونظر عبر الباب المفتوح إلى الرجل الجالس في الظل.

عينان غاضبتان، جائعتان.

فيهما ذلك البريق الذي يعرفه سفروق أكثر من أي شيء آخر في الدنيا.

ابتسم دون أن يشعر.

ثم عاد ببصره إلى السفروق.

كان أقدم من الدولة نفسها.

أقدم من الرايات التي تعاقبت على البلاد:

راية التركية السابقة،

راية المهدية،

راية الاستعمار البريطاني،

أعلام الحكومات الوطنية،

شعارات الحركة الإسلامية،

والمليشيات التي خرجت من رماد الجميع.

أما سفروق.. فبقي.

مد يده إلى الندبة الغائرة تحت ركبته اليسرى يتحسسها.

لا أحد كان يعرف عمره الحقيقي.

بعض الشيوخ أقسموا أن جدودهم عرفوه في التركية السابقة ضمن جنود الأتراك، وأن آباءهم رأوه بالشكل نفسه أيام المهدية.

الجميع اتفقوا أن اسمه ظهر أول مرة مع جنود الترك سنة 1822، حين تعلم الناس لأول مرة كيف يخافون من الدولة. بل إن أحد الشيوخ كان يؤكد أن سفروق شارك مع محمد الدفتردار في حملاته الانتقامية على السودانيين، وكان يعمل دليلاً له بين القرى ومسارات البادية.

أما هو، فلم يكن يشرح شيئا.

فقط يعرف أن الدنيا ضربته بالسفروق..

قبل أن تعلّمه كيف يحمله.

لم يكن يتذكر وجه أمه. كل ما يعرفه عنها أن اسمها بخيتة، كانت تعيش في بلدة «سفاهة» الواقعة جنوب «الضعين»، وأن أباه كان تاجراً إغريقياً أو جندياً تركياً ضمن قوة تتبع للحكم التركي، مرت من بلدة «قوسينقا» قرب «راجا» في غرب بحر الغزال إلى «بابنوسة». أخذ من والده بياض البشرة والعيون الرمادية.

كانت الحياة تدب في «سفاهة» في الصيف عندما يأتي العرب البقارة بماشيتهم وتجارتهم.

يتضاعف سكان البلدة عشر مرات، وتزدهر الأسواق، وتنتعش أنادي الخمر وبيوت الدعارة في «سفاهة فوق» الواقعة شرق «سفاهة السوق».

هناك نشأ سفروق، الذي لم يعرف الناس له اسماً غيره، لأنه كان دائماً ممسكاً بسفروق قصير.

هناك بدأت حياته الحقيقية.

كل ما يتذكره هو الاحتقار والعطش.

عطش الطفولة الطويل:

للماء،

للطعام،

للحماية،

ولأن ينظر إليه أحد كإنسان.

كان الجميع يحتقره، لهيئته، للون بشرته مثل الجنود الأتراك أو لأن أمه بخيتة التي تعمل في بيوت الدعارة في «سفاهة فوق».. حتى الكلاب كانت تنبح عليه دون غيره.

العالم، في نظر سفروق، لم يكن يرى الأطفال الجائعين. كان يراهم فقط حين يسرقون.

أول شيء تعلمه أن الضرب يأتي دائماً أسرع من الرحمة.

كانوا يضربونه بالسياط أو يرمونه بالسفروق.

كان يسمع صفيره في الهواء.. ثم يشعر بالألم.

في البداية كان يبكي.

لاحقاً صار يعضّ شفتيه بصمت.

ثم اكتشف شيئا غريباً:

أن البشر يتوقفون عن ضربك حين يخافون منك.

منذ تلك اللحظة، لم يعد يريد شيئاً آخر في الحياة سوى أن يجعل الناس يخافون منه.

كانت «سفاهة» في ذلك الزمن بقعة من الطين والأعشاب، تمتد حولها مراع خصبة وغابات كثيفة، تتناثر فيها برك ماء تمتلئ في الصيف لتكفي البشر والبهائم، وتقع على طريق استراتيجي يربط جنوب دارفور ببحر الغزال.

الرجال يرحلون مع المواسم، والنساء يخبزن الصبر مع الدخن، والأطفال يتعلمون باكراً كيف يميزون بين صوت الريح وصوت الخطر.

كان نحيفاً كفرخ دجاج مبتل بماء المطر، يحدق في الناس بعينين رماديتين حادتين أكبر من عمره.

كان يسرق حتى أثناء الأكل.

وحين ضُرب أول مرة، لم يبك.

تلك كانت العلامة الأولى.

الأطفال عادة يبكون، أو يهربون، أو يتوسلون.

أما هو فظل ينظر إلى الرجل الذي ضربه بالسفروق كأنه يحفظ وجهه لشيء سيحدث لاحقاً.

كانت ضربة قوية تحت ركبته اليسرى، تركت أثراً دائماً. خطف ذلك السفروق البني الأملس ذا اللون الأحمر في طرفه، وأصبح لا يفارق يده.

بعد سنوات، صار الجميع يعرفه.

إذا اختفى دجاج،

إذا احترقت قطية،

إذا تعرض طفل للضرب قرب البئر،

فالأصابع تشير نحوه فوراً.

مرة هاجمه كلب في السوق، فربطه على شجرة وضربه حتى الموت، ثم علّقه على الشجرة وجلس على الأرض ينظر إليه مستمتعاً.

كان يكره الصبيان الذين لديهم بيت وأهل بشكل خاص.

ملابسهم النظيفة،

طريقة كلامهم،

ثقتهم بأنفسهم..

كل ذلك كان يشعل داخله نار الحرمان.

مرة أمسك بابن أحد التجار قرب شجرة خلف السوق، لأنه سخر منه قائلا:

«سفروق... أمك واحد، أبوك عشرة».

طرحه أرضاً وضربه ضرباً مبرحاً، ثم وضع السفروق حول رقبته وهمس:

«الناس الزيكم ديل ما بخافوا إلا لمن يدقوهم»

كان عمره يومها أقل من أربعة عشر عاماً.

حين قوي قليلاً، أخذه أحد تجار الإبل إلى قرية اسمها «كَبُر الهبوب» شمال بارا في كردفان، ليعمل مع الرقيق والرعاة.

ظن التاجر أنه استأجر صبياً يساعده في العمل، ولم يدرك أنه أدخل إلى زريبته وحشاً.

هناك، لأول مرة، صار تحت يده أناس أضعف منه.

كان قاسياً عليهم بصورة أربكت حتى سيده.

يضرب بلا سبب،

يكذب بلا تردد،

ويستمتع بإذلال من يخافونه.

وكان يشعر براحة غريبة كلما تسبب في إيذاء الآخرين.

عندما يعاقبه سيده يشعر بمتعة عجيبة وقوة أكثر ويزداد قسوة.

لكن أسوأ ما فيه لم يكن العنف، بل تلك السعادة الخفية التي تظهر على وجهه بعده.

كأن عقله يعود إلى توازنه كلما أحدث ألماً للآخرين، وكثر صراخهم ومعاناتهم..

كان العنف يخلق في نفسه نشوة ومتعة، يجعل الدوبامين يتفجر في جسمه! ويشعر بلذة واسترخاء عجيب بعدها..

مرة طعن راعياً بسبب شجار على الماء.

ومرة حبس صبياً داخل زريبة الغنم لأنه سرق اللبن.

وما من بنت خرجت لجمع الحطب وحدها إلا واعتدى عليها.

وحين اشتكى الناس منه، قال سيده متنهداً:

«الولد دا أبوه شيطان.. النار ذاتها ما بتنفع معاه».

ثم جاءت أخبار اندلاع ثورة يقودها رجل يقول إنه المهدي.

كانت سنة 1883.

الرجال يتحدثون عن الانضمام إلى جيش المهدي والجهاد ضد الأتراك.

لكن سفروق لم يكن يهتم بكل ذلك.

الشيء الوحيد الذي فهمه أن البلاد دخلت عصراً جديداً.

وحين قرر سيده إرسال بعض الرجال إلى جيش المهدي المحاصِر للأبيض، كان أول اسم يذكره هو سفروق.

ليس إيماناً به.. بل تخلُّصاً منه.

في الليلة التي سبقت الرحيل، جلس سفروق خارج الزريبة، يمسح السفروق القديم بقطعة قماش مبللة.

كان القمر شاحباً، والهواء مليئاً برائحة الغبار والحطب

وفجأة شعر بشيء لم يشعر به من قبل

الفرح

ليس لأنه سيقاتل في سبيل الله،

ولا لأنه يؤمن بالثورة على الأتراك،

بل لأنه فهم أخيراً أن العالم فتح له الباب الذي ظل يبحث عنه طوال عمره،

الباب الذي يستطيع عبره إيذاء الناس دون أن يعاقبه أحد.

حين وصل إلى جيش المهدي، وجده مثل عاصفة من الغبار والعرق والتكبير وكأنه يوم القيامة.

رجال حفاة،

خيول وجمال،

ورايات سوداء وخضراء وحمراء

تسد الأفق كطيور جارحة.

لكن سفروق لم يرَ في ذلك جهاداً ولا خلاصاً.

رأى فقط رجالاً يشبهونه..

رجالاً خرجوا من الجوع والقهر، وفجأة صاروا يحملون السيوف ويأمرون الآخرين بالركوع.

ومنذ معركة تحرير الأبيض التي أبلى فيها بلاءً حسناً، فهم القاعدة بسرعة:

كلما ازداد قسوة، قرّبه القادة إليهم أكثر.

كان يدخل المعركة كأنه يعود إلى طفولته لينتقم من العالم كله دفعة واحدة.

يطعن بنشوة،

يضرب الرقاب بلا تردد،

ويحرق البيوت وهو يضحك وسط الصراخ.

أما أكثر ما كان يثير انتباه القادة، فكان هدوؤه بعد القتل.

بينما يرتجف الآخرون أو يتقيأون بعد المعارك، كان هو يجلس قرب النار، يأكل بصمت، ويمسح الدم عن السفروق كما لو أنه يعتني بحصانه.

وذات مرة، بعد مذابح فظيعة في جبال النوبة ارتكبها ضد خصوم الخليفة، حرق فيها الآلاف أحياء، استدعاه خليفة المهدي إلى مجلسه.

لم يكن يحضر مجلس الخليفة قبل ذلك.

جلس بعيداً متوقعاً أن يعاقبه ويوبّخه الخليفة.

ظل الخليفة يراقبه طويلاً قبل أن يقول:

«سفروق! قالوا لي إنك ما بتخاف»!

رفع كتفيه دون جواب.

ثم سأل الخليفة جميع القادة في المجلس!

«إنتو بتقاتلوا لي شنو؟»

كانت إجابات الرجال كلها حول:

- قتال أعداء خليفة المهدي،

- إعلاء راية المهدية،

- الجهاد في سبيل الله،

- الدفاع عن الدين والوطن،

- قتال الكفار وناكري المهدي،

لكن سفروق لم يكن يشعر يوماً بشيء من ذلك.

نظر الخليفة إليه منتظراً إجابته!

- وإنت يا سفروق، بتكاتل في شان شنو؟

بعد صمت قصير قال سفروق:

- «عشان الناس تعرف مقامها يا خليفة المهدي»..

ابتسم الخليفة ابتسامة رضا، مسح على لحيته بيده اليسرى ثم نقل بصره إلى بقية القادة دون أن يتكلم.

في ذلك المساء، خرج سفروق من مجلس الخليفة وقد فهم شيئاً جديداً عن الدنيا:

رجال السلطة لا يهمهم الإيمان.

هم فقط يريدون رجالاً مستعدين لفعل ما يخشاه الآخرون.

ومنذ ذلك اليوم، بدأ صعوده الحقيقي.

أهداه الخليفة حصاناً بكامل عدته الفاخرة،

وبيتاً كبيراً في حي الملازمين،

وأصبحت لديه زوجة أولى وزوجة ثانية،

ورجال بأسلحتهم يتبعونه واسم يخافه الناس قبل أن يروه،

وصار يحضر اجتماعات مجلس الخليفة.

أصبح يشعر للمرة الأولى أن العالم يعترف بوجوده.

لم يعد الطفل الذي يُضرب إذا سرق قطعة خبز.

الآن، حين يدخل مدينة، يهتف الرجال «الله أكبر ولله الحمد»، وتنخفض العيون أمامه.

كان ذلك، بالنسبة لسفروق، أقرب إلى الخيال.

لكن السلطة، مثل النار، لا تكتفي أبداً.

كلما ارتفعت مكانة سفروق، ازداد جوعه.

صار يستمتع بالأشياء الصغيرة:

ارتجاف الأصوات،

انحناء الرؤوس،

وصمت الشيوخ والأعيان حين يدخل المجلس.

كان يحتقرهم، وبشكل خاص:

الفقهاء،

الكتبة،

زعماء القبائل،

كبار التجار،

والمتعلمين،

الذين يتحدثون بهدوء وثقة..

هؤلاء كانوا يذكّرونه دائماً بذلك الطفل الحافي الذي كان الناس يبعدونه عن مجالسهم ككلب ضال.

ولهذا، حين بدأت الصراعات والخلافات داخل الدولة المهدية، اختار سفروق المكان الذي يناسبه أكثر من ساحات القتال:

سجن السابر بأم درمان.

هناك اكتشف موهبته الحقيقية.

أصبح صديقاً لإدريس ود السابر، مدير السجن، وجد أنه يشبهه في كل شيء، حيث إن ود السابر كان زعيم عصابة من اللصوص والقتلة وقطّاع الطرق في زمن الحكم التركي قبل انضمامه إلى المهدية.

كان سفروق يعرف كيف يجعل الرجال ينكسرون.

ليس بالضرب فقط، بل بالإذلال.

يجبر التاجر المتكبر على تنظيف الأرض،

والمتعلم على التوسل أمام الجنود،

والشيخ الوقور على سماع الشتائم من صبية صغار.

كان يراقب تلك اللحظات بعينين هادئتين، كفلاح يتأمل محصوله.

أحضروا إليه القائد الزاكي طمل محكوماً عليه بالسجن.. كان الزاكي طمل يصوم الاثنين والخميس في حبسه، مما استفز سفروق.. فقال له لماذا لا تتقرب إلى الله أكثر وتصوم الدهر كله؟! لم يدرك الزاكي أن سفروق كان يعني منعه من الطعام والشراب تماماً حتى مات، في ما كان يعرف بالموت بالصبر.

في تلك الليلة، جلس سفروق وحده خارج السجن، ممسكاً بالسفروق القديم.

كان المطر خفيفاً، والطين يلتصق بالحذاء وصوت الرعد والبرق، أجواء تشبه «سفاهة».. تلك الذكرى القاسية.

فجأة تذكر شيئاً لم يفكر فيه منذ سنوات:

وجه الرجل الذي ضربه أول مرة وهو صبي في «سفاهة السوق».

أدرك عندها حقيقة غريبة.

هو لم يتوقف يوماً عن كونه ذلك الطفل.

كل ما حدث أنه بدل موقعه فقط.

في الماضي كان الآخرون يقذفونه بالسفروق.. والآن أصبح السفروق في يده هو..

ثم سقطت المهدية.

ودخل الإنجليز البلاد بوجوه باردة وملابس مرتبة ورائحة صابون غريبة.

هرب رجال الأمس،

وقتل بعضهم،

وتخلى آخرون عن المهدية،

أما سفروق، فاختفى لسنوات.. حتى ظن الناس أنه قد مات.

ثم فجأة ظهر بين جنود الإنجليز.

لا أحد عرف كيف وصل إلى الإدارة الجديدة، لكن الإنجليز أحبوا فيه شيئاً مهماً:

أنه يعرف البلاد،

ويعرف الناس،

وليس لديه أدنى تردد في فعل الأشياء القذرة.

وفي سنوات قليلة، صار ظلاً يتحرك بين السجون ومكاتب المخبرين وأسواق المدن.

«لو جاك سفروك.. أهلك فقدوك».

هكذا كان الناس يقولون.

ومع السنوات تبدلت الحكومات والرايات، لكنهم كانوا يعودون إليه دائماً.

التركية،

المهدية،

الإنجليز،

الحكومات الوطنية،

العسكر،

المليشيات،

كلهم احتاجوا رجلاً يعرف كيف يصنع الخوف.

وحين جاءت سنوات الحركة الإسلامية، شعر سفروق أنه وصل أخيراً إلى الزمن الذي يشبهه أكثر من كل ما سبقه.

أحب فيهم الرعب الذي صنعوه:

بيوت الأشباح،

الوجوه المرتعشة،

السياسيين المختفين،

وقرى تحترق بينما يواصل الجنود صلاتهم بهدوء.

وأن العلو في هذا العهد لمن يمارس العنف والقتل..

هناك شعر للمرة الأولى أنه بين أهله الحقيقيين.

كان بينهم مجند شاب يتبعه أينما ذهب.

صامت،

حاد النظرات،

يتعلم بسرعة،

ويراقب التعذيب كما يراقب طفل نجاراً يصنع أثاثاً فاخراً.

وحين سأله الآخرون عن سبب تعلقه بسفروق، كان يقول:

«الناس كلهم بكضبوا.. إلا سفروق».

كان الفتى قد نزحت أسرته إلى جنوب الخرطوم بعد أن أحرق جنود النظام نفسه قريتهم البعيدة.

عيناه كانتا تحملان الجوع والغضب القديم الذي يعرفه سفروق.

ذات ليلة قال لسفروق مترددا: «عايز أتعلم منك الشغلة الصاح»!

مع السنوات، صار الفتى أكثر شبهاً به.

نفس الصمت.

نفس البرود.

ونفس الجوع المختبئ داخل العينين.

في ذلك اليوم والحرب اندلعت في الخرطوم، قال للفتى: سوف تأخذ هذا السفروق القديم.

فرح الشاب وكأنه سوف يأخذ البركة من شيخ!

ثم قال لسفروق: «لو سألوني.. أقول أنا منو؟»

ابتسم سفروق ابتسامة باهتة وقال: «ما تديهم اسمك الحقيقي».

ثم اقترب منه وهمس: «سمي نفسك الحاجة البتخلي الناس تخاف».

ساد الصمت لحظة.

ثم أضاف وهو يغلق عينيه ببطء:

«قول ليهم أبوي سفروق..

أمشي.. وما تخاف..

إنت ما عندك بداية..

إنت امتداد.»

قال الشاب مترددا: «أنا ما حصل سألتك.. إنت منو يا سفروق؟ لا زول بعرف أهلك.. لا قبيلتك.. لا حتى عمرك الحقيقي».

ظل سفروق يمرّر أصابعه على الخشب الأملس، ثم ابتسم ابتسامة صغيرة متعبة.

وقال لأول مرة، كأنه يحدث نفسه: «أنا؟..»

رفع عينيه نحو الشاب.

«أنا النفس البشرية..

أنا الحقيقة التي يهرب منها الناس..

أنا الشر البطلع من البشر لمن يغيب الحساب..

أنا اللعنة»!!!

ثم سكت قليلاً..

«أنا الخوف.. الجوع.. والحقد البتربُّوه جواكم وتقولوا ديل ما نحنا»!

تحرك ضوء النار على الندبة القديمة تحت ركبته.

ثم مد يده إلى السفروق القديم، وظل ينظر إليه طويلاً، كأنه يرى عمره كله محفوراً في ذلك الخشب:

الدم،

الطين،

السجون،

القرى المحترقة،

والوجوه التي نسي أسماءها.

ثم ناوله للشاب ببطء.

وحين لامست أصابع الفتى الخشب الأملس، ارتعش،

شعر بشيء بارد يتحرك داخله..

شيء يشبه الطمأنينة أو اللعنة.

قال الشاب بصوت منخفض: «وإنت.. حتمشي وين؟»

ابتسم سفروق لأول مرة منذ سنوات طويلة.

ثم قال: «أنا؟.. أنا خلاص انتهيت».

لكنه كان يعرف أنه يكذب.

في الخارج، كانت أصوات الرصاص تقترب من البيت.

أما سفروق، فأسند رأسه إلى الكرسي وأغلق عينيه ببطء.

وللمرة الأولى منذ مئات السنين لم يشعر بالخوف من الغد.

لأن البلاد، كما فهم أخيراً، لم تعُد تحتاج إليه شخصياً..

فهي تعرف كيف تصنع سفروقاً آخر.

29 مايو 2026

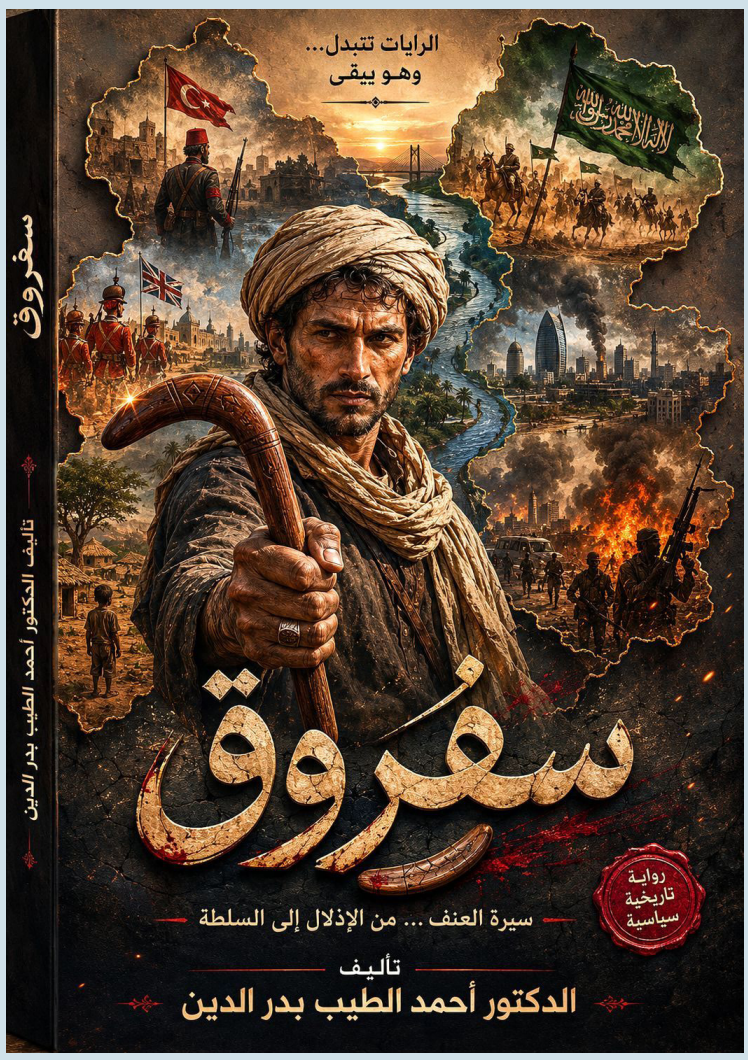

«بنات وبس».. لمة عيد في مقهى عندليب الثقافي

القاهرة: (ديسمبر)

نظّمت مبادرة «بنات وبس» أمسية «الخميس في عندليب» ضمن فعاليات لمة العيد، بمشاركة واسعة من النساء والفنانات وصاحبات المشاريع الصغيرة المختلفة، وذلك بمركز عندليب الثقافي. تضمنت الفعالية جلسة حوارية بعنوان «كيف كنا وكيف أصبحنا اليوم؟» قدّمتها الأستاذة اعتزاز سليمان، لعكس تجارب التغيير والتطور الشخصي.

وتضمن البرنامج فقرات فنية متنوعة، شملت أغاني الدلوكة والتراث السوداني، حيث قدّمت الفنانة حنان المنصوري مقطوعات موسيقية على آلة الكمان، كما شاركت الفنانة سالي مصطفى بعزف على آلة العود، فيما أحيت الفنانة مودة المأمون فقرة غنائية بدأت بأغنيات الجلسات السودانية. كما شاركت الفنانة التشكيلية منى عبداللطيف بمعرض فني متنوع، أعلنت الجهة المنظمة استمراره حتى الخميس المقبل بمقهى عندليب الثقافي.

وأكدت مبادرة «بنات وبس» أن الفعالية تأتي في إطار تعزيز مساحات التواصل الاجتماعي والثقافي للنساء، وإتاحة فرص لعرض المبادرات والمشروعات النسائية بالتزامن مع مناسبة عيد الأضحى المبارك.

صعوبات تواجه السودانيين بسبب تعطل تطبيق «بنكك» وانخفاض سعر الصرف

القاهرة: (ديسمبر)

أثار توقف تطبيق «بنكك» الخاص ببنك الخرطوم موجة استياء واسعة وسط مستخدمي التطبيق خاصة خارج السودان، وفي مصر واجه آلاف السودانيين صعوبات كبيرة في تحويل مصروفاتهم بسبب عطل صاحب التطبيق ليوم كامل خلال الأسبوع الماضي. وفي ذات الوقت يشهد الجنيه السوداني تراجعاً ملحوظاً مقابل الدولار وعملات أجنبية أخرى يوم الثلاثاء 9 يونيو 2026، حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي 4620 جنيه سوداني، الجنيه المصري 88 جنيه سوداني، الدرهم الإماراتي 1300 جنيه سوداني، الريال السعودي 1200 جنيه سوداني.

وعلى الرغم من شكاوى رواد مواقع التواصل الاجتماعي من عدم تمكنهم من الدخول إلى التطبيق وإجراء التحويلات المالية، لم يصدر بنك الخرطوم توضيحاً بذلك.

السفارة توضح ملابسات وفاة مواطن سوداني بمقرها

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت سفارة السودان بالقاهرة، الأسبوع الماضي وفاة المواطن السوداني حامد علي آدم «64» عاماً، عقب إحضاره إلى مقر السفارة بواسطة السلطات المصرية، لإجراء إصدار وثيقة سفر بغرض ترحيله إلى السودان.

وأكد بيان صادر عن السفارة اتخاذها كافة الإجراءات الخاصة بإثبات حالة الوفاة بحضور النيابة والسلطات المصرية. ودعت السودانيين إلى ضرورة حمل أوراقهم الثبوتية بشكل دائم والتقيد التام بالقوانين المصرية المنظمة للإقامة.

ولم يوضح البيان الصادر عن السفارة الملابسات التي صاحبت وفاة حامد علي آدم ومدى ارتباطها بظروف اعتقاله، وما إذا كانت النيابة المصرية قد قررت التحقيق في الحادثة ما يترك العديد من علامات الاستفهام بعد وفاة عدد من المواطنين السودانيين في ظروف مشابهة.

التعليم العالي تهدد بمحاسبة الجامعات التي تخالف قرار إغلاق مراكزها الخارجية

القاهرة: (ديسمبر)

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قراراً ملزماً يقضي بعودة جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى مقارها الأصلية المرخصة داخل السودان، مع إغلاق المراكز الفرعية ومراكز النزوح واللجوء داخل وخارج البلاد، وذلك في موعد أقصاه الأول من أغسطس 2026.

وأوضح بيان صادر عن الوزارة أن هذه الخطوة تستند إلى أحكام قانون تنظيم التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2021، وإلى توجيهات مباشرة من مجلس الوزراء بضرورة إعادة الجامعات إلى مقارها الرسمية، مؤكدة أن الإدارات المعنية مطالبة باتخاذ التدابير الفورية لتنفيذ القرار دون تأخير.

وشدد الوزير على أن المؤسسات التي لا تلتزم بتنفيذ القرار في الموعد المحدد ستواجه إجراءات صارمة، من بينها عدم السماح لها بقبول أو اعتماد طلاب جدد ضمن دورة القبول الجامعي للعام الأكاديمي 2026/2027.

لائحة جديدة لتنظيم أوضاع اللاجئين بمصر.. ومجموعات حقوقية سودانية ترحب

القاهرة: (ديسمبر)

أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي القرار رقم 1568 لسنة 2026 باعتماد اللائحة التنفيذية لقانون اللجوء رقم 164 لسنة 2024 والذي يمنح وزارة الداخلية الاختصاص من خلال اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في البت في طلبات اللجوء وتقنين أوضاع اللاجئين.

ونصّ القرار على استمرار العمل ببطاقات اللاجئين وطالبي اللجوء السارية الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل العمل بهذا القرار لحين انتهاء صلاحيتها أو إصدار اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين للوثائق الجديدة، وتتولى اللجنة الدائمة لشئون اللاجئين تنظيم التعاون مع المفوضية السامية واستلام بيانات اللاجئين خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرار.

حقوق وضمانات

وتضمنت اللائحة التنفيذية للقرار تعريفات اللاجئ وطالب اللجوء. وحددت الفئات الأولى بالرعاية وهم ذوو الإعاقة، المسنون، الحوامل، ضحايا الاتجار بالبشر أو التعذيب أو العنف الجنسي، الأطفال غير المصحوبين. وخصصت اللائحة التنفيذية عدداً من القواعد المنظّمة للتعامل مع الطفل غير المصحوب والذي حددته بأنه أجنبي لم يبلغ 18 سنة، منفصل عن أبويه وأقاربه، ولا يتولى رعايته بالغ مسؤول قانوناً.

وحددت اللائحة قواعد لفحص طلبات اللجوء والتي تتولاها اللجنة، على أن تكون المدة المحددة للفصل في طلب اللجوء هي ستة أشهر لمن دخل بطريق مشروع، وسنة لمن دخل بطريق غير مشروع. وحددت اللائحة التنفيذية أسباب رفض طلب اللجوء من بينها تكرار طلب تم الفصل فيه دون أدلة جديدة، أو التمتع بحماية دولة أخرى، عدم وجود خوف جدي، تقديم مستندات مزورة، أو زوال ظروف الاضطهاد.

ووفرت اللائحة التنفيذية لقانون اللجوء حقوقاً للاجئين، وهي الحق في الحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الأساسية بذات القواعد التي يُعامَل بها المواطنون المصريون، بجانب تيسير التحاق الأطفال بمراحل التعليم الأساسي. وضمنت اللائحة عدداً من الإجراءات الخاصة بالفئات الأولى بالرعاية، حيث تُمنح الفئات الأولى بالرعاية أولوية في دراسة وفحص طلبات اللجوء بجانب توفير المساعدة القانونية أو التمثيل القانوني مجانًا عند الاقتضاء.

ترحيب مجموعات حقوقية

أثار صدور اللائحة التنفيذية لقانون اللجوء 164 لسنة 2024 مخاوف في أوساط اللاجئين في مصر خاصة السودانيين الذين يحتلون المركز الأول في تعداد طالبي اللجوء. وفي هذا الاتجاه رحبت المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات وهيئة محامي دارفور بصدور اللائحة التنفيذية لقانون اللجوء المصري التي نُشرت في الجريدة الرسمية للدولة ودخول القانون حيز التنفيذ الفعلي بعد تعيين رئيس اللجنة الدائمة لشئون اللاجئين. وأكدت هيئة محامي دارفور والمجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات في بيان مشترك أن حاملي كروت المفوضية وطالبي اللجوء الموقوفين في قضايا مخالفات الإقامة القانونية أصبحوا مشمولين بأحكام هذا القانون، وبناءً على ذلك تعتزم المجموعة والهيئة تقديم مذكرة رسمية لرئيس اللجنة الدائمة لشئون اللاجئين للمطالبة بالإفراج عن هؤلاء المحتجزين السودانيين بأقسام الشرطة المصرية وتمكينهم من توفيق أوضاعهم القانونية، مع التوضيح بأن هذا الطلب يستثني تماما أي فرد تواجهه بلاغات جنائية خارج نطاق مخالفات الإقامة.

تنسيق مصري وأممي

من جانبها قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنها تتطلع لمواصلة التعاون البنّاء مع الحكومة المصرية دعماً لعملية التنفيذ وضمان حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الحماية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لمصر. وأكد المكتب الإعلامي لمفوضية شؤون اللاجئين في مصر أن صدور اللائحة التنفيذية لقانون اللجوء المصري يشكل خطوة مهمة نحو استكمال إنشاء نظام وطني للجوء، مشيرًا إلى أن المفوضية تقوم حالياً بدراسة اللائحة بشكل مفصل بالتعاون مع خبرائها القانونيين في المقر الرئيسي.

وأضاف المكتب الإعلامي في تصريحات صحفية أن الجوانب التشغيلية والفنية تتطلب دراسة وتحليلاً تفصيلياً كما هو الحال مع أي إطار قانوني ومؤسسي جديد، وأن المفوضية تواصل مراجعة اللائحة التنفيذية والانخراط مع السلطات المعنية، مشيرة إلى أن أولويتها تبقى ضمان حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الحماية، وأن تتم عملية الانتقال إلى نظام اللجوء الوطني بصورة سلسة وتدريجية .

تمديد فترة تخفيض رسوم الجوازات للسودانيين بالخارج حتى 20 أغسطس 2026

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت سفارة السودان لدى مصر عن تمديد فترة تخفيض رسوم استخراج الجواز الإلكتروني بنسبة 30% حتى 20 أغسطس القادم.

وقالت السفارة في تعميم صحفي صدر يوم الأحد 7 يونيو 2026، إن القرار سارٍ في جميع البعثات الدبلوماسية السودانية بالخارج، مشيرة إلى أن التخفيض الذي تم تمديده بدأ من 20 مايو 2026، ويستمر حتى 20 أغسطس 2026.

من الجنجويد إلى السلطة:

كيف كافأ السودان مرتكبي جرائم الحرب وترك الضحايا بلا عدالة؟

تقرير لـ«تروث آوت» يسلط الضوء على ثقافة الإفلات من العقاب في السودان

عواصم: (ديسمبر)

نشرت منصة تروث آوت (Truthout) الأمريكية المستقلة في الثالث من يونيو 2023 تقريراً استقصائياً بعنوان «في السودان يُكافأ مرتكبو جرائم الحرب بينما يعاني المدنيون» سلط الضوء على واحدة من أخطر القضايا التي ظلت تلاحق السودان لعقود وهي غياب المحاسبة واستمرار الإفلات من العقاب.

ويذهب التقرير إلى أن الحرب الحالية في السودان لم تنشأ من فراغ بل جاءت نتيجة تراكمات طويلة سمحت لأشخاص ارتبطت أسماؤهم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالانتقال من ساحات القتال إلى مراكز النفوذ السياسي والعسكري دون أن يواجهوا أي مساءلة حقيقية.

ويركز التقرير بشكل خاص على قوات الدعم السريع التي تعود جذورها إلى مليشيات الجنجويد المتهمة بارتكاب فظائع واسعة النطاق خلال حرب دارفور. فبدلاً من محاكمة قادتها أو فتح ملفات الانتهاكات التي ارتكبت بحق المدنيين جرى دمج هذه المجموعات في مؤسسات الدولة ومنحها وضعاً قانونياً رسمياً مما عزز نفوذها لتتحول تدريجياً إلى قوة عسكرية نافذة الأمر الذي مهد لها الطريق لتصبح رقماً صعباً في المعادلة العسكرية والسياسية بالبلاد.

ويعتبر التقرير أن صعود قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو يمثل أوضح مثال على هذا المسار. فالرجل الذي ارتبط اسمه بالحرب في دارفور أصبح لاحقاً أحد أبرز الشخصيات السياسية في السودان وشغل منصب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي بعد سقوط نظام عمر البشير. ويرى التقرير أن هذه الترقية السياسية حملت رسالة خطيرة مفادها أن الاتهامات بارتكاب جرائم حرب لا تشكل عائقاً أمام الوصول إلى السلطة بل قد تتحول في بعض الأحيان إلى مصدر قوة ونفوذ.

وبحسب التقرير فإن ما حدث على أرض الواقع يشبه منح عفو غير معلن

للعديد من قادة وعناصر المليشيات. فبينما ظل الضحايا ينتظرون العدالة ويحملون آثار وتبعات القتل والتهجير والعنف الجنسي لسنوات طويلة، تمكن المتهمون بالضلوع في تلك الجرائم من تعزيز مواقعهم السياسية والعسكرية والحصول على امتيازات جديدة.

كما ينتقد التقرير النهج الذي اتبعته الحكومات السودانية المتعاقبة وبعض الأطراف الدولية والإقليمية التي فضلت عقد التسويات السياسية السريعة على حساب العدالة. فقد ركزت معظم الاتفاقات على تقاسم السلطة ووقف القتال دون معالجة الانتهاكات السابقة أو تقديم المسؤولين عنها إلى المحاكم. ويرى التقرير أن هذا النهج أسهم في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب ومنح الجماعات المسلحة انطباعاً بأن القوة العسكرية يمكن أن تضمن المكاسب السياسية وتحمي من المساءلة القانونية. كما أدى تجاهل مطالب الضحايا إلى إضعاف الثقة في عمليات السلام وإلى تعميق الشعور بالغبن لدى المجتمعات التي تحملت العبء الأكبر من الحروب والنزاعات.

ويشير التقرير إلى أن غياب العدالة على مدى سنوات طويلة ترك جروحاً عميقة في نفوس المجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة ولا سيما في إقليم دارفور. فقد وجد آلاف الضحايا والناجين أنفسهم أمام مشهد مؤلم يتمثل في صعود شخصيات وقادة ارتبطت أسماؤهم بانتهاكات واسعة إلى مواقع النفوذ والسلطة داخل مؤسسات الدولة. ويرى التقرير أن هذا الواقع عزز الشعور بأن العدالة تُطبق على الضعفاء فقط بينما يتمتع أصحاب النفوذ بالحماية والحصانة. كما أدى ذلك إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة وفي جدية الحكومات المتعاقبة في معالجة إرث الانتهاكات. وبالنسبة لكثير من الضحايا فإن استمرار هذا الوضع لم يكن مجرد فشل قانوني بل رسالة قاسية مفادها أن معاناتهم وتضحياتهم لم تحظ بالاعتراف أو الاهتمام الذي تستحقه.

ويخلص التقرير إلى أن الأزمة السودانية الراهنة هي في جوهرها نتيجة مباشرة لإرث طويل من الإفلات من العقاب. فكلما تم تجاهل الجرائم السابقة وإغلاق ملفاتها دون محاسبة أصبحت فرص تكرارها أكبر. ولذلك ويرى التقرير أن أي حديث عن سلام دائم في السودان لن يكون ذا معنى ما لم يترافق مع عدالة حقيقية ومحاسبة واضحة للمسؤولين عن الانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال العقود الماضية.

الأبنوسة من أجل الأمل.. مبادرات إنسانية ترسم البسمة على وجوه اللاجئين والنازحين

هاجر عدلان: نعمل لتعزيز الكرامة الإنسانية والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً

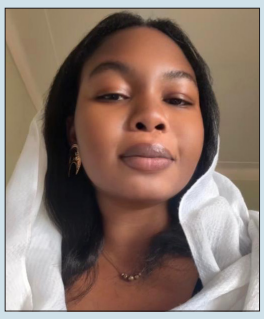

حوار: ملاك جمال بلة - كمبالا: (ديسمبر)

في وقت تتزايد فيه التحديات الإنسانية التي تواجه اللاجئين والنازحين في المنطقة، تبرز المبادرات الوطنية كإحدى أهم أدوات الاستجابة السريعة والداعمة للفئات المتضررة. ومن بين هذه المبادرات الإنسانية الفاعلة تأتي «منظمة الأبنوسة من أجل الأمل»، التي كرست جهودها لدعم اللاجئين والنازحين والمجتمعات المتأثرة بالأزمات من خلال برامج متعددة تستهدف تحسين ظروف الحياة وتعزيز الكرامة الإنسانية.

في هذا الحوار تتحدث الأستاذة هاجر عدلان، مديرة البرامج بمنظمة «الأبنوسة من أجل الأمل»، عن تجربة المنظمة منذ تأسيسها، وأبرز مشاريعها الإنسانية، وأنشطتها خلال عيد الأضحى المبارك، فضلاً عن التحديات التي تواجه العمل الإنساني وآفاقه المستقبلية.

منظمة حديثة برؤية إنسانية واسعة

(ديسمبر): بدايةً، هل يمكن أن تعرفنا بـ«منظمة الأبنوسة من أجل الأمل» ورسالتها الأساسية في خدمة اللاجئين والنازحين؟

في البداية نشكر صحيفة (ديسمبر) على جهودها المقدرة في توثيق وتسليط الضوء على المبادرات الإنسانية ومجهودات الأفراد والمؤسسات العاملة في هذا المجال.

«الأبنوسة من أجل الأمل» منظمة إنسانية ومجتمعية تأسست عام 2025، وتعمل على دعم اللاجئين والنازحين والمجتمعات المتأثرة بالأزمات، من خلال تنفيذ برامج الحماية وسبل كسب العيش والتعليم والصحة والاستجابة الإنسانية الطارئة. تتمثل رسالتنا الأساسية في تعزيز الكرامة الإنسانية وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً من الوصول إلى حياة أكثر استقراراً وأمناً.

تدخلات إنسانية في أوغندا وجنوب السودان والنيل الأزرق

(ديسمبر): ما أبرز البرامج والمشروعات التي تنفذها المنظمة حالياً داخل المعسكرات التي تعملون بها؟

تعمل المنظمة على تنفيذ عدد من البرامج والتدخلات الإنسانية التي تشمل توزيع المساعدات الإنسانية ودعم سبل كسب العيش وتحسين الظروف المعيشية للأسر المتضررة.

وخلال الفترة الماضية نفذت المنظمة عدداً من الأنشطة الإنسانية في معسكر كريانذنقو بأوغندا، شملت توزيع مواد غذائية وملابس وتنظيم يوم ترفيهي للأطفال بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

كما نفذت المنظمة نشاطاً إنسانياً في معسكر قرم بدولة جنوب السودان تضمن توزيع ملابس متنوعة ومشمعات ومواد غذائية للأسر المحتاجة.

ومؤخراً نفذت المنظمة، بالشراكة مع منظمة NPA، مشروع توزيع سلال غذائية بمنطقة زوزك في محلية الكرمك بولاية النيل الأزرق، استهدف الأسر المتأثرة بالأوضاع الإنسانية الصعبة.

تعمل المنظمة على تنفيذ عدد من البرامج والتدخلات الإنسانية التي تشمل توزيع المساعدات الإنسانية ودعم سبل كسب العيش وتحسين الظروف المعيشية للأسر المتضررة

العيد في المعسكرات.. احتياجات تتجاوز الغذاء

(ديسمبر): كيف تقيّمون احتياجات اللاجئين والنازحين خلال المناسبات الدينية وخاصة عيد الأضحى المبارك؟

تزداد احتياجات اللاجئين والنازحين خلال المناسبات الدينية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأسر داخل المعسكرات. فالعيد يمثل مناسبة اجتماعية مهمة، إلا أن كثيراً من الأسر تفتقر إلى القدرة على توفير احتياجاتها الأساسية.

ومن هذا المنطلق نسعى إلى أن تشمل تدخلاتنا الجوانب الغذائية والاجتماعية والنفسية معاً، حتى يشعر المستفيدون بفرحة العيد ويحافظوا على كرامتهم الإنسانية.

وقد كانت منظمة «الأبنوسة من أجل الأمل» حاضرة في معظم المناسبات الدينية داخل معسكر كريانذنقو، سواء خلال عيد الأضحى المبارك أو احتفالات عيد الميلاد المجيد، حيث شاركنا أهلنا المسيحيين احتفالاتهم في عدد من الكنائس بأوغندا، إيماناً منا بأهمية التعايش واحترام التنوع الديني والثقافي.

مبادرة «فرحة عيد الأضحى المبارك»

(ديسمبر): ما هي الأنشطة والمبادرات التي أطلقتها المنظمة بمناسبة عيد الأضحى لهذا العام؟

أطلقت المنظمة مبادرة «فرحة عيد الأضحى المبارك» بالشراكة مع مبادرة «الأيادي الخضراء»، والتي هدفت إلى إدخال الفرحة والسرور إلى قلوب الأطفال والأسر داخل المعسكرات، وتعزيز روح التكافل والتضامن خلال أيام العيد.

وجاءت المبادرة استجابة للاحتياجات المتزايدة داخل المجتمعات المستهدفة، وسعت إلى تخفيف الأعباء عن الأسر التي تواجه ظروفاً إنسانية واقتصادية بالغة الصعوبة.

سلال غذائية وملابس وألعاب للأطفال

(ديسمبر): هل شملت برامج العيد توزيع الأضاحي أو السلال الغذائية أو أي أشكال أخرى من الدعم الإنساني؟

نعم، ركزت تدخلاتنا خلال العيد على تقديم الدعم الغذائي للأسر المحتاجة من خلال توزيع السلال الغذائية والمواد الأساسية وفق الموارد والإمكانات المتاحة.

كما شملت المبادرة توزيع الملابس والألعاب للأطفال بهدف إدخال البهجة إلى نفوسهم ومنحهم فرصة للاستمتاع بأجواء العيد.

أما فيما يتعلق بالأضاحي، فلم نتمكن هذا العام من توفير أضاح بسبب انطلاق المبادرة في وقت متأخر، الأمر الذي لم يمنحنا الوقت الكافي لترتيب هذا الجانب.

ومع ذلك فقد اعتادت منظمة «الأبنوسة من أجل الأمل» على المشاركة في توزيع الأضاحي داخل معسكر كريانذنقو خلال السنوات السابقة بالتعاون مع الخيرين والداعمين.

مئات المستفيدين خلال أيام العيد

(ديسمبر): كم بلغ عدد الأسر أو المستفيدين الذين وصلتهم خدمات ومبادرات المنظمة خلال فترة العيد؟

استفاد مئات الأشخاص من مختلف أنشطة ومبادرات المنظمة خلال فترة العيد، وشملت التدخلات أسر اللاجئين والنازحين إلى جانب بعض أفراد المجتمعات المستضيفة، وذلك في إطار جهودنا للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المحتاجة.

أولوية للفئات الأكثر هشاشة

(ديسمبر): ما هي الفئات التي حرصتم على استهدافها بشكل خاص؟

حرصت المنظمة على إعطاء الأولوية للأسر التي تعيلها النساء، والأرامل، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة، إضافة إلى الأسر التي تواجه أوضاعاً اقتصادية وإنسانية صعبة.

ويأتي ذلك انطلاقاً من التزام المنظمة بضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجاً وتأثراً بالأزمات.

الدعم النفسي للأطفال جزء من الاستجابة الإنسانية

(ديسمبر): إلى جانب المساعدات الإنسانية، هل نظمتم أنشطة اجتماعية أو ترفيهية للأطفال؟

نعم، نحن نؤمن بأهمية الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، لذلك حرصنا على تنظيم أنشطة ترفيهية ومجتمعية ساهمت في تعزيز شعور الأطفال بالفرح والانتماء.

كما ساعدت هذه الأنشطة الأطفال على الاستمتاع بأجواء العيد رغم الظروف الصعبة التي يعيشونها داخل المعسكرات.

تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي

(ديسمبر): كيف ساهمت أنشطة العيد في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المعسكرات؟

ساهمت هذه الأنشطة في جمع مختلف مكونات المجتمع حول قيم التكافل والتعاون والتراحم.

كما عززت روح المشاركة والتضامن بين الأسر المستفيدة والمجتمعات المضيفة، وهو ما ينعكس إيجاباً على التماسك الاجتماعي وترسيخ ثقافة التعايش السلمي داخل المعسكرات.

تحديات الموارد والوصول للمحتاجين

(ديسمبر): ما أبرز التحديات التي واجهتكم أثناء تنفيذ برامج عيد الأضحى؟

تمثلت أبرز التحديات في محدودية الموارد مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة، إلى جانب صعوبة الوصول إلى بعض المناطق والتحديات اللوجستية المرتبطة بالنقل والتوزيع.

وقد عملنا على تجاوز هذه التحديات من خلال التنسيق مع الشركاء والقيادات المجتمعية والتخطيط المسبق للأنشطة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

أول شراكة داعمة مع منظمة NPA

(ديسمبر): هل تلقيتم دعماً أو شراكات ساعدت في إنجاح هذه المبادرات؟

نسعى دائماً إلى بناء شراكات مع المنظمات المحلية والدولية لتعزيز أثر تدخلاتنا الإنسانية.

وبما أن المنظمة تأسست في الأساس على جهود ومبادرات فردية، فقد اعتمدت معظم أنشطتها السابقة على مساهمات الخيرين والداعمين.

مؤخراً تلقينا أول دعم من منظمة NPA، والذي ساعدنا على تنفيذ نشاط توزيع السلال الغذائية في منطقة زوزك بمحلية الكرمك بولاية النيل الأزرق.

لحظات إنسانية لا تُنسى

(ديسمبر): ما أبرز القصص أو المواقف الإنسانية التي تركت أثراً لديكم خلال تنفيذ أنشطة العيد؟

من أكثر المواقف تأثيراً بالنسبة لنا رؤية فرحة الأطفال والأسر أثناء استلام المساعدات، والاستماع إلى كلمات الامتنان من الأمهات وكبار السن الذين شعروا بأن هناك من يقف إلى جانبهم في ظل هذه الظروف الصعبة.

مثل هذه اللحظات تمنحنا دافعاً قوياً للاستمرار في العمل الإنساني وخدمة المجتمعات المحتاجة.

قياس الأثر وتحسين الاستجابة

(ديسمبر): كيف تقيس المنظمة أثر تدخلاتها على حياة المستفيدين؟

نعمل على متابعة أنشطتنا من خلال الزيارات الميدانية وجمع آراء المستفيدين وتقييم مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة.

كما نقوم بتحليل أثر التدخلات على أوضاع الأسر المستهدفة بما يساعدنا على تطوير برامجنا وتحسين جودة استجاباتنا الإنسانية في المستقبل.

رؤية مستقبلية للتوسع والتمكين

(ديسمبر): حدثينا عن خطط المنظمة المستقبلية لمواصلة دعم اللاجئين والنازحين.

نسعى إلى توسيع نطاق برامجنا الإنسانية والتنموية للوصول إلى مزيد من المجتمعات المتأثرة بالنزوح واللجوء.

وسنركز خلال المرحلة المقبلة على برامج التمكين الاقتصادي والتعليم والحماية وبناء قدرات المجتمعات المحلية بما يسهم في تعزيز قدرتها على الصمود وتحقيق الاعتماد على الذات.

رسالة إلى المانحين والمجتمع الدولي

(ديسمبر): ما الرسالة التي تودون توجيهها للمانحين والشركاء والمجتمع الدولي؟

نوجه رسالة إلى المانحين والشركاء والمجتمع الدولي بضرورة مواصلة دعم المجتمعات المتضررة والاستثمار في المبادرات المحلية، لما تمتلكه من قدرة كبيرة على الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً والاستجابة السريعة لاحتياجاتها.

كما نؤكد أهمية بناء شراكات حقيقية ومستدامة مع المنظمات الوطنية، بما يسهم في تعزيز فعالية العمل الإنساني وتحقيق أثر طويل المدى.

التمويل المستدام مفتاح الاستجابة الإنسانية

(ديسمبر): في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية، ما الذي يحتاجه المجتمع الإنساني اليوم لضمان وصول الدعم إلى أكبر عدد من الأسر المحتاجة؟

يحتاج المجتمع الإنساني اليوم إلى مزيد من التمويل المستدام، وتعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة، ودعم المنظمات الوطنية والمحلية، وتبسيط إجراءات الوصول إلى المجتمعات المتضررة.

كما نحتاج إلى التركيز على الحلول طويلة المدى التي لا تقتصر على تقديم المساعدات الطارئة فحسب، بل تسهم أيضاً في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود وتحقيق الاعتماد على الذات، بما يضمن حياة أكثر استقراراً وكرامة للأسر المتأثرة بالأزمات.

وفي ختام الحوار، تؤكد الأستاذة هاجر عدلان أن العمل الإنساني ليس مجرد تقديم مساعدات آنية، بل هو استثمار في الإنسان وكرامته ومستقبله، مشددة على أن دعم المجتمعات المتضررة مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية.

ديسمبر
خريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة
الخميـــس 11 يونيو 2026م
https://decembernews.com

أفراح مخيم قروم للاجئين السودانيين بجنوب السودان

قنـــاة c24 وشركـــاؤها يـــرسمون الفـــرح فـــي وجـــوه اللاجئـــين السودانيـــين

عمر موسى

جوبا:(ديسمبر)

نظمت جماعات ثقافية سودانية بجنوب السودان يوماً ترفيهياً للاجئين السودان في مخيم قروم غربي العاصمة جوبا، في ثاني أيام عيد الأضحى المبارك بمبادرة كريمة من قناة C24 الثقافية السودانية، وبالتعاون مع عدد من الجمعيات الخيرية والثقافية السودانية بجنوب السودان، ممثلة في جمعية شباب النهضة وجمعية طمبرة الثقافية وجمعية شباب النهضة ورابطة الطلاب السودانيين بجامعة جوبا ومجموعة أورجينال التجارية. وتضمنت الفعالية توزيع لحوم الأضاحي والمواد الغذائية والملابس على أكثر من (250) أسرة لاجئة، بالإضافة إلى برنامج ترفيهي وثقافي وعرض للتراث.

وأوضح عمر موسى، مؤسس ومدير قناة C24 الثقافية السودانية، أن المبادرة جاءت بعنوان (أفراح مخيم قروم للاجئين السودانيين بجنوب السودان) وتحت شعار (عيدنا معاكم). وأشار في حديث خاص لـ(ديسمبر) إلى مشاركة من فرق من داخل مخيم قروم تمثل كيانات الفور والمساليت والزغاوة وفنان الراب شنكل ومجموعة الأنيواك الجنوب سودانية، بالإضافة إلى تراث من دولة الكونغو قدمه لاجئون كونغوليون داخل المخيم. كما شارك عدد من الفنانين السودانيين المقيمين في جوبا وهم الفنان مبشر سبيل والفنان عمران جينو والفنانة نادية الطيب والنجم الكوميدي دانيال 400kg بالإضافة إلى فرقة المراريت، مبيناً أن الفرق والفنانين الذين شاركوا 70% منهم من المقيمين داخل مخيم قروم.

كما أقيمت ضمن مبادرة أفراح مخيم قروم مباراة في كرة القدم بين فريق المخيم وفريق المبادرة انتهت بالتعادل بهدفين لكل فريق. وتقدم عمر موسى بالشكر والتقدير لكل الذين ساهموا ودعموا المبادرة التي سعت إلى رسم الفرح والسرور في وجوه اللاجئين السودانيين في مخيم قروم وإخراجهم من الأجواء الكئيبة وتخفيف معاناتهم داخل المخيم الذي يفتقد إلى أبسط الخدمات، مشيداً بدعم التجار السودانيين في أسواق كاستوم وكنجوكنجو وجوبا، وأبان أن مشاركة اللاجئين في الأفراح عكست لوحة جميلة، وقال إنهم لاحظوا الفرح في وجوه اللاجئين، مشيراً إلى أن دموع اللاجئين سالت عندما ردد الفنانون الأغنيات الوطنية حيث امتزج الفرح بالأحزان والذكريات الجميلة عن الوطن.

وكشف موسى عن مبادرة أخرى لقناة C24 بالتعاون مع بعض الشركاء لتشييد دار للشباب السودانيين داخل مخيم قروم للاجئين، وأعرب عن أمله في أن يساهم فيها كل الناس لجهة إسعاد اللاجئ السوداني الذي فر من ويلات الحرب في السودان.

معـــرض ســـوداني في لنـــدن لخمـــس فنـــانات

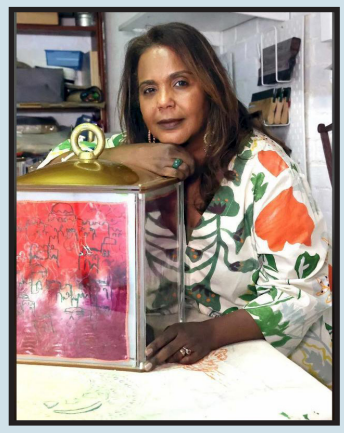

أميمة مضوي رولينغز

ستفانيا اندليكاتو

عائشة حسين شريف

فيروز عمر

فردريك سوفيتيكس

لندن:(ديسمبر)

افتتح في العاصمة البريطانية لندن يوم 20 من مايو الجاري معرض فني بعنوان «من الجذور والمسارات» لخمس فنانات يتأملن في التراث السوداني، ويحافظن على الهوية والمرونة من على البعد. المعرض يستمر في استقبال زواره حتى 18 يوليو 2026.

يُقام المعرض في «مؤسسة ألماس للفنون» الواقعة في منطقة «أولد يونيون يارد آرتشز» الشهيرة بوسط لندن، وبتنسيق من الباحثة والمخرجة الوثائقية المعروفة فريديريك سيفوينتس.

ويُعد هذا الحدث احتفاءً نابضاً بالحياة وتكريماً لإبداع وصمود المرأة السودانية في الشتات، من خلال سلسلة من الفعاليات الغامرة والأعمال الفنية التي تتحدى المنفى والنسيان.

يركز المعرض على جيل من الفنانات السودانيات اللواتي تخرجن في كليات الفنون في السودان خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي؛ وهي فترة تميزت بزخم إبداعي كبير، لكنها واجهت في الوقت نفسه قيوداً سياسية واضطرابات أدت إلى نزوح والتحاق العديد منهن بالمنافي. ورغم البعد الجغرافي، ظلت أعمالهن بمثابة جسر يربطن به وطنهن، ليعدن صياغة الهوية البصرية السودانية بأدوات معاصرة.

وفي تصريح لها، قالت منسقة المعرض فريديريك سيفوينتس: «هؤلاء الفنانات

نصرة مامون

معرض لندن

هن حارسات للثقافة. إن أعمالهن تحافظ على الذاكرة، وتؤكد على الهوية، وتضمن بقاء الأصوات الفنية السودانية مرئية ومسموعة عبر الأجيال والحدود».

ويضم المعرض أعمالاً لخمس فنانات هنّ أميمة مضوي رولينغز، فيروز عمر، عائشة حسين شريف، نصرة مأمون وستيفانيا إنديليكاتو.

تتنوع المعروضات لتخلق حواراً حسياً وبصرياً فريداً، يشمل التلوين بالزيت، وفنون النسيج، والتجهيز الفنّي في الفراغ، إلى جانب لمسات دقيقة من صناعة الحلي والمجوهرات المتشابكة مع السرد الفني، والتي تعكس التنوع الثقافي السوداني من ملامح الحضارة النوبية القديمة إلى حيوات أقاليمه المختلفة والمعاصرة.

لا يقتصر معرض «من الجذور والمسارات» على تقديم جماليات بصرية فحسب، بل يكتسب أهمية بالغة وضرورة ملحة في الوقت الراهن. فمنذ اندلاع النزاع في السودان في أبريل 2023، يواجه التراث الثقافي والمادي للبلاد تهديداً غير مسبوق؛ حيث تعرضت المتاحف والأرشيفات التاريخية للدمار والنهب. وفي هذا السياق المظلم، يأتي المعرض كفعل مقاومة وصمود ثقافي، ونداء عاجل لحماية الإرث الفني السوداني وإبقائه حياً في الذاكرة العالمية.

تم تصميم المعرض ليكون منصة تفاعلية حية، حيث يشهد على مدار شهرين تنظيم مجموعة واسعة من الأنشطة الثقافية المصاحبة التي تتيح للجمهور التواصل المباشر مع الفنانات، وتشمل: ورش عمل تفاعلية، جلسات لسرد القصص والحكايا الشعبية، عروض أفلام وثائقية تسلط الضوء على تاريخ الحركة الفنية في السودان، وندوات وحلقات نقاشية تبحث في إرث وتحديات الفن السوداني المعاصر.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
https://decembernews.com
الخميس
11 يونيو 2026م
الأخيرة 2
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

شعرت بأسف شديد لما تعرضت له السيدة السودانية سالي زكي من تنمر وسخرية بسبب ملامحها ولونها وديانتها، ووصفها بأنها غير سودانية، ثم نسبتها إلى جهات أجنبية. أتى كل هذا في إطار خلاف سياسي حول دور السيدة سالي ومواقفها من مفاوضات أديس أبابا، والتنازع الذي حدث داخل الكتلة الديمقراطية.

تنتمي السيدة سالي إلى المجموعة المسيحية في السودان، التي عُرفت بعزوفها عن الانخراط في النشاط السياسي المباشر، إلا قلة منهم، ومعظمهم من الرجال. لذلك كان الأولى بالساحة السياسية أن ترحب بانخراط سيدة شابة من هذه المجموعة في العمل العام، وأن تعتبر ذلك عملاً إيجابياً يستحق التشجيع.

ولا يمنع كل ذلك أبداً من الاختلاف مع مواقف السيدة سالي السياسية، سواء من المؤيدين للكتلة الديمقراطية أو من الناقدين لها. ولا أظن أنها، عندما دخلت هذا المجال، كانت تتوقع المدح والتقريظ فقط. فالمجال السياسي في السودان ملغم بكثير من الحساسيات والإشكالات المعقدة، وقد ازداد الأمر سوءاً بعد الحرب؛ إذ تفرق الناس واتخذوا مواقف هزت الواقع السياسي القديم، واختلطت المواقف والتجارب والمرارات الشخصية بالانتماءات الجغرافية والإثنية، حتى تجاوزت الانتماءات الأيديولوجية

في التنمر... وشطط العداء

والحزبية القديمة.

وفي ظل واقع كهذا، يجب ألا يتوقع الإنسان، أي إنسان، سهولة في تفهم مواقفه ودوافعه، بل عليه أن يتوقع الاختلاف والهجوم، وما هو أكثر من ذلك.

لكن في حالة السيدة سالي زكي، تم تجاوز المواقف والاعتبارات السياسية، وأصبح شكلها ولونها وديانتها موضوعاً للنقاش، بينما يصدع كثير من السياسيين والكتاب رؤوسنا كل يوم بالحديث عن التنوع الإثني والقبلي والجهوي والديني في السودان، ثم ها هم يسقطون في امتحان الاعتراف بهذا التنوع واحترامه.

ونموذج آخر هو ما حدث مع السيد مبارك أردول، وهو شخص مثير للجدل منذ ولوجه ساحة العمل العام. وإذا أردت أن تناقشه وتكتب عن مواقفه السياسية والعامة، لأمكنك أن تؤلف مراجع سياسية من الحجم الكبير. فقد كان في الحركة الشعبية، ثم انشق عنها، وأنشأ تنظيمه الخاص، وكان من مؤيدي وداعمي انقلاب 25 أكتوبر، بل من المبشرين به، وها هو الآن يقود انشقاقاً في الكتلة الديمقراطية، ويبدو أقرب إلى معسكر وقف الحرب. وتشكل هذه المواقف والمحطات مادة ثرية لمن يريد أن يكتب عن السيد أردول أو ينتقده، لكن البعض ترك كل ذلك ليختلق قضية تدخل في باب السلوك الشخصي، ثم يتبادل وينشر وثائق مزورة ستقود بعضهم إلى المحاكم، وهو ما كانوا في غنى عنه.

ألا يمكن أن نختلف مع الناس في مواقفهم دون أن يكون للونهم أو ديانتهم أو انتمائهم الإثني أو الجهوي علاقة بالموضوع؟ ألا يمكن أن نختلف معهم، ونناقش مواقفهم، ونخالفها، وننتصر لمواقفنا، دون أن نلفق أو نزور بعض الوقائع؟

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

كاتب عرضحالات السردية الكيزانية الانقلابية..!

بعد أن تدحرجت مقالات كاتب الشرق الأوسط «عثمان ميرغني» من واجهة الصحيفة إلى مواقع (متأخرة) عاد هذا الرجل لممارسة مهمته في الإشادة بالبرهان وعسكر الانقلاب وتزييف الوقائع، والكذب على أهله السودانيين، وهو في مرافئ غربته (المغتربة عن أخلاقيات المهنة) التي لا تسمح بتزييف الوقائع إخفاء الحقائق..!

عاد يتحدث عن ضرورة العودة للخرطوم التي تنام على مخدات الأمن والراحة، وينعم أهلها بالهناء والطمأنينة وتتدفق فيها (كيلوواطات الكهرباء)..!

ولأنه (مزوّر عرضحالات) فهو يغمض عينيه عن عصابات النهب المسلح التي تزهق الروح من أجل (موبايل نوكيا سكند هاند)..!

الرجل من (غُلاة المستشرقين) الذين يتحدثون «عن بلاد لا يعرفونها».. فيصفونها من شطحات خيالهم..! لقد غاب عنه واقع السودان وغاب هو عن سودانيته لعقود.. فهو لا يعلم عن بيئة الوطن التي باتت مسمومة بالأوبئة والكيميائيات ومخلفات الحرب والألغام التي صدر عنها تحذير أممي يقول بأن 14 مليون سوداني يرزحون الآن تحت تهديدها.. خاصة بعد اكتشاف وتحديد سبعة حقول ألغام داخل العاصمة.. (رئيس برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام «صديق راشد» خلال زيارة رسمية للسودان عبر إحاطة قدمها من داخل الخرطوم)..!

ثم قال محذراً: «ستجد العائلات العائدة نفسها في بيئة شديدة الخطورة دون إدراك كافٍ منها للمخاطر»..!

ليت هذا الصحفي الأممي ينشر تكذيباً لهذه المعلومات الصادرة من رجل يتحدث عن مهام وظيفته في الأمم المتحدة..!

لن نذكّر هذا الصحفي بفقدان مصادر المعيشة وانعدام الغذاء والدواء والكساء وحال المستشفيات والمدارس، والحصبة الألمانية وحمى الضنك والكلازار و(الطوحال) وسجم الرماد.. ونفوق البشر والحيتان والفئران..!!

هذا الصحفي يتحدث بلسان الكيزان ويردد عبارتهم المشروخة المغشوشة، ويبرئ عسكر البرهان ومليشياتهم الحليفة من الانتهاكات.. ثم يهاجم (بدون مناسبة) القوى المدنية الرافضة للحرب ويسميهم «الذين يتاجرون بالثورة ويهاجمون الجيش في كل شاردة وواردة»..!

مبروك عليك جيشك الذي سحل قادته شباب الوطن في اعتصام القيادة وأغرقوهم أحياء.. ثم انقلبوا على الثورة.. وأعلنوا الحرب على الوطن..!

وأسوأ من ذلك أنه يبرّر استقبال البرهان لقادة الدعم السريع الذين كان يتهدّدهم بالأمس بالويل والثبور.. ويقول في تبريره إنه: «يدرك دوافع الجيش في استقبال المنشقين عن الدعم السريع»..!

ما هي الدوافع..؟! وإذا كان الأمر (مجرد دوافع) فلماذا الاحتفالات والولائم والتكريم وإعادة الممتلكات التي نهبوها.. وإهداء السيارات الرئاسية؟!.

هذا الصحفي لا يستطيع أن يذكر الحقائق.. قلمه مغموس في البهتان.. وفمه مفتوح على الفراغ مثل كامل إدريس في انتظار ملعقة البابا (مع اختلاف الملاعق).

الله لا كسّبكم..!

الاعتلال النفسي (السيكوباتية)

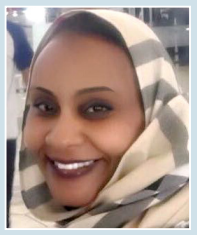

بروفيسور/ نعمات الزبير

هل فكّرت يوماً ماذا لو كان داخلك جانبٌ مظلم لا تعرفه بعد، جانب قد يجعلك شخصًا آخر تمامًا لو تغيّرت ظروف حياتك؟.

كتاب The Psychopath Inside للمؤلف James Fallon يقدّم رحلة فريدة ومثيرة داخل هذا السؤال. فالمفاجأة ليست فقط في دراسة السيكوباتية (الاعتلال النفسي)، بل في أن الكاتب نفسه،وهو عالم أعصاب.

يروي فالون كيف كان يدرس صور الدماغ باستخدام تقنيات مثل PET scans، ليلاحظ أن أحد الأدمغة التي أمامه يحمل خصائص معروفة لدى السيكوباتيين: ضعف في نشاط الفص الجبهي (المسؤول عن التحكم الأخلاقي واتخاذ القرار) واختلال في اللوزة الدماغية (المسؤولة عن العاطفة والخوف). الصدمة؟ هذا الدماغ كان دماغه هو.

لكن هنا يبدأ الجانب الأكثر عمقًا: رغم هذا «التكوين العصبي»، لم يصبح فالون مجرمًا. لماذا؟ يوضح الكتاب أن البيئة والتنشئة تلعبان دورًا حاسمًا. فالحب، الاستقرار الأسري، والتربية الجيدة يمكن أن «تُعدّل» تأثير الاستعدادات البيولوجية. بمعنى آخر، الجينات ليست حكمًا نهائيًا.

كما يناقش الكتاب فكرة أن بعض صفات السيكوباتية— مثل الجرأة، البرود العاطفي، والثقة العالية— قد تكون مفيدة في مجالات معينة (كالجراحة أو القيادة أو الأعمال)، إذا كانت تحت السيطرة.

الخلاصة:

الكتاب يكسر الفكرة التقليدية بأن السيكوباتية تعني بالضرورة الشر أو الإجرام، ويقدّم رؤية علمية حديثة تقول إن الإنسان هو نتاج تفاعل معقّد بين الدماغ والبيئة. قد تحمل بداخلك بذورًا لصفات خطرة، لكن ما يحدد مصيرك حقًا هو كيف نشأت، وكيف تختار أن تعيش.

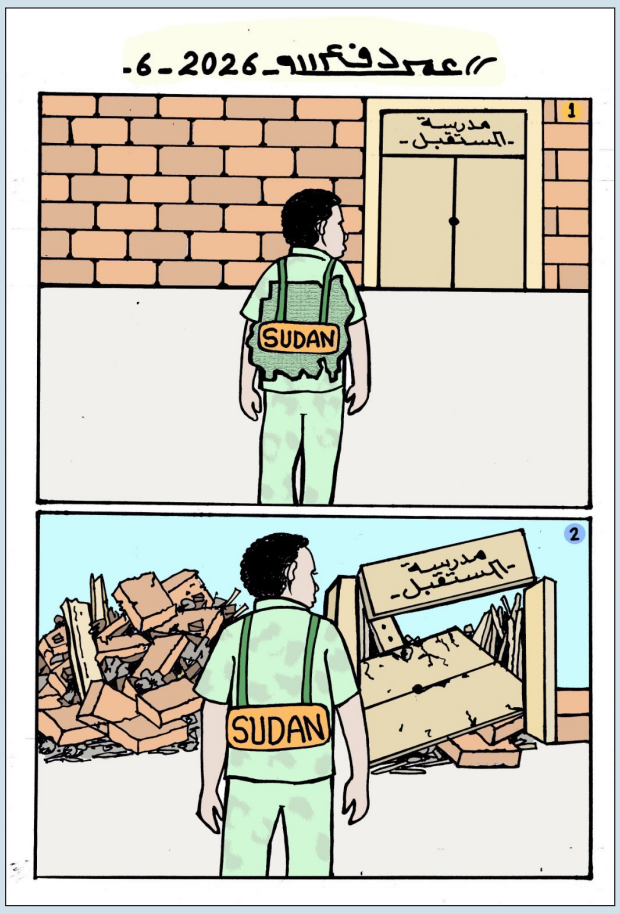

الصمت أم كسر الاحتكار اللفظي؟ أسلحة السيطرة على الشارع الرقمي

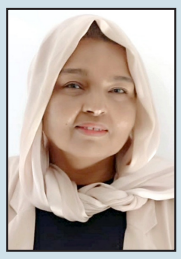

أماني أبو سليم

في الآونة الأخيرة قرر كثير من المُستهدَفين بالإشاعات والتلفيق والألفاظ البذيئة، بأن يردوا الصاع صاعين بذات الأسلوب. الأكثر لفتاً للانتباه أن عدداً غير قليل من النساء خُضْن التحدي والإصرار على رد الشتائم بذات القسوة والبذاءة اللفظية لكسر احتكار الرجال لهذه اللغة في الفضاء العام.

في المجتمعات الواقعية تعوَّدنا على مستويين من الخطاب مفصولين عن بعضهما:

الخطاب العام: خطاب منضبط، تحكمه معايير الأدب، والمسؤولية، والتقاليد، وهو اللغة الرسمية للمجالس العامة، والأسواق، والصحافة.

الخطاب الخاص: خطاب لا التزام فيه بحدود أخلاقية، ويُتساهَل فيه مع البذاءة، أو النكات الخارجة. هذا الخطاب كان محصوراً في السابق داخل مساحات خاصة معزولة بساتر اجتماعي (كتجمعات الرجال المغلقة، أو جلسات النساء الخاصة)، حيث يُخجل من إظهار هذه اللغة أمام المجتمع العام.

الذي استجد في المنصات الرقمية هو إلغاء العازل بين الحديث في المجتمعات الخاصة والحديث العام. شاشة الموبايل منحت مستخدمه شعوراً بساتر وخصوصية كأنه في مجتمع خاص به، فأعطته الشجاعة أن يقول ما يريد بالطريقة التي يريد، دون وازع أو خوف من المجتمع العام. النتيجة كانت اندلاق للخطاب الخارج عن الأدب العام الذي كان محصوراً في مجتمعات خاصة وضيقة إلى الفضاء العام، ولم يعد هناك تفريق بين فضاء عام أخلاقي وخاص مستتر.

في الشارع الواقعي، يتخاشن الرجال مع بعضهم حين الاختلاف، ومسموح بتجاوز الأدب العام، ولا يقبل ذلك من النساء حتى وإن كان الخلاف بينهن.

في الشارع الواقعي تُحجَّم حركة المرأة، وتُحَدُّ بأسباب ووقت ملائم لخروجها، ومن العيب إذا تعرضت للتحرش أو التنمر اللفظي أن تقف للرد. بالتالي يمتلك الرجال المتنمرون والملفقون فيه حرية الحركة والحديث والونسة الخارجة، وحتى التلفيق دون رادع.

نقلت هذه الممارسات إلى الشارع الرقمي. حين يستهدف التلفيق الرجال، يكون له أن يأخذ حقه بيده، لإثبات قوته بذات السلاح وذات لغة الشارع الخشنة والخارجة.

مع خصوصية التعرض فيه للنساء، رغم غياب شرط السبب والوقت المفروضين في الشارع الواقعي، فإن اتخاذ التنمر والإرهاب النفسي بالبذاءة وتلفيق التهم يعتبر سلاحاً من العيب والصعوبة أن تقف الواحدة منهن للرد عليه، لإجبارهن على الانسحاب من الفضاء العام، ليخلو لهم الشارع الرقمي كما الشارع الواقعي.

ينجح الامر كثيراً لصعوبة توقيف الإشاعات والتهم الملفقة رسمياً وسرعة انتشارها. طبعاً، الإشاعة والبذاءة وتلفيق التهم أسلحة بأثر خاص حين توجه للنساء، لأنها تقفز فوق ما يطرحنه إلى الطعن الأخلاقي واستهداف الجسد والسمعة والعرض.

تبقى الأسئلة:

هل من العدل أن نطلب من الضحية الصمت أو الصبر في بيئة رقمية تلتهم السمعة في ثوانٍ وتعتبر الصمت إقراراً بالتهمة؟.

هل من العدل، حين يُقرر المستهدَف بالشتائم والتلفيق، رجلًا كان أو امرأة، أن يستخدم ذات اللغة، إن نطلب منه التوقف عن ذلك حتى لا يزيد من تلوث الفضاء العام؟.

هل من العدل حماية نظافة الفضاء العام كهدف أسمى، والطلب من الضحايا التنازل عن حقهم الفوري في الرد بانتظار عدالة قانونية قد تأتي متأخرة أو لا تأتي؟.

ألا يعتبر ذلك نوعاً من المثالية الجامدة التي تترك المظلوم وحيداً يواجه الوصم والتشويه؟

هل نملك أخلاقياً حق لوم الضحايا أو مطالبتهم بالترفع وهم تحت مقصلة التشويه؟.

في ذات الوقت القبول والتشجيع على الرد بذات الأسلوب، هل يعني قبولنا بفضاء عام يغفل عن الأدب العام والتهذيب ويقبل انفلات البذاءة والأثر الكبير لذلك، والذي سيتضاعف مع مرور الزمن؟.

الوسائل المتاحة رقمياً لا تكفي للردع، مثلاً الحظر أو البلوك الضحية تحجب المشهد عن نفسها، لكن الجريمة تظل مستمرة ومتاحة للعامة. التقارير الجماعية أو البلاغات قد تغلق الحساب المسيء مؤقتاً، وحتى هذا الإغلاق قد يتم بعد زمن طويل من التضرر. تقييد التعليقات، يوقف الإساءة في المنشور ولا يوقفها في حساب المُسيء.

هذا مع العلم أن اللجوء للقانون قد يعقّد الأمر أكثر، البطء الإجرائي الشديد، وكلفة التقاضي، فضلاً عن غياب آليات رادعة وحاسمة في الجرائم عابرة الحدود عندما يكون الشاتم والمُلفق في بلد والمتضرر في بلد آخر.

هذا الواقع يضعنا جميعاً أمام تساؤل كبير وآثار مفتوحة حول شكل الفضاء الذي نصنعه بأيدينا.

هل استسلمنا بالفعل لواقع اندلاق الحديث الخاص البذيء الخارج على فضاء العلن، ولم نعد نملك القدرة على فرز هذا السقوط الأخلاقي واللفظي وحجبه؟ وهل نقبل، كأمر واقع لا فكاك منه، أن يتحول الشارع التقليدي بكل ما فيه من ممارسات تحرش وتنمر، إلى شارع رقمي مستباح تسود فيه البذاءة المتبادلة بين الرجال والنساء علناً، ليموت أدب الحديث العام وتزول خصوصية التأدب والتهذيب إلى الأبد؟.

رغم صغر الشاشات إلا أن البذاءة تتسع، بأكثر مما اتسع لها الشارع الواقعي، والمعركة مستمرة، ولا أحد يملك اليوم إجابة قاطعة عن شكل الشارع الذي سنمشي فيه غداً.